جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

المصطلحات المعجمية بين القدماء والمحدثين

اعداد الطالبة

نور حسين الطويسي

إشراف

الأستاذ الدكتور علي محاسنة

رسالة مقدمـة إلى عمادة الدراسـات العليـــــا

استكمالا لمتطلبـات الحصول على درجة الماجستير

فـي اللغـة قسم اللغـة العربيـة وآدابهـــــا

جامعة مؤتة، 2007

الأراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر بالضرورة

عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى من هم عندي أغلى من نبض القلب: أمي وأبي ، أطال الله في عمريهما، وأدامهما تاجاً على رؤوسنا .

إلى جدتي لأمي التي طالما حرصت على أن آخذ حظي من المعرفة موفوراً، وأبلغ فيه الغاية القصوى .

إلى الذين منحوني مقل عيونهم فأبصرت بنور حبهم طريق العلم والمعرفة : صاحبي القلب الحنون (فايزة وطلعت) ، و إلى جميع إخوتي وأخواتي : (أم يزيد وأبو يزيد) ، (ناديا وفراس) ، (أم عبادة وأبو عبادة) ، وهدى ، ومحمد ، و طلال ، و هالة ، و هارون .

إليهم جميعاً ، وإلى كلّ من أحبني في الله أهدي ثمرة جهدي هذا .

نور حسين الطويسي

الشكر والتقدير

الشكر أولا لله تعالى الذي هداني وألهمني الصبر ووفقني لإعداد هذه الدراسة، التي أتمنى أن أكون قد وفقت في إنجازها .

وأجد أنه لزاماً علي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الدكتور علي محاسنة لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة . الذي كان لتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة عظيم الأثر في إخراج هذه الدراسة بالصورة التي هي عليها الآن ، فجزاه الله عني كل الخير ، وأبقاه منارة علم يهتدى بها على مر الأيام .

كما يسرني أن أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي، والدكتور فايز محاسنة، والدكتور مصطفى حيادرة الذين شرفوني بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة، وتجشموا عناء قراءتها، وإبداء ملاحظاتهم القيمة التي سأضعها في عين الاعتبار والعناية .

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل في قسم اللغة العربية – جامعة مؤتة- الذين لا يألون جهداً في تقديم العون والمساعدة للطلبة .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى موظفي مكتبة جامعة مؤتة، وأخص منهم الأخ سامي زريقات وأبا عبدالله ، اللذين لم ينيا يوماً عن تقديم المساعدة لي، وتوفير المصادر اللازمة لهذه الدراسة .

كما أتقدم بالشكر إلى زملائي وزميلاتي في حقل الدراسة، وأخص منهم: حامد خليفات ومبروك الحمادين على ما قدماه لي من مساعدة لإعداد هذه الدراسة .

نور حسين الطويسي

فهرس المحتويات

الملخص

المصطلحات المعجمية بين القدماء والمحدثين

نور حسين الطويسي

جامعة مؤتة ، 2007

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة المصطلحات المعجمية بين القـدماء والمحـدثين فـي المعاجم العربية قديمها وحديثها، ومعرفة ما طرأ على هذه المصطلحات من تطور .

ستعتمد الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المصطلحات المعجمية، وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة:

أما الفصل الأول فهو التمهيد حيث تحدثت فيه الباحثة عن علـم المـصطلح، فبينـت المقصود بالمصطلح، ثم تحدثت عن نشأة علم المصطلح، وبعد ذلك بينت أهم النقـاط التـي تفرق المصطلح عن اللفظ وأهم ما يجمعهما، ثم تناولت أهم المشاكل التي يعانيها المـصطلح. أما الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه الباحثة عن المصطلحات المعجمية عنـد القـدماء، حيـث قسمت الفصل إلى خمسة مباحث ؛ تناول المبحث الأول المصطلحات المعجميـة الخالـصة، كالتقليب، والمعجم، أما المبحث الثاني فتناول المصطلحات المعجمية الـصوتية، كـالمهموس والمجهور، والشديد والرخو، وتناول المبحث الثالث المصطلحات المعجمية الصرفية، كالثنائي والثلاثي، وجاء المبحث الرابع في المصطلحات المعجمية النحوية، كالفعل والحـرف، أمـا المبحث الخامس والأخير فتناول المصطلحات المعجمية الدلالية، كالمترادف والكـلام. أمـا الفصل الثالث والأخير، فتناول المصطلحات المعجمية عند المحدثين، وقسم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول المصطلحات المعجمية الصرفية، كالاشتقاق والمصدر ، وتناول المبحث الثاني المصطلحات المعجمية النحوية كالـصفة، أمـا المبحـث الثالـث والأخيـر فتنـاول المصطلحات المعجمية الدلالية كالدخيل والمعرب والمولد .

وختمت الدراسة بخاتمة وضعت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

Abstract

The Lexical Terms between Traditional and Contemporary Arab Dictionarians
Noor Hussein Twaissi
Mu'tah University 2007.

The Lexical Terms in Traditional and Contemporary Dictionaries of Arabic

This study which employs the descriptive-analytical approach aims at investigating lexical terms in traditional and contemporary Arabic dictionaries. It also aims at tracing the development of this terms through history.

The study consists of three chapters and a conclusion. The first chapter, which is an introduction, tackles the meaning of "terminology" and the origins of the science of terminology. It also sheds light on the similarities and differences between "terminology" and "utterance". In addition, this chapter addresses the main problems facing "terminology".

The second chapter addresses traditional lexical terms. This chapter consists of five sections. The first section studies pure lexical terminology such as "generalization" and "dictionary"; the second section studies phonological lexical terminology such as "voiced", "voiceless", "stressed" and "unstressed"; the third section deals with morphological lexical terminology like "dimorphic" and trimorphic"; the fourth section handles syntactic lexical terminology such as "verb" and "preposition"; the last section studies semantic lexical terminology such as "antonyms" and "speech".

The third chapter tackles contemporary lexical terms. It is divided into three sections. The first section studies morphological lexical terminology such as "derivation" and "gerund"; the second section deals with syntactic lexical terms such as "adjective"; the last section studies semantic lexical terms such as "foreign", "Arabized" and "generated".

The study concludes with the main results of the study.

المقدمة

الحمد لله على ما أعطانا، والصلاة والسلام على خير رسله وأنبيائه، وعلى آله وصحبه الفائزين باصطفائه، ومن سار على دربهم إلى يوم لقائه، وبعد:

تتناول هذه الدراسة موضوعاً يمكن عده من الموضوعات الحديثة، وهو موضوع المصطلح الذي حصرته الدراسة بالمعجمية،والذي لم يدرس مسبقاً، وهو من الموضوعات الحديثة نسبياً. حيث استخدم اللغويون القدامى المصطلحات، لكنهم لم يدرسوها مصطلحاً معجمياً.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة المصطلحات المعجمية بين القدماء والمحدثين، وبيان ما طرأ على هذه المصطلحات من تطور.

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المصطلحات المعجمية.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر، منها: الكتاب لسيبويه، المقتضب للمبرد، الاشتقاق لابن دريد، معجم مقاييس اللغة لابن فارس، لسان العرب لابن منظور،الكليات للكفوي، تاج العروس للزبيدي، النشاط المعجمي في الأندلس ليوسف عيد، في البحث الصوتي عند العرب لخليل العطية، دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح، وغيرها من المصادر والمراجع.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في قلة الكتب والأبحاث التي تحدثت عن هذا الموضوع، حيث إن هذه المصطلحات لم تستقص ولم تبحث بحثا دقيقا، ولم يؤصل لهذه المصطلحات؛ ولذلك جاءت هذه الدراسة لاستقصاء هذه المصطلحات، والتأصيل لها من خلال المعاجم العربية، والكتب اللغوية المختلفة.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول:

أما الفصل الأول: فهو التمهيد لعلم المصطلح، وفيه تم التعريف بالمصطلح، والتطرق لنشأته كعلم، والتفريق بينه وبين اللفظ، وبيان أهم مشاكله.

أما الفصل الثاني: فقد تناول المصطلحات المعجمية عند القدماء وجاء في خمسة مباحث، تناول المبحث الأول المصطلحات المعجمية الخالصة ومنها مصطلحا المعجم والتقليب، أما المبحث الثاني فتناول المصطلحات المعجمية الصوتية ومنها اللثوية واللهوية، وتناول المبحث الثالث المصطلحات المعجمية الصرفية ومنها الثنائي والثلاثي، وجاء المبحث الرابع في المصطلحات المعجمية النحوية ومنها الإعراب، أما المبحث الخامس: فتناول المصطلحات المعجمية الدلالية ومنها اللسان واللغة.

أما الفصل الثالث والأخير؛ فتناول المصطلحات المعجمية عند المحدثين، وجاء في ثلاثة مباحث، تناول الأول المصطلحات المعجمية الصرفية ومنها مصطلح الصرف، وتناول الثاني المصطلحات المعجمية النحوية وجاء فيه مصطلح واحد وهو الصفة، أما الثالث فتناول المصطلحات المعجمية الدلالية منها الشوارد.

إنني وأنا أضع هذه الأطروحة بين يدي اللجنة الكريمة لمناقشتها، أود أن أنوه بأنني لم أتناول جميع المصطلحات المعجمية وذلك لكثرتها، وصعوبة حصرها، فإن كنت قد أصبت فمن الله، وإن كنت قد أخطأت فمن نفسي، والله أسأل أن يعفو عما وقعت فيه من زلل أو سهو، أو تقصير.

وقد انتهت الدراسة بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

الفصل الأول

1.1 التمهيد

1.1.1 حد المصطلح

يعد علم المصطلح من أهم علوم اللغة التي يتم من خلالها تحديد كثير مـن المفاهيم، وقبل أن نتحدث عن نشأة هذا العلم لا بد من تحديد المقصود بالمـصطلح، فباستعراضنا للمعاجم العربية القديمة نجد أنها قد حددت دلالة مادة "صلح" بأنها ضد الفساد[1] والجدير بالذكر أن النصوص العربية دلّت على أن كلمات هذه المادة تعني بالإضافة للمعنى الذي سبق الاتفاق، حيث أورد محمود حجازي أن هنـاك تقاربـاً دلالياً بين المعنيين ؛ فاصطلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم.[2]

ويعد تاج العروس أول معجم لغوي تناوله، فجاء فيه :" الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص، وقد أوردت المعاجم اللغوية القديمة الألفاظ المشتقة من هذا الأصل دون تحديد للفعل اصطلح[3].

وقد أورد الجرجاني أكثر من تعريف للمصطلح فيقول : هو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى ؛ وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلـى آخـر لبيـان المراد ؛ وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين[4]، وعرفـه الكفوي بأنه اتفاق القوم علـى وضع الشيء ؛ وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر

---

1 – ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت) لـسان العـرب، دار صـادر – بيـروت،(د.ط)، 2 / 516،(صلح)، الزبيدي،السيد مرتضى الحسيني، 1965م، تاج العروس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومـة الكويت، (د.ط)، 6 / 547،(صلح)

2 – حجازي، محمود فهمي،(د. ت)، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 7

3 – الحيادرة، مصطفى طاهر، 2003م، من قضايا المـصطلح اللغـوي العربـي، عـالم الكتـب الحـديث، اربـد – الأردن،(د.ط)، 1 / 13

4 – الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، (د.ت)، وانظر : التعريفات، تحقيق : عبد المنعم الحفنـي، دار الرشـاد – القاهرة، (د.ط)، 38

لبيان المراد[1].

والاصطلاح : هو العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضـعه الأول لمناسـبة بينهمـا كـالعموم والخـصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف أو غيرها، والاصطلاح هو ما يتعلـق بالاصطلاح. واصلح القوم : زال ما بينهما من خلاف وأصـطلحوا علـى الأمـر: تعارفوا عليه واتفقوا [2]. والمصطلح هو : لفظ منقول من معناه اللغوي إلى آخـر، ومتفق عليه بين طائفة مخصوصة، فاللفظية ونقل المعنى والاتفـاق أهـم أركـان المصطلح [3].

وهو مجموعة الكلمات والعبارات الخاصة بعالم معين في بـسطه وعرضـه لنظرية من النظريات الفنية أو الأدبية [4]. كما يعد المصطلح أداة من أدوات توحيد الفكر عند الأمة الواحدة، وهو وسيلة من وسائل نشر الثقافة وتسهيل المعرفة، لـذا فالأمة الحضارية تعنى بتطوير مصطلحاتها وتجديد مدلولاتها الاصطلاحية، بحيـث تكون قادرة على استيعاب الحقائق العلمية التي تبرز يومياً في حياتنا. والمصطلحات بشتى أنواع العلوم تضع حدوداً تمنع تداخل الأفكار والعلوم [5].

1- الكفوي، أبو البقاء ايوب بن موسى الحسيني، 1982م، الكليات، اعده ووضع فهارسه : عدنان درويش، (د.ط)، 1 / 201

2 – الذنيبات، فايز، 2003م، المصطلح البلاغي والنقدي عند أسامه بن منقذ، رسالة قدمت للحصول على درجة الماجستير في البلاغة والنقد.

3– خسارة، ممدوح،1994م التعريب والتنمية اللغوية،الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع –دمشق، ط1، 102

4- وهبه، مجدي، 1984م، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، ط2، 368

5 الذنيبات، المصطلح البلاغي والنقدي عند أسامة بن منقذ، 15.

وفي المعجم الوجيز المصطلح هو : لفظ أو رمز يتفق عليه في العلوم والفنون للدلالة على معنى معين.والاصطلاح هو : اتفاق طائفة على شيء مخصوص. واتفاق في العلوم والفنون على لفظ أو رمز معين لأداء مدلول خاص ويقال : لكل علم اصطلاحاته [1].

والمصطلح عند عبد الصبور شاهين هو : اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة [2].

لعل ما تقدم يقودنا إلى القول بأن من أهم عناصر المصطلح هو الاتفاق بين المختصين، فإذا لم يكن هناك اتفاق على المصطلح لا يمكن أن نعده مصطلحاً.

وقد أورد حجازي مجموعة من الكلمات تطلق على المصطلح في اللغات الأوروبية تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء، وهذه الكلمات هي term في الانجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز، و terminus أو term في الألمانية، و terms في الفرنسية، و termime في الايطالية، و termino في الاسبانية، و termo في البرتغالية، و termin في الروسية والبلغارية والسلوفينية والتشيكية والبولندية، و termi في الفلندية[3]. كما أنه رصد أقدم تعريف أوروبي للمصطلح ويرجـع هـذا التعريف لكويكي* والمصطلح عنده هو: " كلمـة لها في اللغة المتخصصة معنى محدود وصيغـة محدودة، وعندمـا يظهر فـي اللغـة العادية يشعر المرء أن هـذه الكلمـة تنتمي إلـى مجال محدد" أما أفضل تعريف أوروبـي للمصطلح فهـو:" الكلمـة الاصطلاحيـة أو العبـارة الاصطلاحيـة بمفهـوم مفرد أو عبارة مركبـة استقـر معناهـا أو بالأحـرى استخدمهـا وحدد فـي وضوح

---

1 – مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية،1980م، المعجم الوجيز، دار التحرير للطبع والنشر، ط1، 368

2- شاهين، عبد الصبور، (د.ت)، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام – القاهرة،(د.ط)، 121

3 – حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، 9

* كويكي، 1935، وهو أحد اللغويين المنتمين إلى مدرسة براغ التي كان لها دور كبير في النظرية العامة لعلـم اللغـة، ولتطبيقاته في التحليل اللغوي للنصوص الأدبية وفي تحديد سمات المستويات المختلفة للأداء اللغوي. (حجازي، الأسـس اللغوية لعلم المصطلح، 11)

هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائماً في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محـدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري " [1].

ولم يفرق العلماء بين كلمتي " اصطلاح " و " مصطلح " فـي الاسـتخدام، فقـد استخدم الجاحظ كلمة " اصطلاح " بمعنى " مصطلح " فيقول :" وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع " [2]. فهو يرى أن العرب اختاروا اصطلاحات معينة لتدل على معانٍ معينة، فكأنه يقول إنه لكل مصطلح دلالته الخاصة به.

وكذلك استخدم ابن فارس الكلمتين بمعنى واحد، حيث يقول : "حتى لا يكون شيء منه مصطلحاً عليه " وفي موضع آخر نجده يقـول :" ولـو كانـت اللغـة مواضـعة واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منّا في الاحتجاج، لو اصطلحنا على لغة اليوم لا فرق " [3] ويقول أيضاً :" لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمـان يقـارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه، فكنّا نستدل بـذلك علـى اصطلاح قد كان قبلهم، وقد كان من الصحابة وهم البلغاء والفصحاء من النظـر فـي العلوم الشريفة ما لا خفاء به، وما عِلمناهم اصطلحوا على اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدمهم"[4].

---

1 – المصدر السابق، 11

2 – الجاحظ، عمرو بن بحر، (د.ت)، البيان والتبيين، تحقيق : عبد السلام هارون ن المجمع العلمـي العربـي الإسـلامي، بيروت، ط4، 1 / 139

3 – ابن فارس، أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، 1993م، الصاحبي في فقه اللغـة العربيـة ومـسائلها وسنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له : عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت – لبنـان،ط1، 37.

4 – المصدر السابق، 38

وقد وصف الخوارزمي كتاب " مفاتيح العلوم " بقوله إنه جعلـه جامعـاً لمفـاتيح العلوم، وأوائل الصناعات، مضمناً ما بين كل طبقة مـن العلمـاء مـن المواضـعات والاصطلاحات.[1] ونجد أن صاحب الكشاف في مقدمة كتابه يبين سبب وضعه لهذا الكتاب ؛ حيث إنه لاحظ اشتباه الاصطلاحات فإن لكل اصطلاحاً خاصاً به.[2]

ويتبين مما سبق أن العلماء الأوائل لم يفرقوا في استخدامهم لكلمتي :"المصطلح" و "الاصطلاح" فكانوا يتحدثون عنهما كأنهما شيء واحد، فهما كلمتـان مترادفتـان فـي نظرهم.

وفي العصر الحديث يرى إبراهيم كايد محمود أن هناك ثلاثـة اتجاهـات حـول استخدام لفظي "مصطلح" و "اصطلاح"، فقد اكتفى الاتجاه الأول بلفظ "اصطلاح" للدلالة على معنى اللفظ الذي يوضع للدلالة على معنى من المعاني المستجدة، واستبعد لفـظ " مصطلح" نهائياً ولم يأتِ على ذكر له [3]. ومن الأمثلة على هذا الاتجاه ما قاله الشدياق: " الاصطلاح هو: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص " [4]. وكذلك ما جاء في المعجم الوسيط: اصطلحوا على الأمر تعارفوا عليه، واتفقوا، والاصطلاح مصدراً هو اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته [5].

أما الاتجاه الثاني فلـم يفرق فـي استخدامه للفظين، فيقول حجـازي:" ويفـضل كثير من الباحثين المتأخرين والمحدثين كلمتي " اصطلاح" و "مصطلح" علـى الكلمات

---

1 – الخوارزمي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف، 1981 م، مفاتيح العلوم، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط1،2.

2 – التهانوي، محمد بن علي، 1996م، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق : علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – لبنان، ط1، 1 / 1

3-محمود،إبراهيم كايد،2005م،المصطلح ومشكلات تحقيقه،مجلة التراث العربي– دمشق، عدد 97، 25.

4 – الشدياق، أحمد بن فارس، (د.ت)، الجاسوس على القاموس، دار صادر، (د.ط)، 437.

5 – أنيس، ابراهيم، (د.ت)، المعجم الوسيط، (د.ط)، 520/1، (صلح)

الأخرى غير المحددة للدلالة على هذا المعنى" [1]

فالمتمعن بكلامه يلحظ كيف أنه لم يفرق في استخدامه لهاتين الكلمتين فعدهما شيئاً واحداً.

أما الاتجاه الثالث فقد فرق في استخدامه بين هذين اللفظين، ومن رواد هذا الاتجاه إميل يعقوب حيث إنه استخدم لفظة "اصطلاح" لمقابلة CONVENTION، فيقول :"هـو ما تواضع عليه الأدباء والعلماء من مفردات اللغة في فن من الفنون أو علم من العلوم "[2]أما لفظة المصطلح فيستخدمها لمقابلة Idiomaic Expression ويعرفه بقوله :"لفـظ علمي يؤدي المعنى بوضوح ودقة، يكون غالباً متفقاً عليه عند علماء علم من العلوم أو فن من الفنون "[3]ويرى يحيى جبر أن كلمة "مصطلح" لا تصلح لغةً، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لم ترد في معاجمنا القديمة، ولم يستخدمها أسلافنا وأنه يجب أن نـستخدم لفظ " اصطلاح "، يقول: " انه لغريب حقا أن نجد معظم الباحثين يـستخدمون كلمـة " مصطلح" بدلا من " اصطلاح" مع العلم أن هذه الكلمة لا تصلح لغة إلا إذا اصـطلحنا عليها، وذلك أن أسلافنا لم يستخدموها، ولم ترد في المعجم لهذه الدلالـة ولا لغيرهـا، وإنما استخدم العرب بدلا منها، اصطلاح، كلمة، مفرد، مفتاح، لفظ"[4] فهو بقوله هـذا يورد مجموعـة من الكلمات المرادفة للفظـة (المصطلح)، وهـذه الكلمـات هـي: كلمة، مفرد، مفتاح، لفظ. وهـو ما تحدث عنـه حجازي حين قال: " وثمـة مؤلفـون آخرون عبروا عـن المصطلحات بلفظ (كلمات)، فقـد سمى الرازي أحمد بن حمدان (المتوفـى بعد سنة 322 هـ) كتابـه " الزينـة فـي الكلمـات الإسلاميـة " وأفاد

1- حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، 8

2 – يعقوب،راميل، 1987م، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين – بيروت، لبنان ط1، 58

3 – المصدر السابق، 362

4 – جبر، يحيى،1992، الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، عدد 36، 143

مؤلفون آخرون في التعبير عن المصطلحات بكلمة " ألفاظ " على نحو مـا نجـد فـي عنوان كتاب " المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين " لعلي بن يوسف الآمـدي "[1].

ولم يرد كلا المصدرين (اصطلاح) و (مصطلح) في القرآن الكـريم أو فـي الحديث الشريف أو في المعجمات العربية القديمة العامة، بينما نجد الفعل (اصطلح)، قد ورد في أحاديث نبوية كثيرة، وذكرته معجمات عربية جامعة منها لـسان العـرب، وتاج العروس. [2] وقد وردت كلمة اصطلح في العبارات التالية من الأحاديث النبوية: " اصطلحا على أن لنوح ثلثها "، " اصطلح أهل هذه البحيرة "، " اصطلحوا على وضع الحرب "،" اصطلحنا نحن وأهل مكة "، " يصطلح الناس على رجل " [3].

والمصطلح نوعان : إما علمي وهو ما استعمل في العلوم المحض، وإما فني وهو ما استعمل في العلوم الإنسانية، وهذا النوع وسـط بـين اللفـظ العـام والمـصطلح. والمصطلح سواء كان علميا أو كان فنيا – مكتسب لخصائص معينة تميزه عن اللفـظ اللغوي العام، أهمها ذاتية الدلالة وأحاديتها، وخصوصيتها، والانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد، وقابلية التعرف المنطقي [4]

فالمصطلح ليس لفظاً يطلق على معنى معين من قبـل مجموعـة اتفقـت علـى استعماله فحسب، وإنما هو أداة من أدوات توحيد الفكر عند الأمة الواحدة ووسيلة رئيسة لنشر الثقافة وتبادل المعرفة بين الأمم، ولذا فالأمة الحضارية هـي التي تعنـى بتطوير

1– حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، 8

2 – المصدر السابق، 7 – 8

3 – ونستك، وآخرين، 1955، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة وعن المسند الدرامي، وموطـأ مالـك ومسند أحمد بن حنبل، مطبعة بريل – ليدن، (د.ط)، 341/3.

4 – مراد، ابراهيم، 1992م، المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المعجمية، عدد 8، 5.

مصطلحاتها وتحديد مدلولاتها الاصطلاحية، بحيث تكون قادرة على استيعاب الحقائق العلمية التي تبرز يومياً في حياتها.(1)

وجاء في رسالة المصطلح البلاغي والنقدي عند أسامة بن منقذ أن المصطلح هو كلمة أو مجموعة من الكلمات، تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، فالمصطلح هو القادر على امتلاك القدرة التأطيرية للمفاهيم التي قد تبدو مشتتة في الفكر ؛ لأن التصورات الفكرية يصعب على

الإنسان ترجمتها إلى مفاهيم عملية محددة مادامت تفتقد إلى مدلول فكري يستطيع جمعها في لفظ دقيق محدد يعبر عنها ويوضح مفهومها الدلالي الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم، والتمكن من انتظامها في قالب لفظي، فالمصطلح لغة واصفة ذات جوهر وليست دالة فقط.(2)

2.1.1 نشأة علم المصطلح

يعد علم المصطلح أحد علوم اللغة المهمة لدارس اللغة، فهو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها. وهو علم مشترك بين علوم اللغة والمنطق والإعلامية وحقول التخصص العلمي.(3) فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم، بها تتفتح مغاليقها، وتتضح حدودها، وتعرف مجالاتها، وتناقش مشكلاتها فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته، ومضامين قدره يقين المعرفة وحقيق الأقوال.(4)

1- العزام، بديع أحمد حسن، 1994م، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحاتمي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية، 6.

2- **الذنيبات، المصطلح البلاغي والنقدي عند أسامة بن منقذ، 14-16.**

3- القاسمي، علي، 1980م، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها،اللسان العربي،عدد 18،9.

4- نحلة، محمود أحمد، 1994م، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية – إسكندرية، (د.ط)، 1.

وقد عرفته المنظمة العالمية للتقييس بأنه : دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية.(1) ويعرفه عبد السلام ارخيصص بقوله: هو الدراسة النسقية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من التجربة الإنسانية.(2)

وقد زادت عناية العرب بالمصطلحات بعد أن تشعبت العلوم وكثرت الفنون فوضعوا المصطلحات الجديدة مستعينين بوسائل أهمها : الوضع والقياس والاشتقاق والترجمة والمجاز والتعريب والتوليد والنحت.(3) وقد لجأ أبناء كل فرع من فروع العلم إلى استخدام رموز خاصة بهم، تعبر عما في أذهانهم من مضامين علمية أو فكرية تعبيراً دقيقاً محدداً، وتوصيلها إلى القارىء أو المستمع بموضوعية.(4) ويتنـاول علم المصطلح ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: ويبحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (الجنس- النـوع، والكـل- الجزء)، والتي تكتل في صورة أنظمة المفاهيم التـي تـشكل الأسـاس فـي وضـع المصطلحات المصنفة التي تعبر عنها في علم من العلوم.

الجانب الثـاني: يبحث علم المصطلح في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينهـا ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم.

الجانب الثالث: ويبحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية بصرف النظر عن التطبيقات العلمية في لغة طبيعية بذاتها. (5)

1- القاسمي، علي، 1988م، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، اللسان العربي، عدد30، 85.

2- حيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، 1/ 19.

3- مطلوب، أحمد، 1987م، بحوث لغوية، دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان، ط1، 208.

4- محمود، عبد الرحيم، 1987م، أزمة المصطلح في النقد القصصي، مجلة فصول، ج7، عدد 3-4، 98.

5-القاسمي، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، 9.

وقد برز في ميدان علم المصطلح ثلاث مدارس فكرية معاصرة وهي : مدرسة براغ ومدرسة فينا والمدرسة السوفيتية. وبالرغم من وجود اختلافات منهجية بين هذه المدارس إلا أنها تتفق على أن لعلم المصطلح جانبين : جانب نظري، ويتمثل في البحث في النظريتين العامة والخاصة لعلم المصطلح، ولهاتين النظريتين ثلاثة اتجاهات رئيسية : الاتجاه الموضوعي، ويبحث في طبيعة المفاهيم، وخصائصها، وتكوينها، وتعريفاتها، والعلاقات القائمة فيما بينها، وكنه العلاقة بين المفاهيم والأشياء، والمطابقة بين المفهوم والمصطلح، وكيفية تخصيص أحدهما للآخر. أما الاتجاه الثاني، فهو الاتجاه الفلسفي ويتفق مع الاتجاه الموضوعي في التركيز على دراسة المفهوم بوصفه أساس البحث المصطلحي برمته، ويرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة تصنيف المفاهيم طبقاً إلى أصناف فلسفية، أما الاتجاه الأخير فهو الاتجاه اللغوي حيث تعد المصطلحات عند أصحاب هذا الاتجاه جزء من ألفاظ اللغة، فدراسة المصطلحات عندهم تتطلب وسائل لسانية صرفية بما في ذلك الوسائل الصرفية واللفظية والمعجمية، إلا أنني أرى أن الاتجاهين الفلسفي واللغوي يقومان على الاتجاه الموضوعي ؛ حيث أننا لا نستطيع تصنيف المفاهيم إذا لم نعرف طبيعتها، وخصائصها، وتكوينها، وتعريفاتها. أما الجانب الآخر الذي اتفقت عليه المدارس الثلاثة فهو: الجانب العلمي، ويتجسد في وضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها.(1)

وقد أدى التقدم العلمي إلى اهتمام متزايد بالمصطلح، وفي القرن الثامن عشر أدرك علماء الحضارة الأوروبية أهمية توحيد المصطلحات. وقد أدى التعاون العلمي بين أصحاب التخصص الواحد من أبناء الدول الأوروبية المختلفة ذات اللغات المتعددة إلى اهتمام بوضع المعايير الدولية لوضع المصطلحات (2)

1- القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، 84-85.

2- حجازي، محمود فهمي، 1986م، علم المصطلح، مجمع اللغة العربية، ج59، القاهرة، 59.

ويعد علم المصطلح أحد فروع علم اللغة التطبيقـي ؛ ولهـذا تختلـف المنطلقـات الأساسية لعلم المصطلح عن المنطلقات العامة للبحوث اللغوية الأساسية، ولكنها تتفـق مع الأهداف اللغوية التطبيقية، ويتضح ذلك كما بين محمود حجازي من خـلال عـدة جوانب، وهي:

1- إن العمل في علم المصطلح ينطلق من خلال تحديد المفاهيم تحديداً دقيقـاً. فهـو لا يصدر عن المصطلحات نفسها بوصفها واقعاً لغوياً ؛ لكنه يـصدر عـن المفـاهيم المحددة محاولاً إيجاد المصطلحات الدقيقة الدالة عليها.

2- يبحث علم المصطلحات في المفردات، فهو يركز على المصطلحات الدالـة علـى مفاهيم والتي تفيد في التعبير عن هذه المفاهيم بينما يبحث علم اللغـة إلـى جانـب المفردات مجالات أخرى كبناء الجملة والأصوات وهي مـا لا يهـتم بهـا علـم المصطلحات.

3- لا يبحث علم المصطلح في تاريخ كل مفهوم أو مصطلح، ولكنه يبحث في الحالـة المعاصرة لنظم المفاهيم ويحدد علاقاتها القائمة ويبحث لها عن مـصطلحات دالـة متميزة، أما علم اللغة فله مناهج متعـددة، منهـا المنـاهج الوصـفية (التزامنيـة) والتاريخية والمقارنة والتقابلية.

4- تتكون المصطلحات عن طريق الاتفاق، فعلم المصطلح ليس مجرد دراسة لغويـة تسجيلية بل يحاول تكوين المصطلحات في إطار الاتفاق عليها.

5- علم المصطلح ذو هدف معياري، حيث أنه تجاوز الوصفية إلى المعيارية ؛ لـذلك كانت الجهود التي بذلت في مجال المصطلحات في بداية القرن العشرين تهـدف إلى توحيد المفاهيم والمصطلحات.

6- يعد علم المصطلح جزءاً من التنمية اللغوية، من شأنه إيجـاد الوسـائل للوصـول باللغات الوطنية الكبرى إلى مستوى التعبير الكامل عن حضارة العصر وعلومه.

7- يهتم علم المصطلح بالكلمة المكتوبة، في المقابل نجد أن علم اللغة ينطلق أساساً من الصيغة المنطوقة.

8- اهتم علم المصطلح بتحديد مكونات المصطلح، ويتـضمن التوحيـد المعيـاري للمصطلحات اختيار المصطلح المناسب ووضع المصطلح المنشود. ويتطلب هـذا الأمر تحديد دلالة مكونات المصطلح، وهو جانب لم يهتم به علم اللغة.

9- علم المصطلح ذو أفق عالمي مثل علم اللغة بصفة عامـة. ويتطلـب التوحيـد المعياري للمصطلحات أسساً ونظرية عامة، ويهدف التعاون الدولي إلى تطـوير أسس شاملة لعلم المصطلح ومناهج دقيقة لصناعة معاجم المصطلحات.

10- يتطلب علم المصطلح أن تعرض المصطلحات في مجالات تجعـل مـصطلحات المجال الواحد متتابعة على أساس فكري، وبهذا يتفق علم المصطلح مع اتجاهات في صناعة المعجم تقوم على أساس عرض المفردات في مجالات دلالية.

11- هناك علاقات تربط علم المصطلح بالعلوم الأخرى، وتختلف هذه العلاقات إلـى حد كبير عن العلاقات التي تربط علم اللغة العام وباقي فروع العلم، حيث أن أكثر العلاقات المتبادلة كانت بين علم اللغة العام والعلوم الاجتماعية، كعلم النفس وعلم الاجتماع، أما علم المصطلح فهو يتضمن مكونات من المنطق وعلم الوجود وعلم المعلومات، أما تطبيقاته النظرية فهي في كل مجال من مجالات المعرفة المختلفة، والتي يمكن أن يسمى كل واحد منها بعلم المصطلح الخاص.[1]

ولم يفرق كثير من اللغويين المحـدثين بـين المـصطلحية وعلـم المـصطلح، فالمصطلحية هي مجموعة المصطلحات المستخدمة في فـرع مـن فـروع المعرفـة المختلفة، وعلم المصطلح يقوم منها مقام المنظر الأصولي الـضابط لقواعـد النـشأة والصيرورة.[2]

1- حجازي، علم المصطلح،69-72.

2- نحلة، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، 2.

3.1.1 الفرق بين اللفظ والمصطلح

لابد في البداية وقبل أن أحدد النقاط التي يفترق بها اللفظ عن المصطلح من تحديد المقصود باللفظ. فاللفظ كما ورد في لسان العرب هو : أن ترمي بشيء كان في فيك، والفعل لفظ الشيء. يقال لفظت الشيء من فمي الفظه لفظاً رميته، وذلك الشيء لفاظه.[1] وفي العين اللفظ : الكلام ما يلفظ بشيء إلا حُفظ عليه. واللفظ : أن ترمي بشيءٍ كان في فيك، والفعل لَفَظَ يُلفظُ لَفْظاً. والأرض تلفظ الميت أي ترمي به، والبحر يلفظُ الشيء يرمي به إلى الساحل، والدنيا لافظةٌ ترمي بمن فيها إلى الآخرة.[2] واللفظ : واحد الألفاظ، وهو في الأصل مصدر. واللافظة : الأرض تلفظُ الميتَ، أي ترمي به.[3]

وعند ابن سيدة : " لفظ الشيء يلفظ لفظاً، فهو ملفوظ ولفيظ : رمى والدنيا لافظة تلفظ بمن فيها إلى الآخرة أي ترمي بهم، والأرض تلفظ الميت إذا لم تقبله ورمت به. والبحر يلفظ بما في جوفه إلى الشطوط. وفي الحديث : ويبقى في كل أرضٍ شرار أهلها تلفظهم أرضوهم أي تقذفهم وترميهم من لفظ الشيء إذا رماه. وفي حديث ابن عمر –رضي الله عنهما- : انه سئل عما لفظ البحر فنهى عنه ؛ أراد ما يلفظه من السمك إلى جانبه من غير اصطياد. وفي التنزيل العزيز : " ما يلفظُ من قولٍ إلا لديه رقيب عتيد "[4] ولفظت بالكلام وتلفظت به أي تكلمت به. واللفظ واحد الألفاظ وهو الأصل مصدر". [5]

وفي اصطلاح النحاة اللفظ هو : ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحروف

1- ابن منظور، لسان العرب، 461/7.
2- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (د.ت)، العين، تحقيق : مهدي المخزومي، (د.ط)، 161/8.
3- الزبيدي، تاج العروس، 20، 276.
4- ق : 18.
5- ابن منظور، لسان العرب، 461/7.

واحداً أو أكثر، أو يجري عليه أحكامه كالعطف والإبدال فيندرج فيه حينئذٍ كلمات الله، وكذا الضمائر التي يجب استتارها وهذا المعنى أعم من الأول، وأحسن تعاريفه على ما قيل : صوت معتمد على مقطع، حقيقة أو حكماً، فالأول كزيـد، والثـاني كالـضمير المستتر في "قم" المقدر بأنت.

واللفظ عند مصطلح أرباب المعاني : عبارة عن صورة المعنى الأول الدال على المعنى الثاني على ما صرح به الشيخ، حيث قال : إذا وضعوا اللفظ بمـا يـدل علـى تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق، ولكن معنى اللفظ الذي دلّ على المعنى الثاني. قـال السيد الشريف : نفس اللفظ ظرف لنفس المعنى وبيان المعنى ظرف لنفس اللفظ.[1]

وفي المعاجم الحديثة اللفظ : مصدر لفظ، الملفوظ من الكلام، ما لفظ به وطرح، وجمعه ألفاظ.[2] وفي الهادي الألفاظ : اللفظة هي الكلمة لأنها يلفظ بها والجمع ألفـاظ لفظات.[3] وهو ما يلفظ به من الكلمات.[4]

وبعد الاستعراض للمقصود باللفظ يمكن أن نجمل أهم النقاط التي تميز المـصطلح عن اللفظ بالآتي:

1- يتميز المصطلح عن اللفظ بذاتية الدلالة : أي أنه يمكن أن يفهم معنى المصطلح إذا ما ذكر مفرداً ؛ ولعل السبب في ذلك انه محدد الدلالة، بينما اللفـظ يكـون متعدد الدلالات فيكون فهمه مرتبطاً بالسياق.[5]

2- الغالب علـى اللفظ أن يكون وحـدة معجميـة بسيطة، وهـي : "المفردة" ذات

1-الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، 1992م، الكليات، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضـع فهارسـه : عدنان درويش، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1،795.

2- الباشا، محمد، 1992م، الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 868.

3- الكرمي، حسن سعيد، 1991م، الهادي، دار لبنان للطباعة والنشر – بيروت – لبنان، ط1، 125/4

4- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، 560.

5-انظر : حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، 12، مراد، المصطلحية وعلم المعجم، 6.

البنية الأصلية الموحدة، مثل : "كتب"و "واستكتب" و "كتاب" و "مكتبة"، وكذلك المفردات النحوية مثل : "بسمل" و "عبشمي"، بينما يكون المصطلح وحدة معجمية مركبة ومعقدة، ونعني بهما غير ما يدل عليه مصطلحا "Lexeme Complexe" و "Lexeme Compose" في اللسانيات الحديثة، فالوحدة تكون مركبة إذا تكونت من عنصري تأمين، سواء كـان بالتركيب الإضافي مثل :"سيف الغراب" وهو اسم نبات، أو بالتركيب المزجي مثـل : "شذر مذر"، أو بالتركيب الاسنادي مثل : "اللاّأونية الطفيلية"، وهو اسم مرض، وتكون معقدة إذا تكونت من أكثر من عنصرين، أي أنها متعددة الأبنية، مثل : "أم وجع الكِبد"، وهو اسم نبات و "التهاب الغشاء الزلالي الحاد"، وهو اسم مرض.(1)

3- المصطلح رمز لغوي يتألف من الشكل الخارجي والمفهوم (وهو معنى من المعاني ينماز عن المعاني الأخرى داخل نظام من المفـاهيم)، فكـل مـن المـصطلحات والمفاهيم وجود قائم بذاته إذ إن قصر مصطلح على مفهوم ما عملية مقرره سـلفاً فللمصطلحات والمفاهيم معنى واحد أو أكثر (يلحق بمفهوم واحد أو أكثر) واعتماداً على ما للمصطلح من معنى محدد يتم إلحاقه بنظام محدد من المفاهيم ويظـل هـذا المعنى المحدد لصيقاً به حتى أن استخدم خارج النظام. ولهذا يعتمد المصطلح بشكل غير مباشر على نظام المفاهيم الذي ينتمي إليه، أما الكلمة أو اللفظـة فهـي رمـز لغوي يتألف من صيغةٍ ومضمونٍ تضمها وحدة لاتنفصم، فقد تتسم معـاني الكلمـة بالتعدد أي بظلال مختلفة للمعاني ولابد أن يتوفر للكلمة قدر كبير من المرونة حتى تلبي كل حاجات التواصل في اللغة المشتركة، بيد أن المعنى المحـدد إنمـا يثبتـه السياق أي أن عماد الكلمة سياقها.(2)

4- التوليد فـي الوحدات المعجميـة نوعـان : الأول : توليداً عفوياً وهـو توليد غير

1- مراد، المصطلحية وعلم المعجم، 8

2- هليل، محمد حلمي، 1992م، نحو خطة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصص : تطبيق على اللسانيات، مجلة المعجميـة، عدد8، تونس،160.

مقصود لذاته، يحدثه أفراد الجماعة اللغوية، ويغلب في مستوى اللغة الشفوي، وفـي ألفاظ اللغة العامة ؛ أما النوع الثاني فيسمى : توليداً اصطناعياً، وهو توليد مقـصود، قد يحدثه الأفراد ولكنه كثيراً ما يكون من عمل المجموعات والمؤسسات، ويغلب هـذا النوع في مستوى اللغة المكتوبة، وفي الوحدات المعجمية المخصصة، أي المصطلحات.

5-الاشتقاق : وهو صياغة وحدة معجمية جديدة ذات بنية صرفية مقيدة أو مطلقة مـن اصل فعلي أو اسمي أو وصفي أو ظرفي أو أداتي. وأقوى الأصوات الاسمية والفعليـة والمشتقات الاسمية والمشتقات الفعلية تكـو ن أسـماء وأفعـالا وصـفات وظروفـاً، والمقولات المعجمية الأربعة متواترة في ألفاظ اللغة العامة، أما المصطلحات فتندر فيها الأفعال والظروف، وتطّرد الأسماء والصفات.[1] كانت هذه من أهم النقاط التي تفـرق اللفظ عن المصطلح، ومع وجود نقاط تفرق بينهما، هناك نقاط توحد بينهما،وأهمها:

1- الانتماء المقولي: و هو الانتماء إلى إحدى المقولات المعجمية، وهـي صـنفان، الأول: "هو المقولات المعجمية التامة "، وهي الوحدات المعجمية الصرفية، وتتكون من : الأسماء والأفعال والصفات والظروف، أما الصنف الثاني فهـو: "الوحـدات المعجمية غير التامة"، وهي وحدات صرفية نحوية، وتتكون من الأدوات النحويـة، وهي: الحروف والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والأفعال الناقـصة. إذاً المقولات المعجمية بصنفيها تعد وحدات صرفية.

2- التأليف الصوتي : فاللفظ والمصطلح يتألف كل منهما من أصوات تكون لكل منهما صيغته الفنولوجية، ويخضع تأليفهما الصوتي لقوانين التأليف الفنولـوجي، مثـل قانون التعاقب الصوتي: وهو تتابع الوحدات الصوتية في الوحدة المعجمية وذلـك مثل عدم جواز توالي ثلاثة صوامت متماثلة في العربية، وكـذلك عـدم تـوالي صامتين ساكنين.

1- مراد، المصطلحية وعلم المعجم، 12-14

3- البنية الصرفية : وتكون إما بنية مطلقة وهي التي تقوم على أُس ثابت تـزاد إلـى أوله السوابق، وإلى آخره اللواحق، وهي زيادة غير مقيدة لتوليد وحدات معجميـة جديدة، فكلما أضفنا إلى الوحدة المعجمية سابقة أو لاحقة ولدنا وحدة معجمية جديدة؛ ذات دلالة جديدة، وهي كالبنية في اللغات الهندية الأوروبية. أما النوع الآخر فهـو البنية المقيدة، وهي التي تقوم على جذر مؤلف من صوامت محددة العدد لا تكـون في الوحدات الصرفية المعجمية اقل من اثنين ولا أكثر من خمسة، ومن هذا الجذر تصاغ المشتقات ؛ وذلك بأن تزاد إلى أوله السوابق وإلى وسطه الدواخل وإلى آخره اللواحق زيادة مقيدة بشروط تلحق المشتقات بأوزان معلومة محددة لأنماط صـيغية قد يكون لها دور في تحديد دلالة الوحدة المعجمية، وهي كالبنية في اللغات السامية.

4-التفرد : وهي قابلية الوحدة المعجمية للانفراد، وذلك بأن تتخذ لها في نظـام اللغـة حيزاً خاصاً بها، مستقلاً عن السياق، فكثير من اللسانيين المحدثين يرون في الجملة الوحدة اللغوية الأساسية، ويرون في الوحدة المعجمية مجرد مكون مـن مكوناتهـا مرتبط بها دلالياً، لأن السياق هو الذي يحدد معناها، فبحـسب رأي اللـسانيين أن الوحدة المعجمية لا يمكن لها أن تنفرد بحيز دلالي خاص بها خـارج الـسياق، ولا يمكن لها أن تكون ذات وجود حقيقي خارج الجملة.

5- الدلالة : تعد الوحدات المعجمية رموزاً لغوية أو أدلة يستعملها المنتمي إلى جماعة لغوية ما في التعبير عن الظواهر في واقعه الواقعي، وهو الواقع المدرك بـالحس، وعن البواطن في واقعه الحقيقي، وهو الواقع المدرك بالذهن. ولم تكن هذه الوحدات إلهاما عند المتكلم، أو كائنة بالفطرة، بل هي مواضعات متحصلة له من تجربته في الكون، قد اكتسبها اكتساباً وبعد اكتسابها يستطيع المتكلم أن يكون الجمل المفيدة.(1)

1- مراد، المصطلحية وعلم المعجم، 7-8.

4.1.1 مشكلة المصطلح

بدأت مشكلة المصطلح الحديث تظهر مع بداية القرن العشرين حين اتصل العرب بالدراسات الغربية، وأخذ المستشرقون يدرسون اللغة العربية فظهرت لديهم الحاجة إلى مصطلحات تقابل تلك المصطلحات الموجودة في اللغة الغربية. وبمرور الوقت بدأت المشكلة تتعمق؛ وذلك بسبب العدد الهائل من المصطلحات الوافدة، وما يصاحب هذه المصطلحات من اختلافات حول مفاهيمها، أو تطور مدلولاتها.[1]

وتظهر المشكلة في المصطلح عندما لايؤدي المصطلح المقترح وظيفته في التواصل بين العلماء في داخل التخصص، وهذه المشكلة ليست نابعة من الصحة اللغوية للمصطلح، ولكنها ضرورة الوضوح والدقة في التواصل العلمي بين أهل التخصص.[2] وتتمثل المشكلة في المصطلح اللغوي حيث انه لا وجود لقواعد واحدة تنظم إنتاج المصطلح في اللغة العربية، وإذا وجدت بعض القواعد التي سعت مجامع اللغة العربية لإرسائها فإن كثيراً من العاملين في حقل المصطلح لا يلتزمون بها.[3]وتتلخص المشكلات المصطلحية فيمايلي:

1- المشترك المصطلحي: وهو اشتراك مجموعة من المصطلحات في التعبير عن معنى أو مفهوم أجنبي واحد. ويدل هذا على عدم الدقة في وضع المصطلحات المحددة الدقيقة للمفهوم المحدد الواحد. وقد ازدادت هذه المشكلة في العصر الحديث ؛وذلك لكثرة المفاهيم الطارئة وعدم جاهزية المصطلحات الدالة عليها.

2- الترادف المصطلحي: وهو وجود مجموعه من المصطلحات التي تطلق على معنى أو مفهوم واحد.[4] وقد وضع مصطفى حيادرة هاتين المشكلتين، وذلك في

1- حيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، 139/1.

2-حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، 227.

3-القاسمي، علي، 1989م، إشكالية المصطلح العربي النظرية والتطبيق، اللسان العربي،عدد 32،77-84.

4 -سماعنة، جواد حسني عبد الرحيم، 1993م، المصطلحية العربية المعاصرة، اللسان العربي، عدد 37، 165 – 166.

إطار حديثه عن مشكلات المصطلح تحت عنوان مشكلة التعدد.[1]

3- استخدام المصطلح التراثي لمفهوم جديد مختلف عن مفهومه في التراث ، فيؤدي هذا إلى إحداث لبس عند القارئ والتردد في فهم المصطلح بين الدلالة القديمة والدلالـة الجديدة ومن الأمثلة على هذه المشكلة استخدام كلمة الإدغام تارة بالمعنى القديم وهو إحداث تغير يؤدي إلى التضعيف ، وتارة بالمحتوى الدلالي لمصطلح Assimilation ويعني إحداث تغير يؤدي إلى تشابه أو تماثل بين صوتين.[2]

4- وضع اللفظ الأعجمي بجوار المصطلح العربي خشيةً منهم ألا يفـي هـذا الأخيـر بالغرض، ومثال ذلك : (أوج) باليونانيـة (أفيجيـون)، و(حـضيض)وباليونانيـة (أفريجون).[3]

5- التغير في مفهوم المصطلح الذي يصوغونه ثم يستخدمونه، يقـول جـون لاينـز: "سأستخدم في القسم التالي عدداً من المصطلحات التي جاء بها أوستن، إلا أنني لـم أعطها التعبير الذي أعطاه إياها أوستن بالضبط، ففي بعض الحالات نجد أن تفسيره غير واضح على الإطلاق، وفي حالات أخرى يكون تفسيره من الوضوح ما فيـه الكفاية إلا انه مثير للجدل ".[4] من الملحوظ على ما قاله لاينز هو انه كان يستخدم المصطلحات ذاتها التي استخدمها اوستن إلا انه كان يغير في طريقة التعبير عـن ذلك المصطلح، وحجته في ذلك أن ما عبر به أوستن عن تلك المصطلحات لم يكن واضحاً.

6- عدم الإفادة من التراث العربي في علوم اللغة من حيث النظرية والمصطلح، ويظهر ذلك عنـد محاولـة إيجاد المقابل العربـي لمصطلحات أوروبيـة. وتظهر أيضـا

1- حيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، 89/1.

2- حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، 228.

3- السويسي، محمد، 1975م، مشكلة وضع المصطلح، اللسان العربي، المجلد الثاني عشر، ج1، 14

4- لاينز، جون، 1987م، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة : عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 194.

هذه المشكلة عندما يخلط أحد أصحاب المعاجم بين علم الدلالة بالمفهوم الحديث وعلم المعاني بوصفه أحد علوم البلاغة العربية. وتظهر أيضا عندما يتم الخلط بين علم البلاغة وعلم البيان وجعلهما مترادفين، مع أن علم البلاغة يشتمل على علم البيان وغيره.

7- استقرار أسماء لعلوم إنسانية بأسمائها الأجنبية في كثير من المؤسسات العربية كمصطلح الانثروبولوجيا. [1]

لقد كانت هذه من أهم المشاكل التي يعاني منها المصطلح العربي، ويقودنا وجود مثل هذه المشاكل إلى أن علم المصطلح لايزال في طور نضوجه، فهو بحاجة لكثير من الدراسات والمتابعات التي قد تقلل من وجود مثل هذه المشاكل.

1-حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، 229 – 230.

الفصل الثاني

المصطلحات المعجمية عند القدماء

1.2 المصطلحات المعجمية الخالصة:

1- المعجم: وهو من الحروف المعجمية ويعني حروف الهجاء المقطعة، لأنها أعجمية. وتعجيم الكتاب: تنقيطه كي تستبين عجمته ويصح[1]، وفـي تهـذيب اللغـة المعجـم: الحروف المقطعة، سميت معجما لأنها أعجميـة [2]، وفي المحـيط المعجـم:حـروف الهجاء [3] وعند ابن فارس حروف المعجم هي حروف الخط المعجـم، وهـو الخـط العربي [4]

وفي دراسات أصحاب المعاجم الحديثة المعجم هو ديوان لمفردات اللغـة مرتـب على حروف المعجم، وحروف المعجم هي حروف الهجاء [5]، وجاء في البستان المعجم ومنه حروف المعجم وهي الحروف الهجائية أضيفت إلى ما يؤلف منها وهو الكتاب من أعجمـه، إذا أعربـه أو إذا أبهمتـه، فالكتاب يقصد بـه الغرضان، [6] وهو القاموس الحاوي علـى الكلمات مرتبـة ومشروحـة حتى يستبين معناها [7]، وفـي الدراسات اللغويـة الحديثـة المعاجـم هـي المؤلفات التـي تتناول دلالات الكلمات، وقـد أخذ

1-الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (د.ت)، العين، تحقيق : مهدي المخزومي، (د.ط)، 238/1، (عجم).

2-الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، 1964م، تهذيب اللغة، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية للطباعة، 392/1، (عجم)

3- ابن عباد، الصاحب إسماعيل، 1994م، المحيط في اللغة، تحقيق : محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب –بيروت، ط1، 274/1، (عجم).

4-ابن فارس، أبو الحسين أحمد، 1991، مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ؛ دار الجيل - بيروت، ط1، 241/4، (عجم).

5-أنيس، إبراهيم، (د.ت)، المعجم الوسيط، (د.ط)، 586/2، (عجم).

6-اللبناني، عبدالله البستاني،1927م، البستان، المطبعة الاميركانية –بيروت، (د.ط)، (عجم) الشرتوني، سعيد الخوري، 1992م، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، مكتبة لبنان – بيروت – لبنان، ط2، 750/1، (عجم)، وانظر : البستاني، المعلم بطرس، 1987، محيط المحيط، مكتبة لبنان- بيروت، (د.ط)،579، (عجم).

7- نصار، حسين،(د.ت)، المعجم العربي(الموسوعة الصغيرة)، دار الجاحظ للنشر، بغداد،(د.ط)،ص4

هـذا الاسم من عبـارة "حروف المعجم" التي أطلقت على حروف الهجـاء، ومعناهـا الحروف التي يميز بعضها عن بعض بالنقط [1]، وفي تعريف آخر: هو الكتاب الـذي يجمع بين دفتيه ألفاظ اللغة ومفرداتها وتراكيبها والمداخل الحضارية فيها، بغية شرحها وإيضاحها شريطة أن يرتب ترتيبا معينا، وغالبا ما يكون هجائيا [2].

وهو الكتاب الذي يراعى فيه ترتيب الحروف، فكأن هذا الكتاب يبـين ويوضـح المادة ويزيل إبهامها بما يجمعه من مواد لغوية وغير لغوية منسقا لها، ومرتبـا إياهـا على حروف المعجم [3]، والمعجم كلمة تطلق على ديوان يجمع اللغة، ومرتـب علـى حروف الهجاء [4].

وجاء في المعجم العربي نشأته وتطوره أن المعاجم سميت بـالقواميس(مفردهـا قاموس) ، وقد أتاها هذا الاسم من تسمية الفيروز آبادي بالقاموس المحيط ،ومعناه البحر المحيط ،أي الواسع الشامل.ويرى حسين نصار أنه عندما كثر التداول لهذا المعجم فـي أيدي المتأخرين وقصروا جهودهم عليه واكتفوا بتسميته بالقاموس ،ثم استمر الاستعمال حتى أصبح مرادفاً لكلمة معجم لغوي ،وأطلق على جميع المعـاجم اللغويـة الأخـرى المتقدمة والمتأخرة[5].

1- قنيبي، حامد صادق، 2005م، المدخل لمصادر الدراسات الأدبية اللغوية والمعجمية القديمة والحديثة، دار ابن الجوزي – عمان – الأردن، ط1، 17.

2- الكرمي، حسن سعيد، 1991م، الهادي، دار لبنان للطباعة والنشر – بيروت،ط1، 174/3، (عجم).

3- عبد الحليم، عبد الحليم محمد، 1992م، معجمات العربية النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمديـة – القـاهرة، ط1، 22.

4- عيد، يوسف،1992م، النشاط المعجمي في الأندلسي، دار الجيل – بيروت، ط1، 68

5- نصار ،حسين،1988،المعجم العربي نشأته وتطوره،دار مصر للطباعة ،ط4، 11/1.

وفي المعاجم العربية مصطلح القاموس يعني البحر[1].وجاء في معجم العين :بلغ قولـه قاموس البحر أي قعره الأقصى [2].وفي تهذيب اللغة ومن أمثالهم :قال فلان قولاً بلغ به قاموس البحر،أي قعره الأقصى ،وقال عبيد الله القاموس:أبعـد موضـع غـوراً فـي البحر.[3]

وفي المحيط في اللغـة:قـاموس البحـر قعـره.[4]وفـي لـسان العـرب :قـال أبوعبيد:القاموس: :أبعد موضع غوراً في البحر[5] وفي أساس البلاغة للزمخشري:غرق في قاموس البحر. في قعره الأقصى ،وقال فلان قولاً بلغ قاموس البحر.[6]

وهناك نوعان من المعاجم:

معاجم المعاني: وهي المعاجم التي تحتوي على الألفاظ المتصلة بموضوع واحد فقط، كموضوع المطر، أو الجياد، أو شواذ اللغة، وتسمى أيضاً المعاجم المبوبة.[7] وهنـاك من أطلق عليها المعاجم المتخصصة وهي التي تتناول المفردات الخاصة بمجال معـين من مجالات المعرفة أو بعلم من العلوم مثل الهندسة، والطب،أو التربية أو غيرها مـن العلوم المتخصصة.[8] كما أطلق عليها اسم معجم المصطلحات: وهو معجم تقني خاص

1- لزبيدي،السيد مرتضى الحسيني،1965م، تاج العروس،تحقيق:عبد الستار احمد فراج ،مطبعة حكومة الكويت (د.ط)،401/16.

2- الفراهيدي،العين،88/5.

3- الأزهري،تهذيب اللغة،426/8

4- ابن عباد،المحيط في اللغة،301/5.

5- ابن منظور ،أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ،(د.ت) ،لسان العرب ،دار صادر-بيروت،(د.ط) ،183/6.

6- الزمخشري ،جار الله أبي القاسم محمود بن عمر،1982م، أساليب البلاغة ،تحقيق،عبد الرحيم محمود ،عرف به :أمين الخولي،دار ألمعرفه-بيروت-لبنان ،(د.ط)،377.

7- سقال ،ديزيره، 1997م، نشأة المعاجم العربية وتطورها ، دار الفكر العربي – بيروت ، ط1، 15.

8- القنيبي ،المدخل لمصادر الدراسات الأدبية واللغوية والمعجمية القديمة والحديثة ، 34.

يُعنـى بمصطلحات موضوع أو علـم معين، مـع ذكر معانيها وتطبيقاتها المختلفـة، وتكون مرتبة- في الغالب- ترتيباً ألفبائياً.[(1)]

ولمعاجم المعاني ستة أنواع هي:

1- نمط الندرة والغرابة، وهو ما جمع أصحابه فيه الألفاظ الغريبة النـادرة، ومنـه كتاب "النوادر في اللغة" لأبي زيد الأنصاري.

2- الموضوعات والمعاني، وهو ما جمع فيها ألفاظ اللغة المتعلقة بموضـوع مـن الموضوعات، أو بمعنى من المعاني، ومنها كتاب "الأجناس" للأصمعي، وكتاب " المطر" لأبي زيد الأنصاري.

3- الأضداد :وتحتوي على الألفاظ التي وردت بمعنيين متناقضين ،ومنهـا كتـاب الأضداد للأصمعي.

4- مثلث الكلام: وهو ما جمع فيه أصحابه الألفاظ التي وردت على ثلاث حركات بمعانٍ مختلفة ،ككتاب "مثلثات قطرب". ومن الأمثلة على ذلك قولنا : الحلَم (بفتح الحاء) أي الجلد الفاسد ،والحِلم (بكسر الحاء) أي الوقار، والحُلم (بضم الحاء) أي ما يراه النائم.

5- الأفعال ذات الاشتقاق الواحد ، وتحتوي على الأفعال التي تأتي على اشـتقاقين بمعنى واحد، ككتاب " فَعلت وأفعلت " للزجاج.

6- الحروف، وهو ما جمع من الألفاظ ورُتّب بحسب الحروف ، ككتاب " الهمـز " لأبي زيد الأنصاري.[(2)]

معاجم الألفاظ :وهي التي تتناول ألفاظ اللغة كلها بلا تمييز ، وتسمى أيـضا المعـاجم المجنّسـة [(3)]. وهناك من أطلق عليهـا اسم المعاجم العامة: وهـي التي تتناول جميـع

1-قاسم ، رياض زكي ،1987م، المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ،دار المعرفة - بيروت – لبنـان ،ط1 ، 19-32.

2-سقال ، نشأة المعاجم العربية وتطورها ،19 – 20.

3- المصدر السابق ،15.

مفردات اللغة دون التقيد بمجال معين أو تخصص معين.[1] وتقوم معاجم الألفاظ على ثلاثة أسس:

1- النظام الذي رُتّبت عليه مواد المعجم ، واختيار الترتيب الهجائي لها قاعدة.

2- حصر مشتقات المادة اللغوية بعد تغيير مواضع حروفها ، وهو ما يعرف في فقـه اللغة باسم الاشتقاق الكبير

3- عدد الأحرف التي تتكون منها المادة : ثنـائي ، ثلاثـي ، ربـاعي ، خماسـي...

ولمعاجم الألفاظ أنواع مختلفة، حيث تتعدد هذه الأنواع وفقاً للمراحل التي مرت بها:

1- ما قام ترتيبه المتسلسل على الأساس الصوتي، وهو " كتاب العين " للخليل.

2- ما قام ترتيبه المتسلسل على الأساس الهجائي ، ولكن على أساس مبـدأ الاشـتقاق الكبير، ككتاب جمهرة اللغة لابن دريد.

3- ما قام ترتيبه المتسلسل على الأساس الهجائي معتمدا الحرف الأخير مـن الكلمـة المجردة ، ومنه لسان العرب لابن منظور.

4- ما قام ترتيبه المتسلسل على الأساس الهجائي معتمدا الحرف الأول من الكلمة، ومنه أساس البلاغة للزمخشري.

5-ما قام ترتيبه المتسلسل على الأساس الهجائي معتمدا الحرف الأول من الكلمة ،ولكن دون ردها إلى أصلها المجرد ،ومنه كتاب المنجد الإعدادي.[2]

لعل الدراسات الحديثة كانت أكثر تحديدا لمصطلح "المعجم"، فالدراسات القديمـة بينت لنا مفهوم حروف المعجم وليس مصطلح المعجم، في الوقت الذي وجدناه موضحا في دراسات المحدثين.

1-القنيبي ،المدخل لمصادر الدراسات الأدبية واللغوية والمعجمية القديمة والحديثة ، 34.

2-سقال ، نشأة المعاجم العربية ،43 -45.

2- المعجم العربي التاريخي: يعد مفهوم المعجم التاريخي اللغوي وليد العصور الحديثة وخاصة اللسانيات المعاصرة ابتداء من القرن التاسع عشر ،حيث اعتنـت اللـسانيات العامة وخاصة المقارنة بأصول اللغات وما لها من صلات تقارب وتنافر.[1] حيث لـم يبرز مفهوم هذا المعجم إلا في سنة 1934م ، عندما أنشئ مجمع اللغة العربيـة فـي القاهرة. ولعل السبب في تأخر ظهور المعجم التاريخي يعود إلى ذهنية ثقافية لا تخلـو من نظرة عقائدية مركبة ، من ذلك الصراع الذي قام بـين ثقافـة العـصر الجـاهلي المتقلص وثقافة العهد الإسلامي العربي الصاعد ، حيث أدى هذا الصراع إلى القطيعـة بين العهدين وتواصل ثقافتيهما ولغتيهما.أما السبب الثاني: فهو النفور من كل حالة لها صلة بعلم أصول اللغات وخصائصها وما لها من تعامل وتداخل وأثر وتـأثير وسـبق وتبعية.ويظهر هذا النفور من خلال وجود الدخيل والمعرب والأعجمي فـي العربيـة عموما، وفي القرآن بالخصوص.[2]

والمعجم التاريخي هو معجم يرسم تاريخ كل لفظ وكـل عبـارة، ويميـز بـين المعاني الخاصة بكل لفظ في مصر عربي ما ، والمعاني التي كان يفيدهما في مـصر آخر، ويبين مدلول كل لفظ عند الشعراء، ومدلوله عند الناشـرين ويـشتمل المعجـم التاريخي على كل مصطلحات العلوم والفنون مفسرة تفسيراً منهجياً.[3]

ولا بد للمعجم التاريخي أن يكون قائما على العناية بالأصول ، ثم الفروع عـن هذه الأصول ، فيسرد المسيرة التاريخية منذ نشأتها بل ولادتها إلى نهايتها.[4]

1- الحمزاوي ، محمد رشاد ، 1989م/1990م ، تاريخ المعجم التاريخي العربي في نطاق العربية ، المبـادرات الرائـدة ، مجلة المعجمية ، العددان الخامس والسادس ، تونس ،16.

2- المعجم العربي التاريخي ،1991م ، وقائع الندوة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس 1999م، المؤسسة الوطنيـة للترجمة والتحقيق والدراسات ،بيت الحكمة ،13-14.

3- الحمد ،علي توفيق ،1989م/1990م، المعجم التاريخي العربي (مفهومه، وظيفته ، محتواه)، مجلة المعجمية ، العـددان الخامس والسادس ،99.

4- السامرائي ، إبراهيم ،1999م، رحلة في المعجم التاريخي ، عالم الكتب – القاهرة ، ط1 ،71.

ويعرض المعجم التاريخي للفظ، فيبين أصل معناه ثم يتدرج به عبر العصور مراعياً ما يعتريه من تطور لفظي، وتعدد دلالي، وتنوع سياقي، مؤيداً ذلك بالشواهد على اختلاف أنماطها وبيئاتها وعصورها. ويعتمد المعجم التاريخي على دعامتين : أما الدعامة الأولى: فهي البحث عن أصل معنى اللفظ، والثانية: هي مواكبة المعنى عبر العصور. فالمعجم التاريخي هو ديوان يجمع مفردات اللغة مرتبة وفق نظام معين مضبوطة ومشروحة مع مراعاة التطور الدلالي للفظ، بدءاً بالمعنى الحسي وتدرجاً معه عبر التاريخ في ضوء الشواهد المتنوعة مع الإشارة إلى مظهر التطور قدر الإمكان.[1]

ولعل أول معجم تاريخي في العصر الحديث هو معجم اوكسفورد، أما أول محاولة لصنع معجم تاريخي عربي فكانت لفيشر الذي تقدم بمشروع رسمي إلى مجمع اللغة العربية يوضح فيه تصوره لهذا المعجم التاريخي الكبير ومبادئه منهجه في العمل، لكن المنية عاجلته عام 1949م، قبل أن ينجز هذا المشروع. [2]

وتتجلى وظيفة المعجم التاريخي في انه يعرض لألفاظ اللغة مبيناً أصل معناها مشيراً إلى تطورها عبر العصور على هدى تنوع دلالتها، وتعدد سياقاتها مع الاستئناس بالشاهد في إطار اللغة النموذجية الأدبية المشتركة المتسمة بالسلامة اللغوية دون اعتداد بالفروق زمانية كانت أو بيئية. [3]

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول إن المعجم التاريخي يختلف عن المعاجم الأخرى، فهو لا يكتفي بذكر المقصود بالكلمة فقط، بل يؤصل لها أيضا، ببيان التطور الذي اعتراها على امتداد الزمن.

1- محمد، عبد المنعم عبدالله، 1989م /1990م، المعجم العربي التاريخي (منهومه – وظيفته - محتواه)، مجلة المعجمية، العددان الخامس والسادس، تونس، 160.

2- الحمد، المعجم التاريخي العربي، 100.

3- محمد، المعجم العربي التاريخي، 165.

3- التقليب: وهو من المصطلحات المعجمية الشائعة بين أصحاب المعاجم، وقد كـان الخليل أول من اهتدى إلى طريقة التقليب التي استطاع من خلالها أن يعرف المستعمل والمهمل من العربية [1]، وهو ما عبر عنه الخليل بتصرف الكلمـة، فنجـده يقـول: "الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين: قد، دق،شد، دش،والكلمة الثلاثية تتصرف علـى ستة أوجه وهي نحو :ضرب، ضبر، بضر، رضب، ربض، برض"، اما الكلمة الرباعية فتتصرف على أربعة وعشرين وجهاً، ومنه: عقرب، عبرق، عقبر، عبقـر، عرقـب، عربق، قعرب، قبعر، ربعق، بعرق، بقعر، بقرع، برعق، برقع. والكلمـة الخماسـية تتصرف على مئة وعشرين وجهاً، وهي نحو: سفرجل، سفرلج، سـفجرل، سـجفرل، سجرلف، سرفجل، سرجفل، وهكذا. [2]

ونجد أن هناك من اللغويين القدامى من أطلق على نظام التقليب الاشتقاق الكبير أو الاشتقاق الأكبر، فابن جني يتحدث عن نظام التقاليب فيقول: " هذا باب القـول علـى الفصل بين الكلام والقول "، " ولنقدم أمام القول على الفرق بينهما، طرفـا مـن ذكـر أحوال تصاريفهما، واشتقاقهما مع تقلب حروفها، فان هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه..."،[3] أما السيوطي فيعرف الاشتقاق الأكبر بقوله:" هو ما تحفـظ فيه المادة دون الهيئة، فيجعل "ق و ل " و "و ل ق "و "و ق ل " و " ل ق و "، وتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة، وهذا ما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني" [4]

وفي الدراسات الحديثة التقاليب: هو توليد كلمة من كلمة بتغيير مواضع حروفهـا، وهـو ما يعرف بالاشتقاق الكبير ،[5] ومن المصطلحات التي أطلقت علـى هذا النظام

1- الفراهيدي، العين، 8/1

2- الفراهيدي، العين، 59/1

3- ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1986م، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 5/1.

4- السيوطي، 347/1

5- الصوفي، عبد اللاطيف، 1986م، اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 92.

الذي ابتدعه الخليل التجانس الصوتي ،[1] وعبر عنه آخرون بالتصريفات ،[2] وجـاء في موسوعة علوم اللغة مصطلح الاشتقاق الكبير، والذي يتضح من خلال عرضه لهذا المصطلح أنه يقصد به نظام التقاليب عند الخليل : " الاشتقاق الكبير أو الأكبر أو القلب اللغوي، هو أن يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف، نحو: جذب وجبذ، وحمد ومدح، وأما الاشتقاق الأكبر: فهو أن تأخذ أصـلا مـن الأصـول الثلاثية فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع فيه التراكيب الـستة ومـا يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شئ من ذلك رد بلطف الصنعة والتأويـل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد ". [3]

5- المهمل والمستعمل: جاء مصطلحا المهمل والمستعمل في كثير من المعاجم العربية، وقد كان أصحاب المعاجم يقصدون بالمهمل **:** ما لم يعثر له على مواد ليملأ بها الأصـل النظري. والمستعمل: ما كان مستعملاً في الكلام والكتب كثيراً.[4]

وقد أورد السيوطي مصطلحي "المهمل والمستعمل" في المزهر عندما نقـل قـولاً لابن فارس في أضرب المهمل : " المهمل على ضربين : ضرب لا يجـوز ائـتلاف حروفه في كلام العرب البتة، وذلك كجيم تؤلف مع كاف، والضرب الآخر : ما يجـوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه، وله ضرب ثالث :

---

1 - هيوود، جون، 2004م، المعجمية العربية نشأتها ومكانتها في تاريخ المعجميات العام، قدم له وعلق عليه : عناد غـزوان، منشورات المجمع العلمي، (د.ط)، 77.

2 - قاسم، رياض زكي، 1987م،المعجم العربي بحوث في المادة والنهج والتطبيق، دار المعرفة- بيروت، ط1، 114.

3- يعقوب، إميل بديع، 2006م، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 225/2.

4-نظر: الفراهيدي، العين، 34/1، الفارابي، ديوان الدب، 89/1،81، ابن دريـد، الجمهـرة، 4/1،الزبيـدي، تـاج العروس، 17/1.

وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس منها حروف الذلق أو الاطباق حرف.[1] كما استخدم السيوطي مصطلح المتروك من اللغات : وهو ما كان قـديماً مـن اللغات، ثم ترك واستعمل غيره.[2]

والمستعمل في اللغة، اسم مفعول من "استعمل"، واستعمل الشيء : استخدمه. وهـو في النحو السماعي.[3] والمهمل من "أهمل". وأهمل الشيء لم يستعمله عمـداً أو سـهواً، وفي الكلام : المتروك، غير المستعمل.[4]

وهناك من أطلق مصطلح "البائدة" على المهمل من الكلام، ففي بحـث للـدكتور دانيال ريغ يقول : " هناك أيضا مستوى المعاني بالإشارات إلى حالتها اللغوية أو بدونها: حقيقة هي أم مجازية، بائدة أو مستعملة، أدبية أو صحافية أو علمية، إلى غير ذلك مـن الإشارات التي توفرها المعاجم الحديثة للقراء ".[5] فهنا الباحث استخدم مصطلح البائـدة مقابل المهمل عند الخليل.

وجاء في كتاب الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، المستعمل : اسـم مفعـول مـن استعمل الشيء : استخدمه.[6] وفي موضع آخر من الكتاب يـضعه المؤلـف مـصطلحاً مرادفاً لمصطلح السماعي.[7]

1- السيوطي، المزهر، 240/1.
2- المصدر السابق، 214/1.
3- يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، 456/8.
4- المصدر السابق، 215/9.
5- المعجم العربي التاريخي، 33.
6- عبد المسيح، جورج متري، 1990م، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، تصدير : محمد مهدي عـلاّم، مكتبة لبنان – بيروت، ط1، 383.
7- المصدر السابق، 237.

والمهمل : اسم مفعول من أهمل الشيء : تركه ولم يستعمله.[1] وفي موضع آخر يستخدمه مصطلحاً مرادفاً لمصطلح "غير العامل".[2]

والمهمل : وصف للفظ غير مستعمل، وذلك كلفظ "ديز" مقلوب زيد.[3] وهناك من استخدم مصطلح "متروك" مقابل مصطلح المهمل : " ومن ثم فلا معنى لما تذرع به بعض الباحثين من حيثيات للتخلي عن كثير من الأنماط اللفظية تحت دعوى أنه متروك أو مهمل، حوشي، أو غريب، أو نادر، أو نادر، أو ما شاكل ذلك من مسميات أطلقت دون روية لتحكم على كم موفور من ثروتنا اللفظية بالاندثار ".[4] وفي كتاب علم الدلالة والمعجم العربي نجد أن صاحبه يستخدم مصطلح المهجور مقابل المهمل، وذلك من خلال الحديث عن أهمية المعجم وفوائد استعماله : الوقوف على ألفاظ مهجورة غير مستعملة.[5]

7- الجمهرة جمهور الشيء : معظمه، وجمهر الشيء : إذا أخذ جمهوره، وهو معظمه.[6] وفي المخصص، الجمهرة : معظم الشيء، وجماعته.[7] وفي اللسان، جمهور الناس : جلهم، وجمهور كل شيء : معظمه.[8] وفي تاج العروس : الجمهور من الناس : جلّهم وأشرافهم.[9]

1- المصدر السابق، 439.

2- المصدر السابق، 237.

3- اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، 236.

4- المعجم العربي التاريخي، 175.

5- أبو شريعة، عبد القادر، ورفاقه، 1989م، علم الدلالة والمعجم العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع،ط1، 114.

6- المصدر السابق،324/3.

7- ابن سيدة، المخصص، 64/4.

8- ابن منظور، لسان العرب، 158/4.

9- الزبيدي، تاج العروس، 473/1.

وفي المعاجم الحديثة الجمهرة من كل شيء : معظمه. ولا يمنع أن يحمل قول بعض اللغويين.[1] والجمهور من الناس : جلّهم وأشرفهم.[2] وجاءت تسمية ابـن دريـد كتابـه بالجمهرة لجمعه أخبار العرب وأيامها.[3]

لعل ما تقدم يقودنا إلى القول بأن دلالة الجمهرة المعجمية هي : معظـم الـشيء، فجمهور كل شيء معظمه، وجمهور اللغة معظمها.

يقول ابن دريد في المقدمة : "وإنما أعرناه هذا الاسم ؛ لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب...."[4] وقال في موضع آخر :"واستعملنا المعروف"[5] وذكر كذلك:"وإنما كان غرضنا في هذ الكتاب قصد جمهور اللغة ".[6] وقال في مكان رابع:"ذكرنا في هذا الكتاب المستعمل من كلام العرب الشائع على ألسنتهم".[7]

وتقع الجمهرة في تقابل لغوي ومفهومي مع الوحشي عند ابن دريد فالجمهرة مـن كلام العرب (المستعمل). وهو المعروف، أما الوحشي من الكلام، هو اللفظ غير المأنوس في الاستعمال، أو كان غير ظاهر المعنى.[8] وقيل هو الكلام الذي يرد في النص، وتنفر منه المسامع لغرابته؛ وهي اللفظة الخشنة المستغربة، أو التي وقعت في غير موقعها، أو جعلت المعنى غامضاً بوجودها.[9] ويقول صاحب الكليات : كل ما لا يستأنس من النـاس فهو وحشي.[10]

1- انيس، المعجم الوسيط،
2- رضا، متن اللغة، 575/1، اللبناني، البستان، 184.
3- التليسني، خليفة محمد، (د.ت)، النفيس من كنوز القواميس، صفوة المتن اللغوي من تـاج العـروس، ومراجعـه الكبرى، الهيئة القومية للبحث العلمي – طرابلس،(د.ط)، 379/1.
4- ابن دريد، الجمهرة، ¼.
5- المصدر السابق، ¼.
6- المصدر السابق،415/1.
7- المصدر السابق،368/1، 369، وانظر : 514/3.
8- يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية.
9- التونخي، محمد، 2003م، معجم علوم العربية، دار الجيل – بيروت، (د.ط)، 496.
10- الكفوي، الكليات، 918.

من خلال ما سبق من تعريفات للوحـشي نـستطيع أن نقـول إنـه ذو صـلة بالستعمال، فهو اللفظ غير المأنوس، تنفر منه المسامع لغرابته، وعدم شيوعه. أما على مستوى المصطلح المعجمي عند ابن دريد، فقد ورد على النحـو الآتـي: "إنمـا كـان غرضنا في هذا الكتاب قصد جمهور اللغة وإلغاء الوحشي المستنكر.[1] وذكـره فـي موضع آخر في قوله:"ذكرنا في هذا الكتاب من كلام العرب الـشائع علـى ألـسنتهم، وأرجأنا الوحشي "[2]

وتتكشف دلالات هذا التقابل بين مفهومي الجمهرة والوحشي على مستوى العمل؛ فالمستعمل إما أن يكون معروفاً من الكلم، أو من الأبنية، أو من التراكيب.

إن مفهوم الجمهرة في شبكة المفاهيم المعجمية، بما يعنيـه مـن كـلام العـرب المستعمل المعروف في عصر الاستشهاد يماثل تماماً مفهوم المستعمل عند الخليل الذي "يرد دالاً على ألسنة الناس"، وهذا يختلف حكمه من زمن إلى زمن، والمقصود به مـا كان وما زال على ألسنة الفصحاء والبلغاء في كل زمان، لا تجري به ألسنو العامة.ولا ما لا تسير به اللهجات العامية المحكية. فالعربية شيء والعاميات في الـبلاد العربيـة شيء آخر،ولا ينبغي أن تمس هذه المحكيات معجماً للعربية الفصيحة.[3]

2.2 المصطلحات المعجمية الصوتية:

4. المجهور والمهمـوس : يعد الجهر والهمس من المصطلحات الـصوتية المتـضادة، والتي تصف الأصوات، وقد لاقت عناية من علماء اللغة القدماء والمحدثين- كما سنرى، حيث نجدهم قد خصوا الدراسات الصوتية بمؤلفات خاصة.

1- ابن دريد، الجمهرة،514/1.

2- ابن دريد، الجمهرة، 369،368/1، ونظر : 4/1.

3- استيتة،سمير، اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، 311.

أ – المجهور: يعد ابن دريد أول من استخدم هذا المصطلح من أصحاب المعاجم حيث قال: الحروف المجهورة هي : الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والزاي، والدال، والذال، والطاء، والظاء، والباء، والواو، وسميت مجهورة لأن مخرجها لم يتسع فلم تسمع له صوتاً.(1)

ثم ظهر هذا المصطلح عند ابن منظور والذي يعرفه بقوله :هو أحد ألقاب الحروف، فيكون الحرف مجهورا إذا لزم موضعه إلى انقضاء حروفه وحبس النفس أن يجري معه، فصار مجهورا لأنه لم يخالطه شيء يغيره، وهو تسعة عشر حرفا : الألف، العين، الغين، القاف، الجيم، الباء، الضاد، اللام، النون، الراء، الطاء، الدال، الزاي، الظاء، الذال، الميم، الواو، الهمزة، الياء.(2)

ويبدو لي من خلال طرح آراء أصحاب المعاجم في المجهور أن ابن دريد قد استثنى " الميم " من الحروف المجهورة، وعدها ثمانية عشر حرفاً، أما ابن منظور فقد عدها تسعة عشر حرفاّ، فكانت ذاتها الحروف عند ابن دريد بالإضافة لحرف " الميم ".

إلاّ أنني أجد أن هناك من سبق أصحاب المعاجم في الحديث عن المجهور فكان سيبويه هو أول من استخدم هذا المصطلح، فالمجهور عنده حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت، والحروف المجهورة عنده : الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والدال، والزاي، والظاء، والذال، والباء، والميم، والوا و.(3)

1- ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 8

2- ابن منظور، لسان العرب، 1/ 13

3-سيبويه، أبو بشر بن عمرو بن عثمان بن قندر، 1991م، الكتاب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت – لبنان، ط1، 4 / 434

فالحروف المجهورة عند سيبويه كما يبدو تسعة عشر حرفاً، وقد كان ابن منظـور تابعاً لسيبويه في عدد الحروف المجهورة.

ونجد أن هناك عدداً من علماء اللغة قد تبعوا سيبويه في تحديده لمفهـوم المجهـور وبيان حروفه وعددها، ومن هؤلاء : ابن السراج، وابن جني، والاستراباذي، والاشبيلي، وابن يعيش. [1]

وكما كان لمصطلح الأصوات المجهورة حضور عند أصحاب المعاجم القـدامى، فقد وجدت عند أصحاب المعاجم المحدثين، ففي المعجم الوسيط المجهـور هـو صـوت يتذبذب ذبذبات منتظمة، والحروف المجهورة تسعة عشرحرفا يجمعها قولك : "ظـلّ قـو ربض اذ غزا جند مطيع " [2]، وذكر صاحب البستان أن المجهور حروف أشبع الاعتماد موضعها حتى منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجـري الـصوت [3]، والحروف المجهورة عنده تسعة عشر حرفا يجمعها قولك : " ظلّ قو ربض اذ غزا جنـد مطيع " [4]

وجاء في معجم محيط المحيط أن المجهور هو الذي اشبع الاعتماد فـي موضـعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد بجري الصوت، وهـي تـسعة عـشر حرفا: الألف، والباء، والجيم، والدال، والذال، والراء، والزاي، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والغين، والقاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والياء [5] وفي الهادي المجهور

1- ابن السراج، الأصول في النحو، 3 / 401، ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1985م، سر صناعة الاعراب، دراسة وتحقيـق : حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1، 60/1، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، شرح المفصل، عالم الكتب – بيروت، (د.ط)، 128/10، الاشبيلي، ابن عصفور،1987م، الممتع في التصريف، تحقيق : فخر الدين قبـادة، دار المعرفـة – بيروت – لبنان، ط1، 2 / 671، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 / 257

2- أنيس، المعجم الوسيط، 143/1، (جهر)، الشرتوني، أقرب الموارد، 156/1، (جهر)

3- اللبناني، البستان، 191

4- اللبناني، مقدمة البستان.

5-البستاني، محيط المحيط، 132

الذي إذا لفظ اهتزت حبال الصوت [1]، وفي متن اللغة الحروف المجهورة تسعة عـشر حرفا يجمعها: " غاز ذو ضرب جدّ ّلن يقطع ظمأ " [2]

ويبدو لي من خلال طرح آراء أصحاب المعاجم القديمة وأصحاب المعاجم الحديثـة أن هناك نوعاً من الاتفاق في الآراء سواء أكان هذا الاتفاق في الحروف المجهورة أم في تعريفهم للأصوات المجهورة، مع أن هناك من المحدثين من ربط الأصوات المجهـورة باهتزاز الأحبال الصوتية وليس من خلال جري النفس.

أما الأصوات المجهورة عند اللغويين المحدثين فقد لاقت العناية والاهتمام، ويتحـدث عصام نور الدين عن كيفية حدوث الأصوات المجهورة بقوله :" تنقبض أثناء حالة الجهر فتحة المزمار، ويقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر، فيضيق الفراغ بينهما بحيث يسمح بمرور الهواء ولكن مع إحداث اهتزازات وذبذبات منتظمة للوترين الـصوتيين "، كما أنه حدد الأصوات المجهورة وهي:الباء، والجيم، والدال، والذال، والراء، والـزاي، والضاد، والظاء، والعين، والغين، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.[3]

فالأصوات المجهورة عنده ستة عشر صوتا إذ أخـرج مـن دراسـته: الهمـزة، والألف، والقاف، والطاء، فلم يعدها أصواتاً مجهورة في حين أضاف الهاء إليها، ويـرى إبراهيم أنيس أن الهمزة-والتي عدها سيبويه صـوتاً مجهـوراً-صـوت شـديد لا هـو بالمجهور ولا بالمهموس،[4] كما يرى أن الدراسات الحديثة قد أثبتت أن القـاف صـوت شديد مهموس وليس صوتاً مجهوراً.[5] وقد عـد أنيس أيضا الطاء صوتاً شديداً مهموسـاً

1- الكرمي، الهادي، 381/1، (جهر)

2- رضا، أحمد، 1958م، متن اللغة، دار مكتبة الحياة – بيروت، (د.ط)،589/1، (جهر)

3 - نور الدين، عصام، 1992م، علم الأصوات اللغوية - الفونيتيكا، دار الفكر اللبناني – بيروت، ط1، 228

4 أنيس، إبراهيم، 1961م، الأصوات اللغوية، دار النهضة – القاهرة، (د.ط)، 72

5 المصدر السابق، 67

وليس مجهوراً كما عده سابقوه ،[1] وقد حدد الأصوات المجهورة، وبين أنها ثلاثة عـشر وهي : الباء، والحاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والضاد، والظاء، والعين، والغين، واللام، والميم، والنون، بالإضافة إلى أصوات اللين بما فيها الـواو واليـاء. ويـرى أن الأصوات الغالبة هي الأصوات المجهورة، ويقول إن لبعض الأصوات المجهـورة فـي اللغة العربية نظائر مهموسة مثل : الدال،و الذال، والزاي، والضاد، والعـين، والغـين، فنظائرها من المهموس : التاء، الثاء، والسين، والطاء، والحاء، والخاء، وفـي المقابـل هناك أصوات مجهورة لا نجد لها نظيراً من المهموس مثل : البـاء، والجـيم، والـراء، والظاء، واللام، والميم، والنون، كما نجد أصواتا مهموسة لا نظير لها مـن المجهـورة وهي: الشين، والصاد، والفاء، والقاف، والكاف، والهاء.[2]

وهناك من العلماء من عد الطاء والقاف صوتين مهموسين، وليـسا مـن الأصـوات المجهورة.[3]

ويرى محمد مصطفى رضوان أن الأصوات المجهورة في اللغة العربيـة خمـسة عشر هي: الباء، والجيم، والدال، والذال، والراء، والزاي، والضاد، والظـاء، والعـين، والغين، واللام، والميم، والنون، والوا، والياء، وعرف الأصوات المجهورة بأنها تذبـذب الأوتار الصوتية في حال النطق بها ،[4] فالصوت المجهور هو الـذي تـصحبه ذبذبـة الوترين.[5]

من خلال استعراض آراء القدماء والمحدثين يتضح لنا أن هناك تَبايُنـاً فـي الآراء حول الأصوات التي يطلق عليهـا الأصوات المجهورة، كما أن هناك اختلافاً في عددها

1- المصدر السابق، 51

2- المصدر السابق، 22 -23

3- بركة، بسام، (د.ت)، علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي – لبنان، (د.ط)، 115 – 117

4- رضوان، محمد مصطفى،1976م، نظرات في اللغة، ط، 184

5- العطية، خليل إبراهيم،1983م، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر – بغداد، (د.ط)، 40

ب – المهموس : ظهر مصطلح المهموس لأول مرة عند الخليل في قوله : والهمس هو حبس الصوت في الفم مما لا إشراب له من صوت الصدر، ولا جهارة في النطق، ولكنه كلام مهموس في الفم كالسر. [1]

ونجده أكثر تحديداً عند ابن دريد، فقد بين الحروف المهموسة على العكس من الخليل الذي اكتفى بذكر التعريف دون بيان الحروف المهموسة، فالحروف المهموسة عنده هي : الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والسين، والشين، والثاء، والصاد، والتاء، والفاء، ويقول: وإنما سميت مهموسة لأنه اتسع لها المخرج فخرجت كأنها متفشية.[2]

إلا أنني أجد أن هناك من حدده قبل ابن دريد، وهو سيبويه فعرف المهموس بقولـه: حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، والحروف المهموسة هـي : الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. فهـي عشرة أحرف، [3] و قد عد الحروف المجهورة والمهموسة ثمانية وعشرين حرفـا، أمـا سيبويه فقد عدها تسعة وعشرين حرفاً، فكما بينت سالفاً أن ابن دريد استثنى حرف الميم من الحروف المجهورة ولم يذكره في باب المهموسة، ولعلها قد سقطت سهواً دون قصد منه، وقد تبع ابن السراج سيبويه في تعريفه للمهموس وفي بيـان الحـروف المهموسـة وعددها ، [4]

ومن اللغويين القدامى الذين خاضوا في هذا الموضـوع الاسـترابادي، فقـد عـد المهموس والمجهور من صفات الحروف، فنجده يعقد مقارنة بينهما، ومما قاله :"

1- الفراهيدي، العين، 10/4

2- ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 84

3- سيبويه، الكتاب، 4 / 434

4- ابن سراج، الأصول في النحو، 3 / 402

المجهور ما ينحصر جري النفس مع تحركه وهي ما عدا الحروف (ستشحثك خصفه)، والمهموسة بخلافها، ومثلا بققق وككك، وخالف بعضهم فجعل الضاد، والظاء، والـذال، والزاي، والعين، والغين، والياء، من المهموسة، والكاف والتاء من المجهورة إنما سميت الحروف المذكورة مجهورة لأنه لا بد في بيانها وإخراجها من جهر ما، لا يتهيأ بهـا إلا كذلك،كالقاف، والعين، بخلاف المهموسة فإنه يتهيأ لك أن تنطق به ويسمع منك خفياً كما يمكنك أن تجهر به ، والجهر رفع الصوت، والهمس : إخفاؤه، وإنما يكون مجهورا لأنك تشبع الاعتماد في موضعه، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت ومـن ضـعف الاعتماد يحصل الهمس والإخفاء والمجهورة تخرج أصواتها من الـصدر، والمهموسـة تخرج أصواتها من مخارجها في الفم " [1]

والحروف المهموسة عند المبرد عشرة أحرف وهـي : الهـاء، والحـاء، والكـاف، والصاد، والفاء، والسين، والشين، والتاء، والثاء، ويرى أن الحروف المهموسة تتردد في اللسان بنفسها، أو بحرف اللين الذي معه، فلا يمنع النفس، [2] إلا أننا نجد أن عـدد مـا ذكره من أحرف تسعة وليست كما قال عشرة أحرف.

أما أصحاب المعاجم الحديثة فلا خلاف عندهم في عدد الحروف المهموسـة مـع اختلافهم في العبارات التي عبروا بها لبيان هذه الحروف، فقد كان اتفاقهم في الحـروف المهموسة أمرا واضحا[3]، بيد أن صاحب الهادي مع ترديده للعبارة التي تجمع الحروف المهموسة كان يرى وجوب إخراج "الكاف، والتاء" من الأحرف المهموسة[4].

1-الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 / 257

2-المبرد، المقتضب، 1 : 331

3-انيس، المعجم الوسيط، 994/2، (همس)، الشرتوني، أقرب الموارد، 1402/2، (همس)، رضا، متن اللغة، 663/5،(همـس)، البستاني، محيط المحيط، 944، (همس)، اللبناني، البستان، 1189، (همس)

4- الكرمي، الهادي، 423/4، (همس)

أما المُحدثُون من اللغويين فكما تحدث عصام نور الدين عـن المجهـور، نجـده يتحدث عما يقابله وهو المهموس فبين لنا أيضا كيفية حدوث الصوت المهموس :" وفيـه يرتخي الوتران الصوتيان، ولا يهتزان، ولا يحدثان ذبذبات لأن انفراج الوترين الصوتيين بعضهما من بعض أثناء مرور الهواء من الرئتين يسمح للهواء بالخروج دون أن يقابلـه أي عائق فلا يتذبذب الوتران الصوتيان، ولا يهتزان " كما يرى أن الأصوات المهموسـة اثنا عشر صوتاً عند بعض المحدثين وهي :التاء، والثاء، والحـاء، والخـاء، والـسين، والشين، والصاد، والطاء، والفاء، والقاف، والكاف، والهاء، ويـرى أيـضا أن بعـض المحدثين قد جعل الهمزة مكان الهاء.[1] ولعل ما يلفت الانتباه هنا أن عصام نور الدين قد عد الهاء من الأصوات المجهورة ثم عاد وجعلهـا مـن الأصـوات المهموسـة وهمـا متضادان.

أما محمد مصطفى رضوان فيرى أن المهموس هو الصوت الذي لا تتذبذب الأوتار الصوتية حال النطق به، والأصوات المهموسة اثنا عشر صوتاً: التاء، والثاء، والحـاء، والخاء، والسين، والشين، والصاد، والطاء، والفاء، والقاف، والكاف، والهاء.[2]

وبعد أن قمت بعرض موجز لما قالـه القـدماء والمحـدثون حـول (المجهـور والمهموس) تبين لي أن القدماء قد حددوا مصطلحي الجهر والهمس من خـلال جـري النفس أثناء النطق بالحرف، أما المحدثون فقد حددهما من خلال حـدوث ذبـذبات فـي الأوتار الصوتية أثناء النطق بالحروف.

1- نور الدين، علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا، 229

2-رضوان، نظرات في اللغة، 183، أنيس، الأصوات اللغوية، 22، العطية، في البحث اللغوي عند العرب، 40

5- **الشديد والرخو :** وهما من المصطلحات الصوتية المتضادة، والتي جاء بهـا علمـاء اللغة القدماء والمحدثون وأطلقوا عليها عدة تسميات كما سنرى.

أ- الحروف الشديدة : يعد مصطلح الحروف الشديدة من مصطلحات ابن دريد فهي عنده الحروف التي نشددها إذا لفظنا بها وهي : الطاء، والسين، والجيم.[(1)]

ثم نجده عند ابن منظور، وقد عرفه بشكل مفصل أكثر مما هو عنـد ابـن دريـد، فيقول: "الشديد من الأصوات يعني الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه"، والحروف الشديدة عنده غير التي عند ابن دريد، فالحروف الشديدة عنده هـي: الهمـزة، والقـاف، والكاف، والجيم، والطاء، والدال، والتاء، والباء، ويذكر مثالاً على ذلك قولنـا : الحـق، والشرط ففي هاتين اللفظتين يمتنع مد الصوت.[(2)]

نستخلص مما سبق أن الأصوات الشديدة، بدأت عند ابن دريد بثلاثة أصوات ثـم توسعت لتصبح ثمانية عند ابن منظور.

أما الأصوات الشديدة عند علماء اللغة القدماء، فنجد أن الغالبية العظمى منهم قـد تبعوا ابن منظور في تعريفه للأصوات الشديدة ، وفي تحديد هذه الأصوات وعددها.[(3)]

أما عند المبرد فالحروف الشديدة :هي التي إذا لفظت بها لم يتسع مخرج الـنفس معها; وهي نحو : الهمزة، والقاف، والكاف، والتاء، والراء.[(4)]

وأما ابن يعيش فيرى أن الشديد: هو الحرف الذي يمتنع الصوت أن يجري فيه، فلـو قلنا "الحج" ومددنا الصوت لم يجز.[(5)]

1- ابن دريد، جمهرة اللغة،1 / 8

2- ابن منظور، لسان العرب، 3 /233، (شدد)

3- سيبويه، الكتاب، 4 / 434، ابن السراج، الأصول في النحو، 3 / 402، ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1 / 61

4- المبرد، المقتضب، 1 / 331

5- ابن يعيش، شرح المفصل، 10 / 129

وقد حدد الاشبيلي الأصوات الشديدة بـ :"أجدك قطبت" فعرف الشديد: حرف يمتنـع الصوت أن يجري فيه لانحصار الصوت، [1] وجاء في شرح الشافية: ونعني بالحروف الشديدة ما إذا أسكنته ونطقت به لم يجر الـصوت، والحـروف الـشديدة هـي:"أجـدك قطبت"،[2] وقد أورد ابن المؤدب من القدماء مصطلح "الصلبة" وتحمل عنده معنى الشديدة فيقول: وسميت "صلبة" لأنه لا يجوز مد الصوت بها وهذه الحروف هي: الطاء، والتـاء، والجيم، والدال، والكاف، والهمزة، والقاف، والباء.[3]

أما عند أصحاب المعاجم المحدثين، فالشديد: هو صوت عند مخرجه ينحبس الهواء انحباسا تاما لحظة قصيرة، بعدها يندفع الهواء فجأة فيحدث دويا، كالدال والتاء مـثلا، [4] أما صاحب البستان فقد كان أكثر تحديداً للأصوات الشديدة، فالشديد عنده:هـو الحـرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه نحو: الحقّ، والشطّ، فإذا أردنا المد في هاتين الكلمتـين لما استطعنا، فالمد في القاف والطاء ممتنع، والحروف الشديدة هي : الهمـزة، والجـيم، والدال، والتاء، والطاء، والباء، والقاف، والكاف.[5] وفي الهادي الحروف الـشديدة هـي التي لا يجري النفس فيها عند نطقها، وهي ثمانية حروف مجموعة في قـولهم: "أجـدت طبقك"[6]

ونجد أن هناك من اكتفى بذكر الحروف الشديدة دون توضيح مصطلح الصوت الشديد، فقد ذكر لنا صاحب الكافي أن الحروف الشديدة وهـي: الهمزة، والجيم، والدال، والثاء،

1- الاشبيلي، الممتع في التصريف، 2 / 672،وانظر: أبي حيان ن ارتشاف الضرب، 1 /10، : ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها، 88

2- الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 / 260

3- ابن المؤدب، دقائق التصريف، 548

4- أنيس، المعجم الوسيط، 441/2

5- اللبناني، البستان، 547

6- الكرمي، الهادي، 441/2، المنجد في اللغة، منشورات دار المشرق، ط28، 378، البستاني، محيط المحيط، 456.

والطاء، والباء، والقاف، والكاف، ويجمعها قولهم : " أجدت طبقك".[1] وجاء في متن اللغة الشديد من الحروف هو الذي يمنع الصوت أن يجري معه.[2]

أما في الدراسات اللغوية الحديثة فنجد أن إبراهيم أنيس كان ممن تـصدوا لدراسـة الصوت، فالصوت الشديد عنده: هو الذي ينحبس معه الهواء عند مخرجـه انحباسـاً لا يسمح بمروره حتى ينفصل العضوان فجأة ويحدث النفس صوتا انفجاريـا –والـصوت الانفجاري من المصطلحات التي استخدمها المحدثون للـصوت الـشديد – والأصـوات الشديدة عنده هي : الباء، والتاء، والدال، والطاء، والضاد، والكـاف، والقـاف، والجـيم القاهرية والجيم العربية الفصيحة فيختلط صوتها الانفجاري بنوع من الحفيف يقلـل مـن شدتها ،[3] وجاء عند بعض المحدثين أن الأصوات الشديدة تـسعة :الهمـزة، والقـاف والكاف، والجيم، والدال، والتاء، والضاد، والطاء، والباء.[4]

ونجد أن المحدثين قد أطلقوا تسميات عدة على الأصوات الشديدة، منها :الأصـوات الانسدادية أو الانفجارية أو المتفجرة، وتحصل أصوات الشدة من انحباس الصوت عند النطق بالصوت لتمام قوة الاعتماد على مخرجه، والأصوات الشديدة أو الانسدادية عندهم ثمانية : الباء، والتاء، والدال،والطاء، والضاد، والكاف، والقاف، والهمزة.[5]

وعرف بعض المحدثين الصوت الشديد بأنه الصوت الذي ينحبس معه الهواء المنبعث

1- الباشا، محمد، خليل،1992م،الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر –بيروت، ط1،587.

2- رضا، متن اللغة، 290/3، (شدد)

3- أنيس، الأصوات اللغوية، 24

4- الحمد، غانم قدوري، 2002م، المدخل إلى علم الأصوات العربية، منشورات المجمع العلمي، (د.ط) 110

5- نور الدين، علم الأصوات اللغوية –الفونيتيكا، 223

من الرئة، وذلك لالتقاء عضوين من أعضاء الجهاز الصوتي التقاء محكماً.[1] ويـرى محمد مصطفى رضوان أن الأصوات الانفجارية تتكون من انحبـاس مجـرى الهـواء الخارج من الرئتين حبساً تاماً في موضع من المواضع ، وينتج عن هذا الحبس أو الوقف أن يضغط الهواء ثم يطلق سراح المجرى الهوائي فجأة، فيندفع الهـواء محـدثاً صـوتاً انفجارياً ، كما أنه يرى بإمكانية أن نطلق عليها اسم "الوقفات"، والأصـوات الانفجاريـة عندهم هي : الباء، والتاء، والدال، والضاد، والكاف، والقاف، والهمزة، والطاء.[2]

لقد لاحظنا كيف أن هناك تبايناً عند القدماء والمحدثين في الأصوات الشديدة وفـي عددها، فهناك من عدها ثلاثة، في حين عدها آخرون ثمانية، في الوقـت الـذي عـدها بعضهم تسعة، كما أن هناك من عد " الجيم " صوتاً شديداً وهناك من أخرجها من قائمـة الأصوات الشديدة، وكذلك الحال في صوتي "الضاد" و "الراء" ولعل هذا التبـاين يعـود لاضطراب في الدراسات الصوتية، وفي التحديد الدقيق للأصوات الشديدة.

ب – الرخو : لم يرد الرخو عند أصحاب المعاجم إلا عند ابـن دريـد وابـن منظـور، فالأصوات الرخوة عند ابن دريد هي : الحاء، والكاف، والخاء، والسين، والشين، والعين، والغين، والصاد، والضاد، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والزاي، وسميت رخوة لأنهـا تسترخي في المجاري.[3]

أما ابن منظور فقد كان أكثر تحديدا لمصطلح الرخو: فهو الحرف الذي يجري فيـه الصوت، والحروف الرخوة ثلاثة عشر حرفاً وهي: الحاء، والخـاء الـذال، والـزاي، والظاء، والصاد، والضاد، والغين، والفاء، والسين، والشين، والهاء.[4]

1- الزيدي، كاصد ياسر، 1987م، فقه اللغة العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة الموصل، (د.ط)، 445

2- رضوان، نظرات في اللغة، ص 195

3- ابن دريد، الجمهرة، 1 / 8

4- ابن منظور، لسان العرب، 14 / 315، (رخا)

ولقد عد ابن دريد صوت "السين" شديداً، ثم عاد ليضعه مع الأصوات الرخوة، فكيف تكون رخوة وشديدة وهما مصطلحان متضادان ؟

أما علماء اللغة القدماء فكما كان هناك تباين بين أصحاب المعاجم في الأصوات الرخوة، وجد هذا التباين عندهم، فالأصوات الرخوة عند سيبويه ثلاثة عشر صوتاً وهي: الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء، وهو ما يجري فيه الصوت.[1] أما المبرد فيرى أن الرخوة هي التي يجري النفس فيها من غير ترديد كالسين، والشين، والزاي، والصاد، والضاد.[2] وجاء في كتاب مخارج الحروف وصفاتها الرخاوة ضعف الاعتماد في المخرج حتى ربما أجريت الصوت.[3] والرخوة عند أبي حيان يجمعها :"خس حظ شص هز ضغث فذ "[4]، فهي عنده ثلاثة عشر حرفاً، ولعل من الملاحظ أنه جعل "القاف" ضمن الأصوات الشديدة ثم عاد وجعلها من الأصوات الرخوة.

وفي المعاجم الحديثة الرخو: صوت عند مخرجه ينحبس الهواء انحباسا ناقصا يسمح بمرور الهواء، محدثا حركة احتكاكية تسمى بالرخاوة، والحروف الرخوة ثلاثة عشر حرفا، وهي: الثاء، والحاء، والخاء، والذال، والزاي، والظاء، والصاد، والضاد، والغين، والفاء، والسين، والشين، والهاء، [5] وفي متن اللغة الحروف الرخوة هي التي يجري فيها الصوت، وهي: التاء، والحاء، والخاء، والدال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والغين، والفاء، والهاء،[6] وجاء في البستان

1- سيبويه، الكتاب، 4 / 434، : ابن السراج، الأصول في النحو، 3 / 402، ابن يعيش، شرح المفصل، 10 / 129، الاشبيلي، الممتع في التصريف، 2 / 672 وانظر : ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1 / 61

2- المبرد، المقتضب،1 /331 ، ابن المؤدب، دقائق التصريف، 548

3- ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها، 93.

4-الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1 / 10

5- أنيس، المعجم الوسيط، 337/1

6-رضا، متن اللغة، 568/2

الرخوة هي التي يجري معها الصوت بسهولة، وهي ثلاثة عشر حرفاً.[1]

ومما يسترعي الانتباه في آراء المحدثين من أصحاب المعاجم هو اتفاقهم في عدد الحروف الرخوة، واختلافهم في هذه الحروف.

أما المحدثون من اللغويين فيرون أن الأصوات الرخوة عند النطق بها لا ينحبس الهواء انحباساً محكماً، وإنما يكتفي بأن يكون مجراه ضيقاً جداً، ويترتب على ضيق المجرى أن النفس أثناء مروره بمخرج الصوت يحدث نوعاً من الصفير أو الحفيف تختلف نسبته تبعاً لنسبة ضيق المجرى، والأصوات الرخوة في اللغة العربية مرتبة حسب نسبة رخاوتها: السين، الزاي، الصاد، الشين، الذال، الثاء، الظاء، الفاء، الهاء، الحاء، الخاء، الغين.[2] وقد أطلق بعض المحدثين على الأصوات الرخوة مصطلح " الأصوات الاحتكاكية" ومنهم محمد مصطفى رضوان، ومما قاله: الأصوات الاحتكاكية يضيق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من المواضع بحيث يحدث الهواء في خروجه احتكاكا مسموعاً، والأصوات الاحتكاكية هي: السين، والزاي، والصاد،و الشين، والخاء، والغين، والحاء، والعين، والهاء،[3] كما نجد أن هناك من المحدثين من أطلق على الأصوات الرخوة أو الاحتكاكية مصطلح " الأصوات الضافرات والشينيات" وهي: انطلاق الصوت عند النطق بالحرف لتمام ضعفه ؛ وذلك لتمام ضعف الاعتماد على مخرجه، وهي عندهم ثلاثة عشر صوتاً: السين، والزاي، والصاد، والشين، والذال، والثاء، والظاء، والفاء، والهاء، والعين، والحاء، والخاء، والغين.[4]

لعل من الملاحظ في الدراسات الحديثة هو اتفاق أصحاب هذه الدراسات في دراستهم

1- اللبناني، البستان، 50

2- أنيس، الأصوات اللغوية، 26

3- رضوان، نظرات في اللغة، 211، الزيدي، فقه اللغة العربية، 448

4- نور الدين، علم الأصوات اللغوية الفونتيكا، 225

للأصوات الرخوة، وغياب صوت الضاد عن الأصوات الرخوة وعده ضمن الأصوات الشديدة، على العكس من القدماء الذين جعلوه ضمن الأصوات الرخوة. ويعود ذلك إلى التطور الذي حصل لصوت الضاد إذ إن صوت الضاد القديم يختلف عن صوت الضاد الحديث، فصوت الضاد قديما كان جانبياً يخرج من جانبي اللسان إن شئت من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر، وان شئت من كلا الجانبين، بينما تطور صوت الضاد الحديث إلى صوت لثوي أسناني شديد.

6- المهتوت: وهو من المصطلحات الصوتية التي يعد الخليل سباقا في استخدامها، فالمهتوت من هتّ، وهو شبه العصر للصوت فيقال الهمزة صوت مهتوت في أقصى الحلق، فإذا رفّه عن الهمز صار نفساً تحول إلى مخرج الهاء، لذلك استحقت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة، يقال : أراق وهراق وأيهات وهيهات.[1] وجاء في تهذيب اللغة :وأما مخرج الهمزة فمن أقصى الحلق ، وهي مهتوتة مضغوطة، فإذا رفّه عنها لانت، والهت شبه العصر للصوت.[2]

أما اللغويون القدامى فممن تحدث منهم عن المهتوت ابن جني، فالمهتوت عنده هو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء، وتبعه في هذا الرأي ابن عصفور.[3] والمهتوت عند ابن يعيش هو التاء ؛ وذلك لما فيه من الضعف والخفاء ،[4] والصوت المهتوت عند الاستراباذي هو التاء، يقول : وإنما سميت التاء مهتوتاً لأن الهت سرد الكلام على سرعة، فهو حرف خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة ،[5] ويرى ابو حيان الأندلسي أن الهمزة هي الصوت المهتوت، والهت عصر الصوت، والهت أيضا الحطم والكسر،وبعضهم يقول فيها المهتوف بالفاء والهتف الصوت بقوة.[6]

1- الفراهيدي، العين، 3 / 349، (هت)

2- الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 44

3- ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1 /64، الاشبيلي، الممتع في التصريف، 2 // 676

4- ابن يعيش، شرح المفصل، 10 / 131

5- الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 / 264

6- الاندلسي، ارتشاف الضرب، 1 / 12

أما في الدراسات الحديثة فلم يرد هذا المصطلح كثيراً، ومن أورده كان ينقل آراء القدماء، فهذا خليل العطية يؤيد الرأي القائـل بـأن الهمـزة هـي الـصوت المهتـوت فيقول:"المهتوت صفة الهمزة، والهت في اللغة عصر الصوت ".[1]

كما يرجح عبد القادر مرعي أن تكون الهمزة هي الصوت المهتوت; لأن الهت يعني القوة والشدة وعصر الصوت، ولا يتحقق ذلك إلا في صوت الهمزة.[2]

من خلال استعراض ما قاله القدماء والمحدثون نلاحظ مدى التباين في الآراء حول مصطلح "المهتوت "، فمع اتفاقهم على استخدام المصطلح نجدهم يختلفون في تعريفه وفي تحديد أصواته، فمنهم من رأى أن الهت يعني القوة، فأصحاب هذا الرأي رأوا أن الصوت المهتوت الهمزة بما فيه من قوة، والطرف الآخر كان يرى أن الهت يعني الضعف، وقـد انقسم أصحاب هذا الرأي إلى فريقين، فريق عد التاء هي الصوت المهتوت، وآخر عـد الهاء هي الصوت المهتوت.

إلا أنني أرى أنه لو اعتبرنا أن الهت يعني القوة فلا خلاف أن تكـون الهمـزة هـي الصوت المهتوت، لكن لو عددنا أن الهت يعني الضعف والخفاء كما قالوا في هذه الحالة يجب أن نعد الهاء هي الصوت المهتوت لما فيها من الضعف.

7- **الهوائيـة :** وهو من مصطلحات الخليل فنجده يقول:الهوائية هـي:اليـاء، والـواو، والألف، والهمزة، فهذه الحروف هوائية في حيز واحد، لأنها لا يتعلق بها شيء، فنـسب كل حرف إلى مدرجته وموضعه الذي يبدأ منه،[3] ثم نجده عند ابن منظور : الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواء.[4]

1- العطية، في البحث الصوتي عند العرب، 61

2- مرعي، عبد القادر، 1993م، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، 127

3- الفراهيدي، العين، 1 /58

4- ابن منظور، لسان العرب، 1 / 13

وقد أهمل سيبويه ومن تابعه من علماء اللغة القدماء هذا المصطلح، إلا أنه وجد عند الاسترابادي عند نقله لما قاله الخليل : الألف، والواو، والياء، والهمزة هوائية:أي أنها من هواء الفم لا تقع على مدرجة من مدارج الحلـق ولا مـدارج اللـسان، [1] وقـد درس الاسترابادي الحروف الهوائية من خلال دراسته لمخارج الحروف، والذي سنلاحظه لاحقاً في بعض الآراء أن هذه الحروف درست ضمن صفات الحروف وليس مخارجها.

ورغم غياب هذا المصطلح عند علماء اللغة فإنه لم يغب عند علماء التجويد القدماء، فهذا مكي بن أبي طالب يقول : الحروف الهوائية هي حروف المـد واللـين : "الألـف، والواو، والياء"، وإنما سميت بالهوائية ؛ لأنهن نسبن إلى الهواء، لأن كل واحـد مـنهن تهوي عند اللفظ بها في الفم، فعمدة خروجها هواء الفم.[2]

والذي يلاحظ أن علماء التجويد قد أخرجوا الهمزة من الحروف الهوائيـة، واكتفـوا بحروف المد.

أما علماء اللغة المحدثون فلم يستخدموا مصطلح الهوائية البتة، بل نجـدهم تـارة يستخدمون مصطلح حروف العلة، وتارة أخرى الأصوات اللينة، ثم نجدهم يـستخدمون مصطلح الأصوات الطليقة ، فقد أطلق عليها تمام حسان اسم حروف العلة :"إن حـروف العلة في اللهجات العامية أكثر منها في الفصحى ؛ فالفصحى تعترف بثلاثة حروف علـة يختلف كل منها بين الطول والقصر، ويمكن تسميتها الكسرة والفتحة والـضمة "،[3] ثـم أطلق عليها محمد الأنطاكي الأصوات الطليقة وعرفها بقوله : هو الصوت الذي يجـري معه النفس طليقاً لا يعترض طريقه عقبة حتى يخرج من الفم، [4] وهـي عند عبد القادر

1- الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 / 251

2- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طاالب،1984م، الرعاية، تحقيق : أحمد حسن فرحات، دار عمار – عمان، ط2، 126، ابـن الجرزي، محمد بن محمد، 1985م، التمهيد في علم التجويد، تحقيق : علي حسين البواب، مكتبة المعارف – الرياض، ط1، 92،

ابن الجزري، الحافظ أبي الخير محمد بن **محمد** الدمشقي، (د.ط)، النشر في القـراءات العـشر، أشـرف علـى تـصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر، 1 /204

3- حسان، تمام،1979م، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، (د.ط)، 136

4- الانطاكي، محمد، (د.ت)، الوجيز في فقه اللغة، منشورات دار الشرق، ط3، 162

مرعي الأصوات اللينة وهذه الأصوات يتسع الهواء لمخرجها اتساعا أشد مـن غيرهـا، بحيث يخرج الصوت حراً طليقاً دون أن يعترض مجراه أي عائق،[1] وجاء فـي كتـاب دراسات في فقه اللغة : الأحرف الجوفية الهوائية وهي أحرف المد الثلاثة التـي تـسمى أيضا أحرف اللين، وهي : الألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلهـا، واليـاء الـساكنة المكسور ما قبلها ،[2] وقد انتقد كمال بشر الخليل في جعل الهمـزة ضـمن الأصـوات الهوائية ؛ وذلك لأن الهواء يقابل باعتراض تام في منطقة الحنجـرة، وذلـك بانطبـاق الوترين الصوتيين، كما أنه يرى أن من الخطأ وضع الهمزة ضمن حروف المد فحروف المد تعد حركات طويلة، على حين أن الهمزة صوت صامت.[3]

ومن الملاحظ أن هناك مـن أدرج الأحـرف الهوائيـة تحـت مخـارج الحـروف كالاسترابادي، ومكي بن أبي طالب، في المقابل هناك من درسها تحـت بـاب صـفات الحروف كابن الجزري.

8- الحروف الذلقية والشفوية : يعد الخليل أول من استخدم مصطلح الذلقية، وقد جعلـه شاملاً لأصوات ستة، فيقول:" إنما سميت الحروف ذلقاً لأن الذلاقة في المنطق إنما هـي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذلقية، الـراء واللام والنون" فالأصوات الذلقية والشفوية هي : الراء، واللام، والنون، والفاء، والبـاء، والميم ،[4] وجاء في جمهرة اللغة : الحروف سبعة أجناس يجمعهـن لقبـان، المـصمتة والمذلقة ; أما المذلقة من الحروف فهي ستة ولها جنسان : جنس الشفة وهـي : الفـاء، والميم، والباء، والجنس الثاني بين أسلة اللسان إلى مقدم الغار الأعلـى وهـي: الـراء، والنون، واللام، [5] وعرفها الأزهري بقوله : وهي : الـراء واللام والنون، وسميت ذلقاً

1- مرعي، المصطلح الصوتي، 125، رمضان، محيي الدين، (د.ت)، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثـة – عمـان، (د.ط)، 68

2- الصالح، دراسات في فقه اللغة، 278

3- بشر، كمال، (د.ت)، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة، (د.ط)، 289

4- الفراهيدي، العين، 1/ 51

5- ابن دريد، الجمهرة، 1 / 7

لأن الذلاقة في المنطق هي طرف أسلة اللسان،[1] ثم حددها ابن عباد بقوله : الذلاقة مـن ذلق وهو حد كل شيء، فنقول رجل ذليق اللسان، ولسان ذلق،[2] وحروف الذلاقـة سـتة ولها مخرجان فمنها شفوية وهي : الفاء، والباء، والميم، ومنها ما هو أسلة اللسان وهي : الراء، والنون واللام،[3] ويعد ابن منظور آخر من استخدم مصطلح الذلق من أصـحاب المعاجم فيقول : من حروف اللسان وسميت ذلقاً; لأن مخارجها مـن طـرف اللـسان، وحروف الذلاقة ستة : الراء، واللام، والنون، والفاء، والباء، والميم.[4]

لعل من الملحوظ أن خلطاً وقع عند بعض علمـاء المعـاجم بـين حـروف الذلاقـة والحروف الشفوية، كالخليل وابن دريد وابن عبـاد وابن منظور، فقـد جعلوا الحـروف الذلقية والحروف الشفوية جزأين لشيء واحد، ومن الـذين فـصلوا بـين المـصطلحين الأزهري في تهذيبه فكما بينت سابقاً أنه عرف حروف الذلاقة، وفي موضع آخر نجـده يعرف مصطلح الحروف الشفوية بمعزل عن حروف الذلاقة، فيقول :" وهي الفاء، والباء، والميم، وسميت شفوية لأن مخرجها بين الشفتين "،[5]إلا أنني أجد أن الخليل يعود ليعرف الشفوية بشكل منعزل بعد أن خلط بينها وبين حروف الذلاقة فيعرفها بقوله :"هـي التـي مبدؤها من الشفة وهي : الفاء، والباء، والميم "[6].

أما علماء اللغة القدامى فنجد أنهم لم يأتوا على ذكر مـصطلح الحـروف الذلقـة أو الشفوية لكنهم درسوا أصواتها، فقد جعل سيبويه للنون مخرجاً منفصلاً عن مخرج الـلام والراء، وللفاء أيضاً مخرج مستقل عن الباء والميم: ومن حافة اللسان من أدناهـا إلـى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها مـن الحنك الأعلى، وما فويق مخرج النون،

1- الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 45

2- ابن عباد، المحيط في اللغة، 5 : 373، (القاف والذال واللام)

3- ابن عباد، المحيط في اللغة، 1 / 58

4- ابن منظور، لسان العرب، 10 / 110، (ذلق)

5- الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 45

6- الفراهيدي، كتاب العين، 1/ 58

ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الـراء، ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء، ومما بين الـشفتين مخـرج الباء، والميم، والواو.[1]

ويتضح أن سيبويه كان أكثر تحديداً لمخارج الحروف، كما نجده أضاف الـواو إلـى الحروف الشفوية، إلا أنّه لم يذكرها بالمسمى الذي وجدت به عند أصحاب المعاجم.

أما المبرد فيقول : فمحلّ اللام والنون والراء متقارب بعضه من بعض، ومن الـشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء، ومن الشفة مخرج الواو، والباء، والمـيم. إلا أنه يرى أن الواو تهوي في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد وتتفشى حتى تتـصل بمخرج اللام.[2]

كما فصل ابن السراج في مخارج حروف الذلاقة والحروف الشفوية : فمخرج الـلام عنده من بين أول حافة اللسان، ومن أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبـين مـا يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك*، والناب، والرباعية*، والثنية*، أما النـون فمن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، والراء فمن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام، ومن باطن الشفة السفلى وأطـراف الثنايـا العليـا مخرج الفاء، ومما بين الشفتين: الباء، والميم، والواو.[3]

وجاء في شرح المفصل:"اللام والنون والراء " من حيز واحد وبعـضها أرفـع مـن بعض، فاللام من حافة اللسان من آخرها الى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها

1- سيبويه، الكتاب، 4 / 433

2- المبرد، المقتضب، 1 /329-330

* الضاحكة :كل سن من مقدم الأضراس مما يندر عند الضحك، والضاحكة :السن التـي بـين الأنيـاب والأضـراس.{ابـن منظور،لسان العرب، 10 / 459}، وجاء في الأصول فـي النحـو الـضاحك والـضاحكة : أول الأضـراس خلـف النـاب مباشرة.{الأصول في النحو، 3 /400}

*ا لرباعية : إحدى الأسنان الأربع التي تلي الثنايا بين الثنية والناب {لسان العرب، 8 / 108}

* الثنية : من الأضراس أول ما في الفم.{لسان العرب، 14 /123 }

3- ابن السراج، الأصول في النحو،3 / 400

من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية، ومن ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء، وهي ذلقية يقال حرف أذلق، وذلق كل شيء تحديد طرفه،"والفاء والباء والميم " من حيز واحد وهي الشفة ويقال لذلك شفهية وشفوية، فالفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى ومما بين الشفتين مخرج الميم والباء.[1]

نلحظ من كلام ابن يعيش رجوع مصطلحي الذلقية والشفوية بعد أن غابا عن دراسات سابقيه، ويلاحظ تواجد هذا المصطلح عند الاشبيلي حيث يقول: وسميت ذلقية لأنها يعتمد عليها بذلق اللسان وهو صدره وطرفه وهي ستة :"اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم"[2] ومن الملاحظ أيضاً في دراسة ابن يعيش والاشبيلي أنهما لم يعتدا "بالواو" حرفاً من الحروف الذلقية والشفوية كما عدها سابقوهم، أما الاستراباذي فيقول : وللام ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك، وللراء منهما وما يليهما، والنون منهما وما يليهما، وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين[3]

أما المحدثون فقد فصلوا بين الحروف الذلقية والحروف الشفوية، كما كان بينهم تباين في الآراء حول الأصوات الذلقية وتسميتها، فهناك من أطلق عليها اسم اللثوية كأحمد مختار فيرى أن " النون واللام والراء " أصواتاً لثوية وليست ذلقية، أما الباء والميم والفاء فهي شفوية كما بينها من سبقه في الدراسات الصوتية،[4] ويرى بسام بركة أن ذولقي صفة للصوت الذي ينطق باقتراب رأس اللسان "الذولق" من الأسنان العليا أو ملامسته إياها مثل :"التاء، والثاء، والذال "[5].

1- ابن يعيش، شرح المفصل، 10 / 125

2- الاشبيلي، الممتع في التصريف، 2 / 676

3- الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 / 250

4- مختار، أحمد عمر، 1976م، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب – القاهرة، ط1، 269

5- بركة، علم الأصوات العام، 173

والصوت الذولقي عند محمد خولي: هو الصوت الذي يكون ناطقـه الـذلق "أي رأس اللسان" الذي يلامس اللثة عادة كما في : السين، والزاي، والنون، والـلام، والـراء، أو يلامس الأسنان كما في : التاء، والدال، والطاء، والضاد.[1]

والأصوات الذلقية عند عصام نور الدين هي : النون، واللام، والراء، وسميت ذلقيـة لخروجها من ذلق اللسان أي من طرفيه،[2] أما الأصوات الشفوية فهي التي مبدؤها الشفة وهي ثلاثة أصوات : الفاء، والباء، والميم.[3]

يبدو مما سبق أن الدراسات الصوتية لم تتضح بعد، فهي بحاجة لكثير من المران لتحديد الصوت.

9- الشجرية : جاء مصطلح الشجرية وهو مصطلح معجمي صوتي في أربعة معـاجم، كان أولها معجم العين فعرف لنا الشجرية بقوله:هي التي مبدؤها شجرة الفم، وهي :الجيم والشين والضاد،[4] أما ابن دريد فلم يذكر الشجرية ولكنه أتى بالأصـوات التـي عـدها الآخرون شجرية فيقول : إن القاف، والكاف، والجيم، والشين، هي حروف أقصى الفـم من أسفل اللسان، لهذا السبب لم تأتلف الكاف والقاف في كلمة واحدة،[5] أمـا الأزهـري فنجد أنه لم يبين لنا حروفها واكتفى بتعريفها بقوله :والشجر مفرج الفم،[6] وفي لـسان العرب الشجرية : الشجر مفرج الفم والأحرف الشجرية هي : الجيم والشين والضاد.[7]

وقد غاب مصطلح الشجرية عند سيبويه كما غاب عند ابن دريد، إلا أنه لم يتنـاس الحديث عن الحروف التي تنتسب للشجرة ، فيرى أن الجيم، والشين، واليـاء مخرجهـا وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، وأن الضاد تكون من بين أو حافة اللسان وما

1-الخولي، محمد علي، (د.ت)، الأصوات اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع – عمان، (د.ط)، 34
2- نور الدين، علم الأصوات اللغوية، ص212
3- نور الدين، علم الأصوات اللغوية، 215
4- الفراهيدي، كتاب العين، 1 / 58
5- ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 6
6- الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 532
7- ابن منظور، لسان العرب، 1 /13

يليها من الأضراس، [1] ومخرج الضاد عند المبرد من الشدق، فبعض الناس تجري لـه في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر.[2]

كما تطرق ابن السراج لهذا الموضوع، حيث يرى أن مخرج الجيم والشين والياء هو وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، أما الضاد فمن بين أول حافة اللسان وما يليها مـن الأضراس، [3] أما ابن يعيش فمخرج الجيم، والشين، والياء، عنده وسـط اللـسان ومـا يحاذيه من وسط الحنك، والضاد أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، فيقول : "الجيم والشين شجرية لأن مبدأها من شجر الفم وهو مخرجه"،[4] والمخرج عنـد الاسـتراباذي للجيم، والشين و الياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك، وللضاد أول إحدى حافتيه ومـا يليهما من الأضراس، [5] وقد عد أبو حيان الأندلسي الجيم، والشين،والياء،و الـضاد،من الأحرف اللسانية.[6]

وفي الدراسات المعجمية الحديثة الشّجري حرف يخرج من شجر الفم، والحـروف الشجرية هي : الشين، والضاد، والجيم، والياء ، [7] وفي البستان الحروف الشجرية هي : الجيم، والشين، والضاد، والشجرية منسوبة الى الشجر وهو مقدم الفم لخروجها منـه[8]، ويرى صاحب الهادي أن الشجر هو سقف الفم، ومنه الحروف الشجرية التي ينطق بهـا من سقف الفم مثل : الضاد، والجيم، والقاف، والكاف، والياء [9].

1- سيبويه، الكتاب، 4 / 433، ابن جني،سر صناعة الإعراب، 1 / 47 الاشبيلي، الممتع في التصريف، 2 / 669

2- المبرد، المقتضب، 1 / 329

3- ابن السراج، الأصول في النحو، 3 /400

4- ابن يعيش، شرح المفصل، 10 /124-128

5- الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 / 250

6- الأندلسي، أبو حيان النحوي، 1982م، المبدع في التصريف، تحقيق وشرح وتعليق : عبد الحميد الـسيد طلـب، مكتبـة دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت، ط1، 256

7- أنيس، المعجم الوسيط، 473/1، وانظر : الباشا، الكافي، 574، (شجر)

8- اللبناني، البستان، 51

9- الكرمي، الهادي، 430/2، (شجر)

ومن المحدثين الذين ذكروا مصطلح الشجرية عصام نور الدين، فيرى أن الأصوات الشجرية الجيم، والشين، والياء، وسميت هذه الأصوات شجرية لأن مبدأها من"شجر الفم" أي مفرج الفم ،[1] والأصوات الشجرية عند صبحي الصالح هي : الجيم، والشين، والياء، ونسبت إلى شجر الفم وهو مابين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى.[2]

أما خليل عطية فنجده ينسب الشين، و الجيم، والياء إلى الغار، فهي عنده أصوات غارية، أما الضاد فقد عدها من الأصوات الأسنانية اللثوية لأن مخرجها الأسنان بمصاحبة اللثة،[3] وجاء في كتاب نظرات في اللغة أن الجيم و الشين أصوات لثوية حنكية والياء من أصوات وسط الحنك ، [4] أما محمد الخولي فنجد أنه يطلق على الجيم، والشين،والياء أسم " أصوات غارية" يقول : يقع الغار بين اللثة و الطبق، وهو الجزء الأمامي من الحنك، ولذا يدعوه آخرون الحنك الأمامي. كما أنه يمتاز عن الطبق بالصلابة نسبياً، ولذا فإنه يدعى الحنك الصلب،وهو يعمل مكان نطق يلامسه أو يقترب منه مقدم اللسان، كما في والشين، الجيم، والياء.[5]

لعل الاضطراب في الدراسات الصوتية الذي لاحظته في المصطلحات الصوتية السابقة، يعود ويطرح نفسه هنا أيضاً، فهناك من عد الضاد صوتاً شجرياً ، وهناك من أخرجه من هذه الدائرة ليضع مكانه صوت الياء، كما أن هناك من عد الكاف صوتا شجريا كابن دريد وتبعه في ذلك من المحدثين الكرمي في معجمه الهادي، وقد كان غياب مصطلح الشجرية عن بعض الدراسات الصوتية القديمة والحديثة أمرا واضحا ؛ حيث أنهم لم يذكروا المصطلح بينما ذكروا الحروف المنسوبة إليه.

---

1 - نور الدين، علم الأصوات اللغوية، 212، رمضان، في صوتيات اللغوية، ص111

2- الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 279

3- عطية، في البحث الصوتي عند العرب، 20

4- رضوان، نظرات في اللغة، 186

5- الخولي، الأصوات اللغوية، 26، الانطاكي، الوجيز في فقه اللغة، 163

10- الأسلية : وهو من المصطلحات الصوتية المعجمية التي لم يستخدمها من أصحاب المعاجم إلا الخليل وابن منظور، فعند الخليل هي التي مبدؤها أسلة اللسان وهي مستدق طرف اللسان، وهذه الحروف هي : الصاد، والسين، والزاي.[1]

أما ابن منظور فلا يختلف ما قاله عما قاله الخليل فيقول : الأسلية أحد ألقاب الحروف، ويقصد بها الحروف التي مبدؤها من أسلة اللسان، وهي مستدق طرفه، وهذه الحروف هي : الصاد، والسين، والزاي.[2]

ومع غياب المصطلح عند ابن دريد إلا أن أصواته لم تغب عن دراسته، فيقول حروف وسط اللسان، مما هو منخفض : السين، والزاي، والصاد.[3]

ومن اللغويين القدامى الذين تعرضوا لموضوع مخارج الحروف سيبويه، إلا أننا لا نجد لمصطلح الأسلية حضوراً عنده لكنه قام بتحديد مخارج الحروف التي تنتسب للأسلية فيقول : وما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد.[4]

أما المبرد فقد أطلق عليها حروف الصفير بقوله: ومن طرف اللسان وملتقى حروف الثنايا حروف الصفير،وهي حروف تنسل انسلالاً وهي : السين، والصاد، والزاي.[5]

ولم يذكر ابن يعيش أيضاً مصطلح الأسلية لكنه جاء على ذكر الحروف التي تعد من الحروف الأسلية : وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان.[6]

أما الاستراباذي فيقول : وللصاد، والزاي، والسين، طرف اللسان والثنايا.[7]

1- الفراهيدي، العين، 1 / 58

2- ابن منظور، لسان العرب، 1 / 13

3- ابن دريد، جمهرة اللغة، 8/1

4- سيبويه، الكتاب، 4 / 433، ابن السراج، الأصول في النحو، 3 / 400، الاشبيلي، الممتع في التصريف، 2 / 670، الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1 / 7

5- المبرد، المقتضب، 1 / 329

6- ابن يعيش، شرح المفصل، 10 / 124

7- الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 / 250

وقد عد السيوطي حرف الصاد من الحروف المطبقة : الحروف المطبقة أربعة : الصاد، الضاد، الطاء، الظاء.[1]

أما المحدثون فقد كان لهم باع طويلة في الدراسات الصوتية، ومنهم محمد الانطاكي والذي نجده يستخدم مصطلح "محبس" بدلاً من استخدامه مصطلح "المخرج"، ولا نجد غيره قد استخدم هذا المصطلح، فيرى أن الزاي، والسين، والصاد، -وهي ما أطلق عليها الخليل وابن منظور الأسلية – تكون من محبس الأسنان واللثة، فيقول : محبس الأسنان واللثة وفيه يعتمد طرف اللسان على باطن الثنايا العليا، ومقدمه على اللثة، فإن كان الاعتماد قوياً وكان الالتحام تاماً حدثت أصوات الضاد والدال والطاء والتاء، وإن كان الاعتماد ناقصاً، وكانت هناك فرجة حدثت أصوات الزاي، والسين، والصاد.[2]

وبعد أن غاب مصطلح الأسلية بعد ابن منظور في الدراسات القديمة والحديثة، نجده يطل مرة أخرى في كتاب علم الأصوات اللغوية، ويرى صاحب الكتاب أنها سميت أسلية لأن مبدأها من أسلة اللسان، وهي مستدق طرف اللسان، وهي ثلاث : الصاد، والسين، والزاي ،[3] ويرى محيي الدين رمضان إن الصاد، والزاي، والسين أصوات أسنانية صفيرية.[4]

لعل الملاحظ في هذا المصطلح هو اتفاق دارسي اللغة القدماء والمحدثين على الأصوات الأسلية الثلاثة : السين، والزاي، والصاد، ما عدا البعض منهم كمحيي الدين رمضان الذي عدها أسنانية صفيرية.

1- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 1 /240

2- الانطاكي، الوجيز في فقه اللغة، 162

3- نور الدين،علم الأصوات اللغوي، 214، أنيس، الأصوات اللغوية، 162

4- رمضان، في صوتيات العربية، 144

11- اللثوية : يعد الخليل هو أول من استخدم هذا المصطلح، وهو من المصطلحات الصوتية، فيعرف اللثوية بقوله : هي التي مبدؤها من اللثة وهي : الظاء، والذال، والثاء،[1] أما ابن دريد فقد عد هذه الأصوات من الغار الأعلى : ومن جنس حروف أدنى الفم التاء، والطاء، والدال، وأدنى منها أيضاً ما هو شاخص إلى الغار الأعلى الظاء، والثاء، والذال، والضاد ، [2] وآخر من استخدم هذا المصطلح من أصحاب المعاجم ابن منظور، فيرى أنها سميت بذلك لأن مبدأها اللثة وهي : الظاء، والذال، والثاء.[3]

لعل من الملاحظ أن الخليل وابن منظور قد اتفقا على المسمى وعلى الأصوات وعددها، أما ابن دريد فنسبها إلى الغار الأعلى وأضاف إليها حرف الضاد.

ومن اللغويين القدامى الذين تعرضوا لموضوع مخارج الحروف ودرسوها سيبويه فيرى أن مخرج الظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا.[4]

أما المبرد ومن تبعه فيقول : ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا مخرج الظاء والثاء والذال.[5]

أما المحدثون فنجدهم قد أولوا الدراسات الصوتية أهمية كبرى ، فخصصوا لها المؤلفات، ومن هؤلاء عصام نور الدين الذي نجده قد اتفق مع علماء اللغة القدامى في تحديد مصطلح الأصوات اللثوية.[6]

أما محمد رضوان فيرى أن الأصوات اللثوية هي : الراء، والزاي، والسين، والصاد، أما الثاء والذال والظاء فعدها أصواتاً أسنانية أو أصوات ما بين الأسنان.[7]

1- الفراهيدي، العين، 1 / 58

2- ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 7

3- ابن منظور، لسان العرب، 1 / 13

4- سيبويه، الكتاب، 4 / 433

5- المبرد، المقتضب، 1 /329، ابن السراج، الأصوات في النحو،3 /401،ابن يعيش، شرح المفصل، 10 /124، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 /250

6- نور الدين، علم الأصوات اللغوية، 215

7- رضوان، نظرات في اللغة، 185

والأصوات اللثوية عند المبارك هي : الظاء، والذال، والثاء، لخروجها من قـرب اللثة،[1] ويرى آخرون أن مخارج الظاء، والذال، والثاء، متقاربة، ما بين ظهر اللسان مما يلي رأسه وبين رأسي الثنيتين العليين،[2] أما احمد مختار فيرى أن الأصوات اللثوية هي : النون، واللام، والراء، ومخرجها اللثة مع طرف اللسان، أما الذال، والثاء، والظاء، فهي أسنانية، [3] والأصوات اللثوية عند كمال بشر هي : الراء، والزاي، والسين، والصاد [4] ، وفي قول آخر إن اللثوي صفة للصوت الذي ينطق باقتراب اللسان وبخاصة الطرف من اللثة مثل : التاء والدال.[5]

والأصوات اللثوية عند عبد الرحمن أيوب اثنا عشر صوتاً وهي :

1- الصوت اللثوي الانفجاري المهموس ، وهو صوت التاء العربي.
2- الصوت اللثوي الانفجاري المجهور ، وهو صوت الدال العربي.
3- الصوت اللثوي الأنفي ، وهو صوت النون العربي.
4- الصوت اللثوي الجانبي المحتك المهموس ، وهذا الصوت غير موجود في العربية
5- الصوت اللثوي الجانبي المحتك المجهور ، وهذا أيضاً غير موجود في العربية.
6- الصوت اللثوي الجانبي غير المحتك ، وهو اللام العربية.
7- الصوت اللثوي المتردد ، وهو الراء العربية الساكنة أو المشددة.
8- الصوت اللثوي اللمسي ، وهو الراء المتحركة غير المترددة.
9- الصوت اللثوي الاحتكاكي المهموس ، وهو السين العربية.
10- الصوت اللثوي الاحتكاكي المجهور ، وهو الزاي العربية.

1- المبارك، محمد، (د.ت)، فقه اللغة، مطبعة جامعة دمشق،(د.ط)، 33

2- الصالح، دراسات في فقه اللغة، 278

3- مختار، دراسة الصوت اللغوي، 269 – 270، الزيدي، فقه اللغة العربية، 458-464، الانطاكي، الوجيز في فقـه اللغـة، 162

4- بشر، علم الأصوات، 184

5- بركة، علم الأصوات العام، 177

11- الصوت اللثوي المتراجع الاحتكاكي ، وهذا الصوت غير موجود في العربية.

12- نصف الحركة اللثوية المتراجعة ، ولا توجد في العربية.[1]

من خلال هذا الاستعراض الوجيز لما قاله المحدثون نلحظ وجود تباين شـديد بـين دارسي الأصوات، فعلى الرغم من وجود هذا التباين عند علماء اللغة القدماء إلا أنه لـم يصل لدرجة التباين عند المحدثين، فكما لاحظنا إن هناك من عد الراء والزاي والـسين والصاد هي الأصوات اللثوية، بينما عد الثاء والظاء والذال أصواتاً أسنانية، وآخـر عـد التاء والدال هي الأصوات اللثوية.ولعل هذا التباين يعود لعدم نضوج الدراسات الصوتية عند علماء اللغة.

أما قول عبد الرحمن أيوب بأن الأصوات اللثوية اثنا عـشر صـوتاً فنـستطيع أن نلخصه بأن الأصوات اللثوية في العربية سبعة أصوات وهي : التاء، والـدال، والنـون، واللام، والراء، والسين، والزاي.

12- النطعية : وهي من مصطلحات الخليل الصوتية، ويعني بها الحروف التي مبـدؤها نطع الغار الأعلى وهي : الطاء، والتاء، والدال،[2] ثم ظهر هذا المصطلح عند الأزهري؛ وذلك خلال نقله لما قاله الخليل عن الأصوات،[3]ثم جاء ابن منظور وعرفها بقوله : "هي أحد ألقاب الحروف، ويقصد بها الحروف التي مبدؤها النطـع الغـار الأعلـى، وهـذه الحروف هي : الطاء، والدال، والتاء".[4]

لعل الملاحظ على دراسة أصحاب المعاجم لمصطلح النطعية، هو اتفاقهم على تحديد المصطلح، وعلى الأصوات التي تنتسب له.

1- أيوب، عبد الرحمن، (د.ت)، أصوات اللغة، مكتبة الشباب – القاهرة، (د.ط)، 202

2- الفراهيدي، العين، 1 / 58

3- الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 48

4- ابن منظور، لسان العرب، 1 / 13

أما اللغويون من غير أصحاب المعاجم، فنجد أنهم قد أهملوا مصطلح النطعية، ولم يأتوا على ذكره في دراساتهم، إلا أنهم قد درسوا الأصوات التي نسبها أصحاب المعـاجم إلى مصطلح النطعية، فنجد أن سيبويه وغيره من اللغويين يـروا أن مخـرج (الطـاء، والدال، والتاء) مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا ،[1] أما المبرد فيرى أن مخرجها من طرف اللسان، وأصول الثنايا مصعداً إلى الحنك.[2]

أما في الدراسات الحديثة فنجد أن هناك من أهمل مصطلح النطعية، وفـي المقابـل هناك من ذكره وبين أصواته، وممن ذكره عصام نور الدين، فالأصوات النطعيـة عنـده هي: الطاء، والدال، والتاء، وسميت نطعية لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى، من سـقف غار الحنك الأعلى ،[3] والأصوات النطعية عند محمد المبارك هـي :الطاء والدال والتاء لمجاورة مخرجها من نطع الفم، وهو غار الحنك الأعلى،[4]وجاء في كتـاب فقـه اللغـة العربية ؛ والحروف النطعية (الطاء، والدال، والتاء) لمجاورة مخرجها من نطع الفم، وهو غار الحنك الأعلى، ومخرجها طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا.[5]

وفي مقابل من درسوا مصطلح النطعية هناك من أهملـه، ولكنـه درس الأصـوات النطعية (الطاء، والدال، والتاء) بمسميات أخرى، فهي عند خليل العطية أسنانية لثويـة، لأن مخرجها الأسنان بمصاحبة اللثة،[6]أما عند محيي الدين رمضان فهي أسنانية،[7]والتاء والدال عند عبد الرحمن أيوب لثوية،[8] وهي ذلقية عند محمد الخولي،[9]

1- سيبويه، الكتاب،4 / 433، ابن السراج، الأصول في النحو، 3 / 400، ابن يعيش، شرح المفـصل، 10 : 124، الاشـبيلي، الممتع في التصريف، 670/2،الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب،3 /250

2- المبرد، المقتضب، 1 / 329، الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1 / 7

3- نور الدين، علم الأصوات اللغوية، 213

4- المبارك، فقه اللغة، 33

5- البرازي، مجد محمد الباكير، 1987م، فقه اللغة العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع – عمان، ط1 45

6- العطية، في البحث الصوتي عند العرب، 20

7- رمضان، في صوتيات العربية، 137

8- أيوب،أصوات اللغة، 202، بركه، علم الأصوات العام، 177

9- الخولي، الأصوات اللغوية، 34

ولعل الاتفاق بين دارسي اللغة القدماء والمحدثين على مصطلح النطعية وأصواته كان ملحوظاً، مع وجود بعض الاختلاف، إلا أن هذا الاختلاف كان ضئيلاً بالنسبة للدراسـات التي قدمناها سابقاً.

13- الأحرف الحلقية: وهي أيضاً من المصطلحات التي يعد الخليل سـباقاً لاسـتخدامها، وهي عنده الحروف التي مبدؤها الحلق وهي : العين، والحاء، والخاء، والغين،[1] أما عند ابن دريد فهي ستة أحرف وليست أربعة كما هي عند الخليل، فقد جاء في جمهرة اللغـة، وحروف الحلق هي : الهمزة، والهاء، والحاء، والعين، والخاء، والغين، فأخـذهن مـن أقصى الحلق إلى أدناه، أما الهمزة فيهن فمن مخرج أقصى الأصوات، والهاء تليها وهي من موضع النفس، والحاء أرفع منها وهي أقرب حرف يليها، والعين تتلـو الحـاء فـي المدرج والارتفاع، والخاء أرفع منها وهي تلي العين والغين، إلا أنها أسفل منها، وقد تبع الأزهري ابن دريد في تقسيمه للأحرف الحلقية.[2]

مما سبق نلاحظ إن ابن دريد كان أكثر تحديداً وتفصيلاً للأحـرف الحلقيـة مـن الخليل، كما أنه أضاف إليها صوتي : الهاء، والهمزة.

ومن اللغويين القدامى الذين تحدثوا عن الأحرف الحلقية سيبويه، وهي عنده سـبعة حروف، فنجده يقسمها إلى ثلاثة مخارج، فأقصاها مخرجاً : الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء.[3]

وهي عند المبرد سبعة أيضاً، فمن أقصى الحلق الهمزة ، وهي أبعد الحروف ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك، والمخرج الثاني من الحلق مخـرج الحـاء، والعين، والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفم مما يلي الحلـق مخـرج الخاء والغين.[4]

1- الفراهيدي، العين، 1/ 58

2- ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 67، الأزهري، تهذيب اللغة، 1/ 60

3- سيبويه، الكتاب، 433/4، ابن السراج،الأصول في النحو، 3 /400 ابن يعيش، شـرح المفـصل، 10 / 123، الاشـبيلي، الممتع في التصريف، 2 / 668، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 / 250

4- المبرد، المقتضب، 1 : 328

إذاً مخرج الحلق عند القدامى يقسم إلى : أقصى الحلق، وأوسطه، وأدناه وقد اتفقوا على أنها سبعة حروف، فأضافوا إلى ما قاله ابن دريد حرف الألف.

أما المحدثون، فمنهم من تبع علماء اللغة القدماء في تقسيم الأحرف الحلقية، ومنهم من كان له منهجه في تقسيمها، وممن تبعهم محيي الدين رمضان، وإبراهيم أنيس.[1]

وهناك من جعل لها تقسيما آخر،فأحمد مختار يقسمها على النحو الآتي : الحلق في جذر اللسان، وهو صوت حلقي، فأصوات هذا المخرج هي : الحاء والعين، ويتم إنتاجها عن طريق تقريب جذر اللسان من الجدار الخلفي للحلق، بصورة تسمح بمرور الهواء مع حدوث احتكاك، وأما الخاء والغين فمخرجهما من الطبق اللين مع مؤخر اللسان ويسمى الصوت طبقياً، وأما الهمزة والهاء فمخرجهما تجويف الحنجرة (فتحة المزمار) ويسمى حنجرياً أو مزمارياً.[2]

وأخرج أن أحمد مختار (الألف) من تقسيماته للأحرف الحلقية، فكان المخرج الأول يقابل أصوات أوسط الحلق عند القدماء، والمخرج الثاني يقابل أصوات أدنى الحلق، أما المخرج الثالث فيقابل أصوات أقصى الحلق.

أما كمال بشر فكان تقسيمه للأصوات الحلقية كالتالي : أصوات حلقية وهي : العين والحاء، وأصوات أقصى الحنك وهي : الخاء، والغين، والكاف، والواو، وأصوات حنجرية، وهي : الهمزة والهاء.[3]

وأستشف من قول بشر أنه حصر الأصوات الحلقية في (العين والحاء) ونجده يضيف إلى مخرج (الخاء والغين) صوتي الكاف والواو، ولعله في إضافته هذه لم يكن مصيبا ؛ إذ إننا في حال نطقنا لصوتي (الكاف والواو) نلحظ عدم خروجهما من الحلق.

1- رمضان، في صوتيات العربية، 82، 98، 102، أنيس، الأصوات اللغوية، 70

2- مختار، دراسة الصوت اللغوي، 272

3- بشر، علم الأصوات، 184

14- **اللهوّية :** وهو من المصطلحات الصوتية المعجمية التي لم يـستخدمها أحـد مـن أصحاب المعاجم إلا الخليل، فنجده في البداية يعرف اللهاة بقوله : أقصى الفم، وهي لحمة مشرفة على الحلق، ويقال لكل ذي حلق لهاة، والجمع لهاً ولهوات،[1] ثم بعد ذلـك يـأتي على ذكر اللهوية وهي التي مبدؤها اللهاة، وهي القاف والكاف.[2]

أما اللغويون القدامى، ومنهم سيبويه، فيرى إن مخرج (القاف) من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، أما (الكاف) فمن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً وممـا يليه من الحنك الأعلى،[3]ثم جاء المبرد ليبين مخارج الحروف فيقول : إن (القاف) مـن أول مخارج الفم مما يلي الحلق، ويتلو ذلك مخرج الكاف ،[4] أما ابن يعـيش فيـرى أن مخرج (القاف) من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، و(الكاف) من اللسان والحنك ممـا يلي مخرج القاف.[5]

من الملاحظ على دراسات القدماء هو إهمالهم لمصطلح اللهويـة، مـع دراسـتهم للأصوات التي نسبها الخليل للهاة، وهو ما اعتدنا عليه عند أغلبهم.

أما في الدراسات الحديثة، فنجد أن هناك من تأثر بالخليل في اصـطلاح اللهويـة، وهناك من درس الأصوات مع إهمال المصطلح، وممن أتى بمـصطلح اللهويـة محمـد المبارك، فيرى أن الأصوات اللهوية هي :(القاف، والكاف)، وسميت بذلك لخروجها من قرب اللهاة،[6] والصوت اللهوي عند احمد مختار هو (القاف)، فيكون مخرجه اللهاة مـع مؤخر اللسان، حيث يتم إنتاج هذا الصوت عن طريق اتصال مؤخر اللسان بمنطقة اللهاة مع الطبق اللين بصورة لا تسمح بمرور الهواء يعقبه تسريح فجائي له.[7]

1- الفراهيدي، العين، 4 / 88

2- المصدر السابق، 1 / 58

3- سيبويه، الكتاب، 4 / 433، ابن السراج، الأصول في النحو، 3 / 401، الاشـبيلي، الممتـع فـي التـصريف، 2 / 669، الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1 / 7

4- المبرد، المقتضب، 1 / 328

5- ابن يعيش، شرح المفصل، 10 / 123، الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 3 / 250

6- المبارك، فقه اللغة، 33

7- مختار، دراسة الصوت اللغوي، 272

ويرى صبحي الصالح أن (القاف، والكاف) مع نسبتهما إلى اللهاة بين الفـم والحلـق، يختلف مخرج كل منهما عن الآخر، فالقاف من أقصى اللسان مما يلي الحلق وما يحاذيه من الحنك الأعلى من منبت اللهاة، والكاف من أقصى اللسان بعد مخرج القاف،[1] والقاف هو الصوت الوحيد الذي يخرج من اللهاة عند خليل العطية،[2] والأصوات اللهوية عنـد عبد الرحمن أيوب ثمانية وهي :

1- الصوت اللهوي الانفجاري المهموس، وهو صوت القاف في العربية.

2- الصوت اللهوي الانفجاري المجهور ، وهو ما نصادفه في لهجة السودان بديلاً للقاف في مثل (قران).

3- الصوت اللهوي الأنفي، وينتج من إدغام النون في القاف (أن قال).

4- الصوت الترددي اللهوي، وهذا الصوت غير موجود في العربية.

5- الصوت اللمسي اللهوي، وهذا أيضاً غير موجود في العربية.

6- الصوت اللهوي الاحتكاكي المهموس، ويكون على صورة خاء شديدة التفخيم مثـل : (خروف).

7- الصوت اللهوي الاحتكاكي المجهور، وهذا ما نجده في اللهجة السودانية بديلاً للقـاف في (قران)، وفي اللهجات الأخرى في صورة (غين) شديدة التفخيم مثل : (غض).

نصف الحركة الرخو، وهذا لا يوجد في العربية.[3]

وأجد أن من درس الأصوات اللهوية من العلماء القدماء والمحدثين قد اتفقوا علـى أن (القاف) صوت لهوي، أما (الكاف) فهناك من عدها صوتاً لهوياً، وهناك من رفـض أن تكون صوتاً لهوياً.

1- الصالح، دراسات في فقه اللغة، 278

2- العطية، في البحث الصوتي عند العرب، 20

3- أيوب، أصوات اللغة، 214

أما ما قاله عبد الرحمن أيوب فيبدو لي أن الأصوات اللهوية الموجودة فـي العربيـة هي ثلاثة وليست خمسة كما عدها، وهي : (القاف، والخاء، والغين)، أما بقية الأصـوات التي ذكر أنها موجودة في العربية ليست إلا صوت القاف ولكن بلهجات مختلفة

ومن المحدثين الذين درسوا الأصوات مع إهمال المصطلح محيي الـدين رمـضان، فمخرج القاف عنده هو أقصى اللسان الحنكي، والكاف من المخرج اللساني الحنكـي،[1] ويرى كمال بشر إن القاف صوت لهوي، أما الكاف فهي من أقصى الحنك،[2] والقاف والكاف عند الزيدي تخرج من أقصى الحنك.[3]

3.2 المصطلحات المعجمية الصرفية

15- الثنائي: تعد قضية الأصل الثنائي من القضايا الخلافية التي حاول علمـاء اللغـة القدماء والمحدثون الخوض فيها وتوضيحها بنفيها أو إثباتها، إذ أننا نجد أن هنـاك مـن العلماء من يرى بأن أصل اللغة ثنائي، وفي المقابل هناك من رفض هذا الأصل.

وقد ظهر مصطلح الثنائي في بادئ الأمر عند الخليل، وقصد به مـا كـان علـى حرفين نحو : قد، ولم، وهل،[4] أما ابن دريد فيرى الثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتّـةَ إلا إذا كان الثاني ثقيلاً حتى يصير ثلاثة أحرف، اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي، وإنما سمي ثنائيا للفظه وصورته،[5] أما الأزهري صاحب التهذيب - والذي سنلاحظ هنا ولاحقا كيف أنه قـد تتبع الخليل فـي نهجه وفـي تعريفه للمصطلحات - فنجده في سياق حديثه عن

1- رمضان، في صوتيات العربية، 105، 108

2- بشر، علم الأصوات، 184

3- الزيدي، فقه اللغة العربية، 479

4- الفراهيدي، كتاب العين، 1/ 48

5- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأردي البصري، (د.ت)، جمهرة اللغة، دار صادر – بيروت، (د.ط)، 1/ 13

الثنائي قد ردد قول الخليل دون أن يأتي بشيء جديد، فكان ما قاله هو عملية نقل لما قاله الخليل[1] والثنائي عند ابن عباد على ضربين، الأول : أن يجيء وأصله ثلاثة نحـو: دم، وفم، أما الضرب الثاني فيأتي ثنائيا ولا أصل له بالثلاثي نحو الأدوات وأسـماء الزجـر والحكايات مثل : من وعن، وصه.[2]

من خلال استعراضنا لما قاله أصحاب المعاجم يتبين أن الخليل والأزهري كانا ممن أَصل للثنائية وأَقَر بها، أما ابن دريد فكما يتّضح أنه يرفض وجود الأصل الثنائي، وفـي تعريفه يرى أن ما كان على حرفين لا بد من أن يكون الحرف الثاني ثقيلاً حتى يـصير إلى ثلاثة أحرف.

إلا أننا نجد أن هناك من المحدثين من نفى أن يكون الخليل قد أقر بالثنـائي، ومـن هؤلاء خديجـة الحديثي فـي كتابها "أبنية الصرف في كتاب سيبويه"، فهي ترى أن أقل أصول الكلمات ثلاثة، وقد بينت أن هذا هو رأي الخليل أيضا، وقـد استـشهدت بقـول الخليل: "أن الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به وحرف تحشر به الكلمة، وحرف يوقف عليه [3]

ولعل الحديثي قد أغفلت ما قاله الخليل حول أبنية الكلام : " كلام العرب مبني علـى أربعة أصناف : الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي[4]، فالمطلع على هذا القول يستشف من خلاله أن الخليل يقر بوجود الأصل الثنائي.

ومن القدماء الذين تطرقوا لمصطلح الثنائية ابن جني، حيث رأى أنه من النادر فـي الثنائي أن يأتي أوله مضموماً، وقد رد بعض المفردات الثنائية المـضمومة الأول إلـى الثلاثي وذلك نحو : مذ، وهم، فيرى أن مذ أصلها منذ فحذفت النون، وأن هـم أصـلها همو، وأما ضمة هو فبين أنها مشبعة فقط في الوصل.[5]

1- الأزهري، تهذيب اللغة، 1/ 48

2- ابن عباد، المحيط في اللغة، 1/ 57

3-الحديثي، خديخة، 1965م، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة – بغداد، ط1، 133

4-الفراهيدي، كتاب العين، 1/ 48

5-ابن جني، الخصائص، 70/1

وممن أصلَ للثنائية من المحدثين جورجي زيدان، ومما قاله : أن الجذور الثلاثية ترتد أصلا إلى جذور ثنائية هي حوامل المعاني، وليست الثلاثية سوى وسيلة لتنويـع المـادة اللغوية وتطور الاستعمال الدلالي.

فالأصل اللغوي قط حكاية لصوت القطع وهو ثنائي، تأتي توسعاته مثل:(قط) قطع، قطب، قطف، قطل، قطم، وكلها أفعال بمعنى القطع من قط.[1]

ونجده في موضع آخر يرجع بعض الأصول الثلاثية إلى الثنائي، ويرى أن الـسبب في تحويلها إلى الثلاثي هو تعرضها لعملية النحت وذلك نحو: قطف والمراد منها القطـع والجمع فقد أرجعها زيدان إلـى الثنائي كلها إلى أصلين وهما: " قط لف " فالأولى تعني أما الأب مرمرجي في كتابه " المعجمية العربية " فيرى أن أصل الألفاظ ثنائي لا ثلاثي، ويرجع بعض الثلاثيات إلى الثنائي ومن ذلك " أمر " يردها إلى الثنائي بحـذف الـراء، فيرى أن أصلها " أم "، ويفسر لنا ذلك بقوله: أن المعاني التي يشتملها مصطلح " أم " في المعاجم العربية كلها تدل على العلو والارتفاع والجلاء، فأم تعني المكـان المرتفـع وأم أضحى إماماً، والأم الرئاسة والعلو، وأم الرأس قمته[2].

إذاً فالثنائي " أم "- كما يرى مرمرجي- متضمن معنى الارتفـاع والجـلاء وهـذا يتناسب مع أمر صار أميراً أي عالياً، مرتفعاً[3]

إلاّ أنني أختلف مع الأب مرمرجي في رأيه هذا لأننا لو رجعنا للمعاجم ولنأخذ مثلا " لسان العرب " لوجدنا أن أمر جاءت في باب منفصل تماما عن باب "أم" وكذلك الأمر في تاج العروس، ولا أدري ما الأساس الذي بنى الأب مرمرجي حكمه عليه في جعله أمـر ترتد في أصلها إلى الثنائي أم.

1-زيدان، جرجي، 1987م، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع – بيـروت – لبنـان، ط1، 108 : شاهين، توفيق محمد، 1980م، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دار التضامن للطباعة، ط1، 32

2– زيدان، الفلسفة اللغوية، 112

3 – الدومنكي، الأب أ.س مرمرجي،1937م، المعجمية العربية على ضوء الثنائية الألسنية السامية، مطبعة الآباء الفرنسيـسيين في القدس، (د.ط)، 143

ولعل المتتبع لكتابه " المعجمية العربية " يجد أنه كان يؤمن بالثنائية، فقد أرجع كثيـراً من الألفاظ الثلاثية أو الرباعية إلى الثنائية مبينا المعاني التي تحملها الثنائيات كما رأينـا، فالثنائي عنده قد يحمل المعنى وضده كما في " عسعس " فهو يـدل علـى إقبـال الليـل وإدباره، لأن في كل منها معنى الحركة، حركة الإقبال، وحركة الإدبار.[1]

ونجد أن هناك من جعل للثنائية صوراً وأشكالا متنوعة، فهناك الثنائية التاريخية ذات المقطع الواحد، والثنائية المعجمية التي ضعف حرفها الثاني فأصبحت ثلاثيـة بوسـاطة الشدة، والثنائية التي كرر مقطعها بكلا حرفيه فأصـبحت رباعيـة بطريـق المـضاعفة والتكرار.[2]

ويرى أنطوان عبدو أن العامل الأساسي في تسمية القدامى للثنـائي ثنائيـا هـو التصنيف المعجمي أكثر مما هو الاعتقاد بثنائية راسخة ،[3] وقد رفض ماريو باي نظرية المحاكاة وبين أنها لم تثبت صحتها علمياً، وأنه لا يمكن إثبات أساس صحيح لها.[4]

16- **الثلاثي :** وهو من المصطلحات التي يعد الخليل السباق في استعمالها، فعرف لنـا الثلاثي من الأفعال والثلاثي من الأسماء، والثلاثي المضاعف، فالثلاثي من الأفعال:هـو المبني على ثلاثة أحرف نحو ضرب وخرج ودخل،[5] أما الاسم الثلاثي فهو حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه[6]، وذلك نحو: عمر وجمـل وشـجر [7]، أمـا الثلاثي المضاعف فقد عده الخليل من الثنائيات.[8]

---

1 – الدومنكي، المعجمية العربية، 224

2- الصالح، صبحي، 1983م، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين – بيروت، ط10،147.

3- عبدو، أنطوان،1991م، مصطلح المعجمية العربية، الشركة العالمية للكتاب، ط1، 76.

4- باي، ماريو، 1970م، لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها، ترجمة : صلاح العربي، قسم النشر بالجامعة الاميريكيـة – القاهرة، (د.ط)، 18

5 – الفراهيدي، كتاب العين، 1 / 48

6 – الفراهيدي، العين، 1 / 14

7 – الفراهيدي، العين، 1 / 48

8 – الفراهيدي، العين، 1 /18

وجاء في جمهرة اللغة اسم المؤلف الثلاثي أكثر ما يكون في الأبنيـة، ففـي هـذا الجزء من التعريف يتضح أنه يتحدث عن الثلاثي المستعمل بكثرة مثل : خرج، كتـب، عمر، جمل، وفي الجزء الآخر من التعريف يقول : فمن الثلاثي ما هو مبني على ثلاثـة أحرف ; أوسطه ساكن وعينه ولامه حرفان مثلان فأدغم الساكن في المتحرك فصار مقام حرفين في وزن الشعر وغيره ،[1] فكما يتضح في هذا الجزء أنه يتحدث عن المضاعف مثل : شد، عد، هز، وهو ما تحدث عنه سابقا تحت باب الثنائي الصحيح.

أما الأزهري في تهذيبه، ففرق بين الثلاثي الصحيح والثلاثـي المعتـل، فيـرى أن الثلاثي الصحيح تكون الكلمة فيه مبنية على ثلاثة أحرف لا يكون فيها واو ولا ياء ولا ألف لينة ولا همزة في أصل البناء لأن هذه الحروف يقال لها حروف العلة، وكلما سلمت كلمة على ثلاثة أحرف من الحروف السالمة فهي ثلاثية صحيحة، أما الثلاثي المعتل فهو ما شابه حرف من حروف العلة.[2]

ويتبين لنا من خلال الأمثلة التي طرحها ابن عباد أنه يقصد بالثلاثي ما جاء على ثلاثة أحرف نحو : ذهب، ضرب، حجر، شجر.

ويعد المبرد من اللغويين القدامى الذين تعرضوا لمصطلح الثلاثي وذلك من خلال طرحهِ لبابي : ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف، وما كان من المؤنث علـى ثلاثـة أحرف، ويتضح من خلال هذه الأبواب أنه يقصد بالثلاثي ما كان مبنيا على ثلاثة أحرف، فكان يعرض المثال ثم يأتي بتصغيره فيقول :جمل جميل، ويرى المبرد أن الاسم لا يكون على حرفين إلاّ وأصله ثلاثي، فإذا صغر رد ما ذهب منه ؛ وذلك لأن التصغير لا يكون في أقل من ثلاثة أحرف نحو :دم : دمي. [3]

---

1 – ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 13

2 – الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 50

3 – المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1399، المقتضب، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، (د.ط)، 2 /235

كما تعرض ابن جني في خصائصه للثلاثي فيرى أن الثلاثي على ضربين:الأول: وهو ما لم تستطع التشكيك في حروف أصله، كضرب، وقتل، وما تصرف منهما، أما الثاني : فيكون فيه الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد ففي مثل هذا النوع يحدث التداخل، ويوهم كل واحد منهما أنه من أصل صاحبه وهو في الحقيقة من أصل غيره، ويضرب لنا ابن جني المثال الآتي : نقول : شيء رخو و رخود، فهما شديدا التداخل لفظا ومعنى، وإنما تركيب (رخو) من رخ، وتركيب (رخود) من رخد، والواو في (رخود) زائدة، فالفاء والعين في (رخو) و (رخود) متفقتان لكن لاميهما مختلفتان، فالرخو هو الضعف والرخود المتثني والتثني عائد إلى معنى الضعف، فلما كانا كذلك أوقعا الشك لمن ضعف نظره، وقلّ من هذا الأمر ذات يده _ على حسب تعبير ابن جني_[1] إلاّ أننا نجد ابن منظور بعده ينقل رأياً لأبي الهيثم، وهو أن (الرخود)أصلها (الرخو)، وزيدت فيه الدال وشددت، فالرخود عند ابن منظور هو اللين العظام[2]أما الرخو فهو الهش من كل شيء.[3]

ولعل ما ذهب إليه ابن جني هو الصواب، فالمصطلحان بالرغم من تقارب معانيهما، فهذا يعني الهش، وذاك اللين، إلاّ أننا لا نستطيع أن نرجع أصل (الرخود) إلى (الرخو) ونعد الدال هي الزائدة، فكما رأينا في لسان العرب وهو أحد المعاجم القديمة المعروفة قد درس (الرخود) في باب (رخد)، وهذا دليل على أصالة الدال فيها.

أما ابن السراج فيرى أن أقل ما تكون عليه الأصول من الأسماء والأفعال ثلاثة; أحرف تقدر بفاء وعين ولام، فالفاء لا بد من أن تكون متحركة ؛ لأنه لا يبتدأ بساكن، واللام حرف إعراب، والعين لا بد أن تكون إما ساكنة، وإما متحركة [4]

---

1 – ابن جني، الخصائص، 2/ 46

2- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، (د.ط)، 3 / 172

3- المصدر السابق، 14 / 314

4 – ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، 1988م، الأصول في النحو، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، 3 /180

والأصول عند السيوطي ثلاثة : ثلاثي ورباعي وخماسي، ويرى أن أكثرها استعمالا وأعدلها تركيباً الثلاثي، فاعتدال الثلاثي عنده ليس لِقِلةِ حروفـه فحـسب، وإنمـا جـاء الاعتدال من شيء أخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه، وذلك لتباينهمـا وتعادل حاليهما. ولو كان الأمر كذلك لكان الثنائي أكثر اعتدالاً.[1] فالسيوطي لـم يعتـد بالثنائي كأصل من الأصول.

كما فرق السيوطي بين الثلاثي المضعف وغير المضعف، أما المضعف فهو ما اتحدت فاؤه وعينه نحو: ببر، وقد رفض الاسترابادي هذا النوع من التضعيف لعدم تمكننا مـن الإدغام، فكان هذا هو السبب في قلة وجود ما اتحدت فاؤه وعينه [2] أما النوع الثاني فهو ما اتحدت فاؤه ولامه مثل : دعد، والنوع الأخير الذي تحدث عنه ما وجدناه عند أصحاب المعاجم في باب الثنائي وهو ما اتحدت عينه ولامه نحو : حظّ، شد..[3]

وبعد ذلك جاء المحدثون ليطرقوا باب الثلاثي ويبحثوا فيه ، ومنهم جرجي زيدان؛ فهو يرى أن الأفعال الثلاثية تقبل الحل إلى أصلين لكل منهما معنى في نفسه – وهو مـا ذكرناه سابقا في باب الثنائي – ومن الأمثلة على ذلك : " قمش" أي جمع ما على الأرض من الفتات ، فقد رأى زيدان أنها ترد إلى أصلين : قم وقش ، الأول بمعنى كنس والثاني جمع ، فالأصل في قمش " قم قش " وبالتخفيف ألغيت القاف الوسطى[4]

كما رأى أن هناك من الثلاثيات نشأ بفعل الترخيم وهو إهمال القـسم الأخيـر مـن الكلمة تفننا في اللفظ ، وذلك مثل : "يا أبا الحكا" في "يا أبا الحكم "،وكذلك احتـسى فـي احتسب ، وتجنى في تجنب ، وتجمى في تجمع.[5]

---

1 – السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 1 / 242

2 – الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن، 1982م، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق : محمد نـور الحـسن وآخـرين، دارالكتب العلمية – بيروت، (د.ط)، 2 /367

3- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 2 / 5

4 – زيدان، الفلسفة اللغوية، 112

5 – زيدان، الفلسفة اللغوية، 113

ولعل ما تقدم يعد من الجديد الذي جاء به زيدان، حيث لم نجد أحداً من القدامى قد أرجع أصل الثلاثي إلى عملية النحت، أو إلى الترخيم.

وترى الباحثة أن هذه الألفاظ التي تعرضت للترخيم هي في أصلها ثلاثيـة حيـث جاءت " احتسب " في لسان العرب في باب حسب[1]، وكذلك جاءت تجمـع فـي بـاب جمع.[2] وكذلك نجده يطرح أمثلة من الأجوف والناقص، فيقول إن " مال " أصلها يعـود إلى " ما " الموصولة و " لام " الإضافة، فكانوا يريدون بقولهم " مالك " ولكثرة الاستعمال أصبحت وكأنها كلمة واحدة. كما تحدث عن الفعل الناقص " ليس "، فالناظر إلـى هـذا الفعل يرى أنه أصل مستقل إلا أن زيدان يرى أنه مركب من "لا" حرف نفـي، و"أيـس" الدال على الكون، فادغمتا معا وكونتا كلمة واحدة.[3]

ويرى كثير من المحدثين أن هناك علاقةً في المعنى بين الثنائي والثلاثي، فَيرون أن كثيراً مـن الأصول يتألـف من صوتين فقط وأن بعض الأفعـال أو الكلمات أو الأفعال الثلاثية ليست جميع أصواتها درجة واحدة في الأهمية، فالمعنى العام فيها يرتبط بصوتين فقط، أما الصوت الثالث فيحدد المعنى ويخصصه.[4]

إلا أننا مع قولهم بأن الأهمية في الكلمة تكمن في الصوتين اللـذين يـرتبط بهمـا المعنى العام للكلمة لا نستطيع أن ننفي الأهمية عن الصوت الثالث الذي يقـوم بتحديـد المعنى أكثر، فنحن في كثير من المواقف نكون بحاجة لهذا التخـصيص والتحديـد فـي المعنى.

ويرى توفيق محمد شاهين أن الثلاثية وما فوقها تمثل مرحلة حضارية في معاني مفرداتها والانتقال من مرحلة العفوية في الوضع إلى قصد التفكير فيه.[5]

---

1 –ابن منظور، لسان العرب، 1 / 314، (حسب)

2 – ابن منظور، لسان العرب، 8 / 53، (جمع)

3- زيدان، الفلسفة اللغوية، ص 114 - 115

4- فاطر، أمين، 1987م، ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط1، 11

5- شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، 66

وجاء في علم الصرف أن الفعل المجرد ما كانت جميع أحرفه أصلية لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة لغير علة، مثل: كتب، يكتب، كاتب فالكاف والتاء والباء موجودة في جميع تصاريف الكلمة، وأن الفعل المجرد قد يكون ثلاثياً أو رباعيا[1].

17- الرباعي والخماسي: فرق الخليل بين الرباعي المضاعف والرباعي غير المضاعف، حيث يقول: الرباعي ما كان مبنياً على أربعة أحرف نحو: دحرج، هملع، ومن الأسماء: جُنْدُب وعقرب[2]، أما الرباعي المضاعف فهو ما ينشأ من تكرار الثنائي فهو منه وليس باباً آخر.[3]

أما الخماسي عنده فهو ما بني على خمسة أحرف سواء أكان اسماً أم فعلاً نحو: اقشعر، واسبكر، وسفرجل وشمردل، وقد عد الألف في اقشعر واسبكر زائدة وليست أصلية.[4]

أما ابن دريد فنجده يطرح مجموعة من الأمثلة يتضح من خلالها أنه يقصد بالرباعي ما كان على أربعة أحرف نحو: جعفر ودرهم، ويرى أن أحسن الأبنية عندهم ما ُبني بامتزاج الحروف المتباعدة وقد تبعه ابن عباد في هذا الرأي.

والخماسي عنده كما هو عند سابقيه، إلا أنه يرى أن الخماسي لا يخلو من حرف الذلاقة - والتي درسناها سابقاً – وإذا جاء بناء لا يوجد فيه حروف الذلاقة فإنه ليس من كلام العرب، وذلك نحو: حضافج وصفعهج [5] .

الأزهري والذي يعد تابعاً بل ناقلاً لما قاله الخليل، فقد تبع الخليل في تعريف الرباعي وكذلك في الخماسي، ويبين أن الألف من اقشعر واسبكر زائدة، وإنما دخلت لتكون عماداً وسلماً للسان إلى الساكن.[6]

1- سعيد، عبد الستار عبد اللطيف أحمد، 1999م، أساسيات علم الصرف، المكتب الجامعي الحديث، ط2، 1 / 120

2- الفراهيدي، العين، 1 / 48

3- الفراهيدي، العين، 1 / 18

4- الفراهيدي، العين، 1 / 48

5- ابن دريد، جمهرة اللغة، 1 / 11

6- الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 42

ورأى ابن عباد أن الخماسي في الأفعال لا يكون إلا بالزيادة، وأمـا فـي الأسـماء الخماسية فقد رأى انه لا بد من أن يأتي حرف أو حرفان من حـروف الذلاقـة، نحـو: سفرجل وشمردل. [1]

وقد أرجع ابن فارس الرباعي والخماسي إلى عملية النحت، وهو ما لم نجده عنـد أحد من قبل فقد رأى أن أكثر ما نراه من الرباعي والخماسي يكون منحوتـاً، فالربـاعي عنده على ضربين : أحدِهما المنحوت ومن أمثلته كلمة (بحتر) وهو القـصير المجتمـع الخلق، فهذه الكلمة منحوتة من كلمتين، من الباء والتاء والراء، وهو من بترته فبتر، كأنه حرم الطول فبتر خلقه،والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء وهو من حترت واحترت، وذلك أن لا يفضل على أحد، يقال أحتر على نفسه وعياله أي ضيق عليهم، فقـد صـار هـذا المعنى في القصير لأنه لم يعط ما أعطاه الطويل.

ويتابع ابن فارس مستشهدا على مذهبه بكلام اللغويين الأوائل، فيذكر الخليل، بقوله: "والأصل في ذلك ما ذكره الخليل في قولهم (حيعل) الرجل إذا قال (حي على).

أما الباب الثاني من الرباعي الذي تحدث عنه ابن فارس وقد عده من باب النحت، فهو ما يجيء على الرباعي وهو من الثلاثي لكنهم يزيدون فيه حرفا لمعنى يريدونه مـن مبالغة، ومن ذلك (البروس) وهو الرجل الخبيث.

ثم نجده يتحدث عن باب آخر أسماه ما وضع منه وضعاً فطـرح مجموعـة مـن الأمثلة مثل : برشط اللحم : شرشره، وبرشم الرجل إذا وجم.[2]

وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة وأنهمـا نحو: جعفر وسفرجل لا زائد فيهما البتة[3]

وقد كان للغويين رأي في الرباعي والخماسي، فيرى ابن المؤدب أن الرباعي يأتي على أربعة أوجه :

1- ابن عباد، المحيط في اللغة، 1 /58

2- ابن فارس، مقاييس اللغة، 1 / 328-333

3- الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبد الله، 1998م، الانصاف في مسائل الخلاف، قـدم لـه ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2/ 282

1. رباعي مختلف الحروف نحو : قرطس، ودحرج.
2. رباعي مولد مبني من الثلاثي نحو : رهشش، وضربب، وسمي مولدا لأنه في الأصل : ضرب، فاستخرجت باء من باء فصار رباعياً.
3. رباعي مضاعف مبني من حروف التضعيف مثل : قعقع، وصلصل، وسمي مضاعفا لأنه في الأصل : قع، وصل بحرفين.
4. رباعي محدث مبني من الثلاثي نحو : أحسن وسُمي مُحدثاً لأنه في الأصل : حسن فأحدثت عليه ألف لتغير معناه.[1]

من خلال استعراضنا لما قاله ابن المؤدب نجد أنه قد جاء بأوجهٍ لم نعهدها عند سابقيه، فتحدث عن الرباعي المولد من الثلاثي وهذا جديد، وكذلك الرباعي المحدث من الثلاثي. ويتراءى لي أن ما أتى به ابن المؤدب من الرباعي المولد والمحدث لا يعد من الرباعي بل يجب عده من الثلاثي، لأن أصل كل منها ثلاثي ولو عددنا ما قاله من المولد والمحدث صحيح، لما حقّ له أن يعد الباء في ضربب زائدة، وكذلك الألف في أحسن. ويبدو أن ابن المبرد كان ممن عد (قع) و(صل) من باب الثنائي وليس الثلاثي، ونجده يسير على المنهج نفسه في الخماسي فيرى أن له أربعة أوجه :

1. خماسي مختلف الحروف صحيح نحو : اسحنفر.
2. خماسي مدغم مثل : اسبكر
3. خماسي مبني من الثلاثي نحو : احدودب.
4. خماسي مبني من الرباعي نحو: سبحال وهو في الأصل سبحل وهو السقاء العظيم.[2]

أما المحدثون فقد اهتموا بدراسة أبنية الكلام، فتحدثنا خديجه الحديثي عن أنواع الرباعي المجرد، حيث ترى أن الرباعي المجرد على نوعين :

1- ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقائق التصريف، تحقيق : أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، 183

2- ابن المؤدب، دقائق التصريف، 184

الأول : مضعف وهو ما كان " فاؤه " و"لامه "الأولى على نوع واحد و"عينه " و"لامه " الثانية على نوع آخر وقد يكون مرتجلاً نحو : زلزل، قلقل، أو منحوتاً نحو:بأبأ يبأبيء

الثاني : غير مضعف، وهو ما لم تكن فاؤه ولامه الأولى من نوع، ولامه الثانية من نوع آخر نحو : دحرج وبعثر.

وقد يصاغ الرباعي كما ترى الحديثي من مُركّب قصداً إلى اختصاره للدلالـة علـى حكايته، نحو (بسمل) اذ قال بسم الله، و(سبحل) إذ قال سبحان الله

كما نجد أن هناك من الأفعال الرباعية المجردة ما هو مشتق مـن أسـماء الأعيـان الرباعية أو غير الرباعية لغرض من الأغراض، كالدلالة على اتخاذ ذلك الاسم المـشتق منه وصنعه، نحو : "قمطرت الكتاب " أو مشابهة المفعول لما أخذ من الفعل نحو: "بندقت الطين "، أو جعل الاسم المأخوذ منه في المفعول نحو " زعفرت الثوب "، أو إصابة مـا أخذ منه الفعل نحو : "عَلمصتُهُ " أي " أصبتُ عَلمصتَهُ " أو للدلالة على أن الاسم المأخوذ منه آلة للإصابة به نحو : عرجنته " أو للدلالة على ظهور ما أخذ منـه الفعـل نحـو : برعمة الشجرة [1]

لعل بعض ما جاءت به الحديثي كان جديدا لم نجده عند القدماء، ومن ذلك المضاعف المنحوت، فكما رأينا أن ابن فارس تحدث عن النحت في باب الرباعي، إلا أنه لم يـذكر النحت في باب الرباعي المضاعف. وكذلك ما قالته في اختصار المركب للدلالـة علـى حكايته، فلم نجد هذا عند أحد من سابقيها.

وهناك من المحدثين من عد اقشعر واضمحلّ واكفهر... من الثلاثي، فأصل اقشعر قشع، واضمحلّ ضحل، واكفهر كهر فأنطوان عبـدو لـم يعتـرف بالأصـل الربـاعي والخماسي. [2]

---

1 – الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 389، عضيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت)، المغني في تصريف الأفعال، دار الحدث، (د.ط)، 107

2- عبدو، مصطلح المعجمية العربية، 249

كما أنه انتقد من يزن المضاعف الرباعي مثل زلزل وهمهم على فعلـل، فيـرى أن وزنها هو فعفع وذلك لأننا ضاعفنا الثنائي زلّ وهم[1]ولعل ما ذهب إليه هو الصواب.

ومن المحدثين أيضا الذين تحدثوا عن الرباعي المضاعف توفيق محمد شاهين حيث نقل لنا رأياً للأب مرمرجي في الرباعي المضاعف فيقول: " وأرجع المضاعف الرباعي مثل: (مرمر، قرقر) إلى ثنائيين مكررين[2]، فهو يرى أن الرباعي المضاعف هو فـي الأصل ثنائي ثم ضُوعِفَ ليصبح رباعياً.

وأتساءل هنا لماذا درس علماؤنا المضاعف الرباعي تحت باب الرباعي؟ ألم يكـن من الأجدر بهم أن يدرسوه تحت باب الثنائي؟

وقد رأى فريق من علماء اللغة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثـي ومـن هؤلاء سيبويه ومن سار على منهجه، بينما رأى غيرهم كالفراء والكـسائي أن الربـاعي والخماسي أصلهما ثلاثي، حيث يرى الفراء أن الزائد في الرباعي حرفه الأخيـر، وفـي الخماسي الحرفان الأخيران، أما الكسائي فيرى أن الزائد في الرباعي الحرف الذي قبـل آخره.[3]

إلا أنني أرى ما يراه الفراء والكسائي بأن الرباعي أصله ثلاثي، وهنا أقـف مـع الكسائي الذي يرى أن الزائد في الرباعي حرفه الذي قبل آخره، فلو أخذنا مثلاً اسم جعفر لوجدنا أن أصله " جعر " والجعار هو حبل يشد به المستقي وسطه إذا نزل في البئر لئلا يقع فيها، وطرفه في يد رجل فإن سقط مده به وقيل: هو حبل يشده الساقي إلى وتـد ثـم يشده في حقوه وهي يجعر به [4] والجعفر هو النهر عامة وقيل الجعفر النهر المـلآن أو النهر الصغير فوق الجدول، وقيل النهر الواسع. [5]

1- عبدو، مصطلح المعجمية العربية، 241

2- شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، 32

3- الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1 / 47

4-ابن منظور، لسان العرب، 4 / 139، (جعر)

5- ابن منظور، لسان العرب، 4 / 143

18- المضاعف : جاء في كتاب العين المضاعف هو ما كان حرفاً عجزه مثل حرفي صدره،[1]وذلك نحو زلزل، قعقع، وهو ما تحدث عنه في باب الرباعي فأسماه "الرباعي المضاعف"، أما الفارابي فيرى أن المضاعف ما كانت عينه ولامه من جنس واحد،[2]ومن الأمثلة على ما قاله : عد، مد، شد،كما تحدث في ديوانه عن (الحرف المكرر) والذي عرفه بقوله : هو ما تماثلت فاؤه وعينه مثل ددن، وددان، وقد عده من السالم[3] ، ولا أدري إن كان يحق لي أن أعده من المضاعف أم لا؟ حيث إنه لم يتحدث عن ذلك، ولم يضمه للمضاعف، أما الأزهري فكان رأيه في المضاعف هو ذاته رأي الخليل،[4] وجا في لسان العرب أن المضاعف من الضعف وهو خلاف القوة، وقيل الضعف بالضم في الجسد و الضعف بالفتح في الرأي و العقل، وتجمع على ضعفاء و ضعفى وضعاف وضعفه وضعافى،[5]ومعنى قوله تعالى "فآتهم عذاباً ضعفاً من النار"[6]أي عذاباً مضاعفاً، لأن الضعف في كلام العرب على ضربين: أحدهما المثل، والآخر أن يكون في معنى تضعيف الشيء،[7] ولعل المعنى الثاني هو ما رمى إليه ابن منظور في مقدمته عندما تحدث عن الفعل المضاعف، فكما رأينا من خلال تعريفات السابقين أنهم قصدوا بالمضاعفة تضعيف الحروف، أما ابن منظور فلم يحدد المضاعف بل قال تضعيف الشيء.

1- الفراهيدي، العين، 1 / 55

2- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، 1975م، ديوان الأدب، تحقيق : أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة، (د.ط)، 1 / 10

3-الفارابي، ديوان الأدب، 1 / 27

4- الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 46

5- ابن منظور، لسان العرب، 9 / 203، (ضعف)

6- سورة الأعراف، آية 38

7- ابن منظور، لسان العرب، 9 / 204

أما المضاعف عند الزبيدي وهو آخر من تحدث لنا من أصحاب المعـاجم عـن المضاعف، فيرى أنه ما ضوعف فيه الحرف،[1] نلاحظ أن هذا التعريف غيـر واضـح تماماً بالنسبة لما قبله.

وممن تطرق للمضاعف من غير أصحاب المعاجم سيبويه- و الذي يعد أول مـن استخدم هذا المصطلح – فالتضعيف عنده أن يكون آخر الفعل حرفين من موضع واحـد نحو رددت، وودتُ، واحمررت، وقد كان هناك خلاف حول إدغـام الحـرف الآخـر، فالخليل يرى أن الإدغام أولى، و العرب مجمعون على ذلك أيضاً، حيث يثقل علـيهم أن يرفعوا ألسنتهم مرتين للحرف نفسه فأدغموا ليرفعوه رفعةً واحدة، ونجد أن أهل الحجـاز كانوا يضاعفون إذا كـان حـرف مـن هـذه فـي موضـع تـسكن فيـه لام الفعـل نحو:اجترر،استعدد،أما تحريك اللام في مثل : وأن تستعدد اليوم استعدد ، فنجد أنهـم لا يدغمون في هذة الحالة، وذلك لأن التحريك هنا جاء اضـطراريا، وذلـك لعـدم التقـاء الساكنين،[2]

وقد جاء في شرح شافية ابن الحاجب أن الفـاء لا تـضاعف، فمـثلاً لا يقـال ضضرب يرجع السبب في ذلك إلى أنه لا يمكننا أن ندغم فـي مثـل هـذا الموضـع لامتناع الابتداء بساكن، فيبقى الابتداء بالمستثقل، ولهذا السبب نجد قلة الفـاء و العـين مثلين نحو: ببر، وددن ،[3] وكما لاحظت أن هناك من سبق الأستراباذي إلى هذا النـوع من التضعيف، وهو الفارابي عندما تحدث عن الحرف المكرر- والذي سبق أن عرفناه –إلا أنه لم يضعه تحت المضاعف، فعلى ذلك يعد الفارابي أول من جعلـه مـن بـاب المضاعف.

1- الزبيدي، السيد مرتضى الحسيني، 1965م، تاج العروس، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويـت، (د.ط)، 24 / 52، (ضعف)

2- سبويه، الكتاب، 3/ 529

3- الأستراباذي، شرح شافية أبن الحاجب، 2 / 37

ويرى ابن عصفور أن التضعيف باب من أبواب إدغام المتقاربين أو من باب إدغام المتماثلين، فيرى أنه إن كان من الأول فهذا لا يلزمنا أن نعد أحد الحرفين زائداً، فقد يكون الحرف زائداً أو أصلاً، أما إن أدغم مثلين لابد أن يكون أحدهما زائداً، كما يرى أنه لا يجوز إدغام الحرف مع متقاربه في كلمة واحدة نحو :"أنمُله " لا نقول فيها " أمُله "؛ لأن ذلك ملبس، فلا يدري هل الأصل فيها " أنمله " أو " أمُمله"، فلا نعدها من باب إدغام المتقاربين ، إلا إن وجد دليل على ذلك، أما قولنا "همرش" فيجب عده من باب إدغام المثيلين، فتكون عادة إحدى الميمين زائدة بدليل تصغيرها على "هميرش " فتحذف إحدى الميمين لأنها زائدة.(1)

و المضاعف عند ابن المؤدب على ثلاثة أوجه:

1- فَعلَ يفْعُلُ، بفتح العين من الماضي و ضمها في الغابر نحو رد يرُدّ.

2- فَعلَ يفْعِلُ، بنصب العين من العائر و خفضها في الغابر نحو فر يفِر.

3- فَعِلَ يفْعلُ، بكسر العين من الماضي ونصبها من المستأنف نحو مس يمسّ(2)

وجاء في كتاب التعريفات المضاعف من الثلاثي والمزيد فيه ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، كرد و أعد ومن الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وكذلك عينه و لامه الثانية من جنس واحد نحو، زلزل.(3)

وعند أصحاب المعاجم الحديثة مضاعف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مثل، شد، ومضاعف الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وكانت عينه ولامه الثانية من جنس، مثل، زلزل، وقهقه. (4)

1- الأشبيلي، الممتع في التصريف، 1 / 295

2- ابن المؤدب، دقائق التصريف، 185.

3- الجرجاني، كتاب التعريفات 245

4- أنيس، المعجم الوسيط، 540/1، (ضعف)

والمضاعف من الأفعال الثلاثية ما كان الحرف الثاني من جنس واحد مثل: حثّ واستحثّ واستحثث، ومن الرباعي مثل: زلزل، وتسلسل ،[1] وجاء في الكافي ضعف تضعيفا، فنقول ضعف الحرف أي شدده فزاد عليه حرفا من جنسه وأدغم الواحد بالآخر.[2]

وممن تحدث عن المضاعف من المحدثين محمد عبد الخالق عضيمة، حيث يرى أن هناك أفعالاً تعامل معاملة المضاعف،إلا أننا لا نعدها من المضاعف نحو، اقشعر واطمان وادهام ،[3]إلا أننا نجد سيبويه قبله و في معرض حديثة عن التضعيف قد عد اقشعر واطمان من المضاعف، فيقول " وإذا ضوعف آخر بنات الأربعة في الفعل صار على مثال : افعللت وأجري مجرى احمررتُ في الإدغام وكذلك إطمأننت، واطمان، واقشعررتُ واقشعر [4] ، وقد جعل إسماعيل عمايرة للمضعف الرباعي نظريتين : الأولى أن يكون المضعف الرباعي على وزن فعفع، وهذا يدل على أنه ثنائي الأصل وقد ضوعف لكي يعطي معنى جديداً فـ " نقّ " مثلا تعطي معنى يختلف عما تعطيه "نقنق " و"زلّ" غير "زلزل" إلاّ أنني ومن خلال بحثي في لسان العرب وجدت أن" نقّ" تعطي المعنى نفسه" لنقنق" وهو الظليم ،[5]فمثل هذا الأمر يستدعي عدم إطلاق حكم عام على المضاعف الرباعي. ويرى أن ما يؤيد نظريته وجود أمثلة عديدة كالتي ذكرها في اللغات السامية، يذهب إلى أن وجود مثل هذه الأمثلة في اللغات السامية دليل معقول على مذهب الثنائية في أصل هذه الكلمات ويقول" إنه مما لا شك فيه أن هذا الدليل قد تجاهل عملية تضعيف الحرف الثاني في الأصل الثنائي مد، شد " ويفسر ذلك أن التضعيف هنا أمر طارئ، ولا مانع لديه في أن يكون التضعيف صفة من صفات الصوت الواحد،

1- الكرمي، الهادي، 85/3
2- الباشا، الكافي، 640
3- عضيمة، المغني في تصريف الأفعال 41
4- سيبويه، الكتاب 4 / 426
5- عمايرة، إسماعيل أحمد، 1993م، معالم دراسة في الصرف، دار حنين للنشر والتوزيع – عمان – الأردن، ط2، 86 -90

على هذا الأساس يكون المضعف فونيماً واحداً وليس اثنين، ويرى أن كثيراً من الكلمات التي تعتمد على تكرار أصواتها تعد من بـاب المحاكـاة لأصـوات الطبيعـة، فقرقـر وصرصر، هي محاكاة لأصوات الطبيعة - وهو ما رفضه ماريو باي كما بينا سابقاً في باب الثنائي، أما النظرية الثانية التي تحدث عنها العمايرة فتنطلق من عدم إهمال الـشدة في نحو: جر، وصح، فهي ثلاثية الأصل ولهذا السبب سماها الصرفيون ثلاثية مـضعفة، ولتكرير الأحرف عنده تفسيران: فالأول متعلق بالمعنى، فتكرير أحرف الكلمة فيه تأكيـد على معناها كالإمعان في وقوع الحدث و المبالغة، أما التفسير الثاني فيتعلق بجانب الشكل "فمد، وصح، وجر " بغض النظر عن كونها ثنائية أو ثلاثية الأصل فهي أشد اختـصاراً من نحو : كتب و درس.[1]

والمضاعف نوعان مضاعف ثلاثي و هو ما كانت عينه و لامه من جنس واحد مثل " سر، فر " ويقال له الأصم لشدته، يعني كما أن الأصم يستدعي الجهر كذلك المـضعف الثلاثي يستدعي الجهر، أو لأن الأصم لا يستدعي الصوت الخفيف إلا بتكريـره كـذلك المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف، أما النوع الثاني فهو المضاعف الرباعي وهو ما كان الحرف الأول و الثالث فيه من جنس والثاني و الرابع من جنس آخر مثل زلزل و عسعس.[2]

1- ابن منظور، لسان العرب، 10 / 360، (نقق)

2- بعض الأدباء، 2004م، علال التصريف، كتبه : أبو القاسم بن عمر بن موسى المتعلّم، تحقيق : محسن بن سـالم العميـري الهذلي، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، (د.ط)، 32، السيد، عبد الحميد مصطفى، 1988م، المغني في علـم الـصرف، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، ط1، 161 عنتر، عبد الحميد، 1409 هـ، تصريف الأفعال ومقدمـة الـصرف، ط2، 166، الزنجاني، أبو الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب عماد الدين بن إبراهيم، 2003م، شرح العلاّمـة سـعد الـدين التفتـازاني علـى التصريف العربي، دراسة وتحقيق : إبراهيم عمر سليمان زبيدة، الهيئة القومية للبحث العلمي، ط1،67 - 68.

19- الشّاذ : يعد الخليل أول من استخدم هذا المصطلح فيقول : شذّ الرجل من أصحابه، أي : انفرد عنهم، وكل شيء متفرد فهو شاذ وكلمة شاذة، وشذّاذ الناس متفرقوهم ،[1] ثم استخدمه ابن سيده : شذّ الشيء يشذ، ويشذ شذاً وشذوذاً ندر عن جمهوره[2] ، ثم نجد المصطلح ذاته وبالمعنى نفسه عند ابن منظور في لسانه و الزبيدي في تاج العروس،[3]إلا أننا نجد أن ابن دريد في جمهرته قد استخدم مصطلحاً قريباً من مصطلح الشاذ ألا وهو : "النوادر" والتي عبر عنها بقوله : "الندر كل شيء زال عن مكانه فقد ندر، وسمي نوادر الكلام لأنه كلام ندر فظهر من بين الكلام"،[4] كما استخدمه ابن منظور فيقول نوادر الكلام ما شذّ وخرج من الجمهور وذلك لظهوره.[5]

ومن غير أصحاب المعاجم كان سيبويه أول من استخدم المصطلح الشاذ حيث قال:"هذا باب ما شذّ من المضاعف"،[6] ويرى ابن السراج أن الشاذ على ثلاثة أضرب:منه ما شذّ عن بابه وقياسه ولم يشذّ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، ومنه ما شذّ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع إذ لا يكون فعل مستقبل إلا وله ماضٍ ولكنهم لم يستعملوا "ودع" واستغنوا عنه"بترك"- ولعل هذا ما أسماه ابن دريد بالنوادر- ومنه ما شذّ عن القياس والاستعمال نحو إدخال الألف واللام على"اليجدعُ" إدخالها على الفعل المضارع،[7] ثم جاء الجرجاني ليفصل معنى الشاذ ويبين أنواعه، وبعد ذلك يأتي بالفرق بينه وبين النوادر فيقول :"الشاذ ما كان مخالفاً للقياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته، وهو على نوعين :شاذ مقبول وهو الذي يجيء على

1-الفراهيدي، العين، 6 / 215

2-ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، 2000م، المحيط والمحكم الأعظم، تحقيق : عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1، 7 / 610، (شدد)

3- ابن منظور، لسان العرب، 3 / 493، الزبيدي، تاج العروس، 9 / 423 ن (شدد)

4-ابن دريد، جمهرة اللغة، 2 / 258

5-ابن منظور، لسان العرب، 5 / 199، (ندر)

6-سيبويه، الكتاب، 4 / 421

7- ابن السراج، الأصول في النحو، 1 /57

خلاف القياس ويقبل عند الفصحاء والبلغاء، وشاذ مردود وهو الذي يجيء على خـلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء، والفرق بين الشاذ والنادر والـضعيف أن الـشاذ يكون في كلام العرب كثيراً بخلاف القياس، والنادر هو الذي يكون وجوده قلـيلاً سـواء خالف القياس أولاً، والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت.[1]

وجاء في المعاجم الحديثة الشذوذ، انفرد عن جمهوره فهو شاذ، وفي النحو هـو خروج ما عليه بقية الباب،[2] وفي الهادي هو مخالفة الكلمة القياس أو الاستعمال.[3] وشذّ شذوذا عن الجمهور الجماعة أي ندر عنهم وانفرد.[4]

مما سبق نستنتج أن الشاذ والنادر مصطلحات يصبان في كاسٍ واحدٍ، فكلاهما يتحدث عما قلّ مثيله، فالأول يتحدث عن الكلمات التي تخالف القياس، فهي خارجة عن القاعـدة الموضوعة، وذلك مثل:" أراهط، وأباطيل وأحاديث وليال فكما يرى الاستراباذي أن جميع هذه الجموع يعد شاذاً، فمثلاً أباطيل جمع باطل، والقياس بواطل، وكذلك قياس ليـال أن يكون جمع ليلاه،[5]إلا أننا نجد أن جمع "ليال" قد ورد في القرآن الكريم، في قوله تعـالى :"وليال عشر"،[6]ولعل هذا ما يستدعي عدم الحكم على شذوذ هذا الجمـع. أمـا الثـاني فيتحدث عما قلّ وجوده سواء خالف القياس أم لم يخالف، فقد ظهر بين الكلام فكان شـيئاً مميزاً.

1- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، (د.ت)، التعريفات معجم منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي، تحقيـق : عبـد المنعم الحفني، دار الرشاد – القاهرة، (د.ط)، 142

2- رضا، متن اللغة، 293/3

3- الكرمي، الهادي، 443/2

4- المنجد، 379، الباشا، الكافي، 578

5-الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 2 : 205

6 - سورة الفجر، آية "2"

20-اللفيـف: يعد الخليل أول من استخدم هذا المصطلح فهو لا يريـد منـه إلا مجـرد الأبواب القصيرة،[1]ونجده يعرف اللفيف ولكن ليس من الناحية اللغوية فيقول : "اللفيـف من لف، وهو ما اجتمع من الناس من قبائل شتى، ليس أصلهم واحد، يقال جـاء القـوم بلفهم ولفيفهم" [2] أما الفارابي فيعد أول من عرفه من الناحية اللغوية :"هو ما اجتمع فيـه الحرفان المعتلان"، وهو ما أصطلح عليه الصرفيون اسم اللفيف المقرون، أمـا اللفيـف المفروق فلم يعده الفارابي من باب اللفيف، فقد عده من المثال،[3]ثم جاء الأزهري-والذي نلاحظ هنا أنه لم يتأثر بالخليل كما اعتدنا عليه سابقاً- فَعرف اللفيف بقوله: "هـو الـذي التف بحرفين من حروف العلل مثل: وفى وعوى ونأى"،[4] وجاء في المحيط في اللغـة اللفيف هو ما لا يكون فيه من الحروف الصحاح إلا حرف واحد،[5]وعرفه ابن منظـور بقوله:" هو اجتماع الحرفين المعتلين في ثلاثية نحو: روى"،[6]ولعل آخر من عرفه لنا من أصحاب المعاجم هو الزبيدي في تاج العروس فيقول :" هو كل كلمة فيهـا معـتلان أو معتل ومضاعف وهو عند الصرفيين على نوعين إما مقرون وهو ما اقترن فيـه حرفـا العلة كـ (طوى) أو مفروق وهو أن يكون بين الحرفين حرف آخر كـ (وعى)".[7]

ومن الملاحظ أن أصحاب المعاجم لم يدخلوا في تفاصيل اللفيف ،فقد عرفوه بشكل عام دون بيان لأنواعه، إلا الزبيدي الذي بينه عند الصرفيين.

إلا أننا نجد أن هناك من اللغويين القدامى من تطرق لمـصطلح اللفيـف المقـرون دون المفروق، فقد تحدث عنه المبرد تحت باب ذوات الياء التي عيناتهـا ولاماتهـا يـاءات، فيقول: "فما كان من هذا الباب فإن موضع العين منه صحيح لأن اللام معتلة فلا تجمـع على الحروف علتان، فيلزمه حذف بعد حذف واعتلال...

1- نصار، حسين، 1988م، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، (د.ط)، 2 / 317
2- الفراهيدي، العين، 8 / 315
3- الفارابي، ديوان الأدب، 1 / 29
4- الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 50
5- ابن عباد، المحيط في اللغة، 1 / 58
6- ابن منظور، لسان العرب، 9 / 319
7- الزبيدي، تاج العروس، 24 / 371

وكذلك إن كان موضع العين واواً وموضع اللام ياء فحكمه حكم ما تقـدم، وذلـك نحو :شويت ولويت يشوي ويلوي، كما نقول في رميت ويرمي ولا تقلب الواو في شوى ألفاً، كما في قال...[1] ،فعنوان الباب الذي تحدث عنه المبرد يوحي بأنه يريد التحدث عن اللفيف المقرون، إلا أنه ومن خلال ما قاله نجد أنه ينفي وجود اللفيف المقرون، ويعد أن عين الفعل صحيح في مثل شوى ولوى فيعاملها معاملة رمى، ونجد الرأي نفسه عند ابن عصفور، فتحدث عن اللفيف المقرون واللفيف المفروق، إلا أنه لم يذكرها تحـت هـذا المسمى بل قال :" المعتل الفاء واللام والمعتل العين واللام" فيرى أن إتيان الفاء والـلام واوين لم يرد وأما كونها ياءين فلم يرد من ذلك إلا "يديت إليه يداً"، وأما أن تأتي الفـاء واواً واللام ياء فذلك كثير في كلام العرب نحو :وقيت ووشيت، وأما عكسه فلـم يجـئ، ويرى ابن عصفور أن ما جاء من المعتل اللام والفاء فيحمل أوله علـى بـاب "وعـد"، وآخره على باب "رمى".[2] ويقول أيضاً:"وأما ما عينه فاء ولامه ياء فكثير نحو : شـويت وطويت، وحكم اللام فيه حكمها في باب رميت في جميع الأحكام. وأما العين فـصحيحة ولا يجوز إعلالها إلا أن يؤدي تصريف إلى وقوع واو ساكنة قبل الياء، فإن الواو تقلـب ياءاً، وتدغم الياء في الياء، نحو :شويت شياً وطويت طياً".[3]

ولعل الجرجاني هو أول من استخدم مصطلحي :اللفيف المفروق واللفيف المقرون، فيـرى أن اللفيـف المفروق هـو ما اعتـل فاؤه ولامــه كوقــى، واللفيــف المقرون ما اعتلت عينه ولامه كقوي،[1] ثم جاء العيني وفصل كالجرجاني فقال :"يقال له لفيف للاف حرفي العلة فيه وهو على ضربين: مقرون ومفروق، المفروق مثـل : وقى يقي والمقرون مثل : طوى.[2]

1- المبرد، المقتضب، 1 / 686

2- الاشبيلي، الممتع في التصريف، 2 / 562

3- المصدر السابق، 2 / 570

4- الجرجاني، التعريفات، 220

5- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (د.ت)، شرح المراح في التصريف، تحقيق : عبد الستار جواد، (د.ط)، 257

وممن تطرق لمصطلح اللفيف من المحدثين الزنجاني، فقـد تعـرض لنوعيـه، فعرف اللفيف المقرون بأنه ما يكون عينه ولامه حرفي علة، أما اللفيف المقرون فهو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة،[1] وجاء في المغني في علـم الـصرف أن اللفيـف المقرون هو ما كانت عينه ولامه حرفي علة، وهو يعامل معاملة الناقص من حيـث اللام وتبقى عينه دون تغيير، أما اللفيف المفروق هو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة، وهو يعامل في إسناده إلى الضمائر معاملة المثال من حيث الفاء ومعاملة الناقص من حيث اللام،[2] وفي علل التصريف اللفيف ما فيه حرفان من حروف العلة نحو: قوي، نوى،[3] ويرى عنتر أنه سمي لفيفاً لالتفاف حرفي العلة فيه.[4]

4.2 المصطلحات المعجمية النحوية:

21- السكون : يعد الخليل أول مستخدم لمصطلح الـسكون الـذي يعنـي بـه ذهـاب الحركة،[5] ويقول ابن دريد :"السكون ضد الحركة، وقد تبعه فـي هـذا التعريـف ابـن سيده"،[6] وآخر من استخدم هذا المصطلح هو ابن منظور :الـسكت والـسكوت خـلاف النطق، يقال: سكت الصائت يسكت سكوتاً ،إذا صمت، والاسـم مـن سـكت : الـسكّتة والسكتة، ويقال : تكلم الرجل ثم سكت بغير ألف، فإذا انقطع كلامه فلـم يـتكلم، قيـل: أسكت،[7] وقد تحدث ابن منظور عن السكت في معرض حديثه عن حروف الهجاء، حيث يقول : وأجمع النحويون على أن حروف الهجاء مبنية على الوقـف، وأنهـا لا تعـرب، ومعنى الوقف أنك تقدر أن تسكت على كل حرف منها فالنطق بها :الم.[8]

1- الزنجاني، شرح العلامة سعد الدين التفتازاني على التصريف العربي، 115، 120
2- عضيمة، المغني في علم التصريف، 172 -173، الزنجاني، 115 – 120، ضناوي، محمد أمين، 1999م، المعجـم الميـسر فـي القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 65
3- بعض الأدباء، علل التصريف، 16
4- عنتر، تصريف الأفعال ومقدمة الصرف، 191
5- الفراهيدي، العين، 5 / 312
6- ابن دريد، جمهرة اللغة، 3 / 47، ابن سيده، المحيط والمحكم الأعظم، 6 / 718
7- ابن منظور، لسان العرب، 2 / 43، (سكت)
8- ابن منظور، لسان العرب، 1 / 11

ومن اللغويين – غير أصحاب المعاجم – الذين تحدثوا عن السكون سيبويه، وقد أدرجه تحت باب الوقف : "هذا باب الوقف في آخر الكلمة"، فيقول : "فأما المرفـوع والمضموم فأنه يوقف عنده على أربعة أوجه:بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عنـد المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك وبالتضعيف "."وأما الـذي أجـرى مجـرى الإسكان والجزم فقولك : مخلد، وخالد ،[1] و يبدو أن ابن منظور قد أخـذ مـصطلح الوقف من سيبويه.

كما تحدث ابن الحاجب في كافيته عن السكون فيقول :" فإن أصل البناء الـسكون لأنه ضد الإعراب "[2]

أما عند المحدثين فالسكون في اللغة، مصدر " سكن " وسكن المتحـرك : وقفـت حركته، والسكون في النحو، علامة من علامات الإعراب والبناء.[3] ويراد به عـدم تحريك الحرف، والسكون علامة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخـر مثـل : لـم يكتب،[4] وهو لقب من ألقاب البناء وهو قسيم للفتح والضم والكسر، وقد يسمى الوقف والسكون في اللغة ضد الحركة وهو كذلك معناه الاصطلاحي ،إذ يعني تقييد الحـرف وانقطاعه عن الحركة.[5]

1- سيبويه، الكتاب، 4 / 168

2- ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر، (د.ت)، الكافيه في النحو، دار الكتب العلمية – بيروت،(د.ط)، 2 / 3

3- يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، 5 / 587

4- عبادة، محمد ابراهيم، (د.ت)، معجم مصطلحات النحو الصرف والعروض والقافية، دار المعارف، (د.ط)، 152

5- للبدي، محمد سمير نجيب، 1985م، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، 105

22 – **الإعراب:** يعد الأزهري أول من استخدم مصطلح الإعراب من أصحاب المعاجم، وهو عنده الإبانة،[1] وعند ابن سيده هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ،[2] أمـا عنـد ابـن منظور وهو آخر من استخدمه، فهو الإبانة، ويقول : سُمي الإعـراب إعرابـاً لتبينـه وإيضاحه، وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ.[3]

أما عند علماء اللغة القدماء، فنجد أن سيبويه لم يأت بمصطلح الإعراب، ولكنـه أتـى بباب يوضح فيه العلامات الإعرابية فيقول :" هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية"، وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعه أضرب : فالنصب والفتح فـي اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفـع والـضم، والجـزم والوقف،[4] وقد عقد له ابن السراج باباً اسماه :" باب إعراب الأفعال وبنائها "، ويرى أن الإعراب في الأصل للأسماء، وما أشبهها من الأفعال أُعرب،[5] والإعراب ضد البناء في المعنى، وهو ما يطرأ على أواخر الكلمات من تغيير بحسب وظائفها وتغيير مواقعهـا في الجمل المختلفة، وهو أربعة أضرب: ضـم، وفـتح، و كـسر ووقـف ،[6] ويـرى الزمخشري أن وجوه الإعراب هي النصب والرفع والجر،[7] وعند النحويين هو اختلاف آخر الكلمـة لاختـلاف العامـل فيهـا لفظاً أو تقديراً، ويدخـل فـي هـذا إعـراب

1- الأزهري تهذيب اللغة، 362/2.

2- ابن سيده، المحيط المحكم الأعظم، 2 /126.

3- ابن منظور، لسان العرب، 1/ 588.

4- سيبويه، الكتاب 1 /13.

5- ابن السراج، الأصول في النحو،1/ 145- 146.

6- ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1988م، اللمع، تحقيق : سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر – عمان، (د.ط)، 17.

7-الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر، 1993م، المفصل، قدم له وبوبه : علي بن ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط1، 37.

الاسم الصحيح والمعتل ،[1] وهـو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، لفظاً وتقديراً، [2] وعند المحدثين أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يقتضيه هذا العامل ،[3] وهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبـه العامل في آخر الكلمة، [4] وهو تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها أو لاختلاف السياق إذا كان الإعراب ظاهراً، وتقدر علامات الإعراب على أواخر الكلمـات للتعذر أو للثقل وللانشغال،[5] و الإعراب في اللغة الإفصاح، وفي علم النحـو: هـو تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها أو لاخـتلاف مواقعهـا فـي درج الكلام،[6] وهو التغيير الذي يطال آخر الكلمة بسبب تغير موقعها في الجملة أو بحـسب العوامل الداخلة عليها ،[7]وهو الإبانة والإفصاح،[8] وهو اختلاف آخر الكلمة بـاختلاف العوامل، لفظاً وتقديراً.[9]

ومن خلال استعراض ما قيل عن الإعراب ، نجد أن تعريف أصحاب المعـاجم اقتصر على الجانب اللغوي من التعريف، أما اللغويون القدامى والمحدثون فعرفوه مـن الجانب الاصطلاحي، فاتفقوا على استخدام المصطلح وتعريفـه، واختلفـوا فـي وجـوه الإعراب، فبعضهم رأى أنها الرفع والنصب والجر، وبعضهم عدها الرفع والنصب والجر والوقف، وبعضهم الآخر رأى أنها الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

1- العكبري، أبو البقاء عبدا لله بن الحسين، 1995م، اللباب في علل النحو و الإعراب، تحقيق : غازي مختار طليمـات، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط1، 52/1

2- الجرجاني، التعريفات، 40

3- بوخدود، علي بهاء الدين، (د.ت)، المدخل النحوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (د.ط)، 14

4- نور الدين، عصام، 1993م، الإعراب و البناء، دار الفكر اللبناني – بيروت، ط1، 10، وانظر الأهدل، عبد الـرحمن بـن عبد الرحمن شميلة، 1418، النحو المستطاب، دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض، ط 5، 1 / 23

5- محمد، عادل جابر صالح محمد، 1990م، الجديد في النحو والصرف، مكتبة دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، ط1، 108

6- عليان، هشام عامر، 1985م، المرجع السهل في قواعد النحو العربي، ط 5، 9

7- مغنية، حبيب يوسف، 2001م، الوافي في النحو والصرف، منشورات دار مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 36

8- اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية،148

9- الرقر، عبد الغني، 1986م، معجم القواعد العربية في النحو و التصرف، دار القلم – بيروت، ط1، 66

23 – الأفعال: جاء هذا المصطلح عند ابن سيده، فالفعل عنده كناية عن كل عمل متعد، فعل يفعل فعلاً،[1] والفعل عند سيبويه هو أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ،[2] وعند ابن السراج ما دل علـى معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل،[3] وهو كل كلمة تـدل على معنى وزمان، [4] والفعل ما دل على حدث وزمان ماض، أو مستقبل نحـو:" قـام، يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك". والحدث :المصدر، وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه، نحو: قام قياماً، وقعد قعوداً "،[5] والأفعال عند ابن جني على ثلاثة أضرب، تنقسم بأقسام الزمان إلى: ماض، وحاضر، ومستقبل وكذلك جميع أفعال الأمر والنهي نحو قولك: قـم غداً، ولا تقعد غداً ،[6] فالفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمراً فأما قد، فنحو قولك: قد قـام، وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد، وكونه أمراً، نحو قولك: قم واقعد،[7]

وهو ما دل على اقتران حدث بزمان، [8] وحد الفعل عند العكبري ما أسند إلى غيره، و لم يسند غيره إليه،[9] وهو ما دل على فاعل وزمان معُين.[10]

1- ابن سيده المحيط و المحكم الأعظم، 2 /163

2- سيبويه، الكتاب، 1 / 12

3- ابن السراج، الأصول في النحو 1/ 38.

4- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، 2002م، علل النحو، تحقيق : محمود محمد محمـود نـصار، دار الكتـب العلميـة - بيروت، ط1، 193.

5- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، 1988م، الجمل في النحو، تحقيق : علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسـالة، ط 4، 17.

6- ابن جني، اللمع، 28.

7- ابن جني، اللمع، 15

8-الزمخشري، المفصل، 319

9-العكبري، اللُباب في علل البناء و الإعراب، 48/1.

10-الصنعاني، سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش، 1991م، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق : فخر صالح سـليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، ط1، 38

وقد أجمع أصحاب المعاجم المحدثين على أن الفعل صيغة تدل على حـدث مقتـرن بأحد الأزمنة الثلاثة.[1]

وعند المحدثين ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان،[2] وهو كلمة دلت على معنى في نفسه واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة، وهي الماضي، والمضارع، والأمر،[3] وهو الكلمة التي تدل على حدوث شيء في زمن من الأزمان، وينقسم الفعل من حيث وقوعـه إلى : ماض، ومضارع، وأمر ،[4] وهو ما يدل على معنى مستقل بالفهم والزمن جزء منه مثل : قرأ، يقرأ، اقرأ.[5]وهو ما دل على الحدث مقترناً بالزمن،[6] وهو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة،[7] وهو الكلمة التي تدل على معنى وزمن مقترن به مثل :" كتب، يكتب، واكتب "، وله أسماء أخرى: الحرف، خبر الفاعل، الحدث، البناء،[8] ويعقد المخزومي مقارنة بين الفعل عند القدماء والفعل عند المحدثين، فالفعل عند القدماء من أقوى العوامل، بحيث يعمل متقدما أو متأخرا، ويعمل مذكورا أو محذوفا، ويعمل رفعا ونصبا، وهو من القوة بحيث أعار القدرة على العمل أسماء وحروف، لأنهـا تـضمنت معناه، كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعـل التفـضيل، أو أشبهته في المعنى واللفظ، كأن وأن وليت ولعل ولكن ، والفعل عند المحدثين مهم أيضا، ولكن أهميته تقوم على ما يؤديه من وظائف لغوية متعددة الجوانب، فالفعل عندهم مصدر الاشتقاق، وهو عندهم يعبر عن الأحداث وأزمانها، وهو عندهم أهم مقومات الجملة ؛ لأن الإسناد مستمد منه، ولأنه شائع في الاستعمال وموضوع اهتمام المتكلمين.[9]

1- انيس، المعجم الوسيط، 695/2، الكرمي، الهادي، 431/3، البستاني، محيط المحيط، 696، الكافي، 759

2- بوخدود، المدخل النحوي، 9

3- الأهدل، النحو المستطاب، 8/1

4- عليان، المرجع السهل في قواعد النحو العربي، 25

5- المطوع، يوسف أحمد، (د.ت)، الموسوعة النحوية والصرفية، (د.ط)، 19/1

6- اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، 174

7- الرقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، 328.

8- بابتي، عزيزة فوال، 1992م، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 762/2

9- المخزومي، مهدي، 1964م، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، ط1، 100

24 – **الفعل الواقع وغير الواقع :** ذكر الفارابي هذا المصطلح، وقصد بالفعـل الواقـع الفعل المتعدي، أما الفعل غير الواقع فهو الفعل اللازم ، [1] وجاء في كتاب سيبويه "هـذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول"، و" هذا باب الفاعل الذي يتعـداه فعلـه إلـى مفعول "، يفهم من قوله الأول أنه يقصد الفعل اللازم الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعـول به، فيطرح أمثلة على ذلك : ذهب زيد، وجلس عمرو، فجلس وذهب من الأفعال اللازمة، أما الباب الثاني الذي طرحه فيفهم منه الفعل المتعدي والذي عبر عنه الفـارابي بالفعـل الواقع، ومن الأمثلة التي طرحها على ذلك : ضرب عبد الله زيداً، وجاء في المقتضب :" هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول " و ذلك نحو: قتل عبدالله زيداً ،[3] و ذكر ابن السراج في الأصول :"باب الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول " و" الفعل الـذي يتعدى إلى مفعول واحد " ،[4] وجاء في كتاب الجمل في النحو : "باب مـا تتعـدى إليـه الأفعال المتعدية وغير المتعدية " ،[5] وعند الزمخشري :" الفعل المتعدي وغير المتعدي " ،[6] أما ابن المؤدب فيقول :" ومن هذه الأفعال ما يكون متعدياً، ومنها ما يكـون لازمـاً وموصولاً "[7]، و يقول أيضا :"، و ذلك أن المتعدي إلى المفعول به أكثر استعمالاً مـن الممتنع عنه"،[8] والفعل المتعدي :هو ما دل على مصدر وفاعل ومفعول به، [9] والفعـل اللازم: هو كل ما كان غير واقع على مفعول به.[10]

1- الفارابي، ديوان الأدب، 1 / 30

2- سيبويه، الكتاب، 1 / 33-34

3- المبرد، المقتضب،3 / 91.

4- ابن السراج، الأصول في النحو 2 / 277-280

5- الزجاجي، الجمل في النحو، 32.

6- الزمخشري، المفصل، 341.

7- ابن المؤدب، دقائق التصريف، 148

8- ابن المؤدب، دقائق التصريف، 223

9- الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 42

10- الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 51.

من خلال ما تقدم نلحظ اتفاق علماء اللغة على المراد: و اختلافهم فـي اسـتخدام المصطلح، فكما لاحظت أن الفارابي عبر عن الفعل المتعدي والفعل اللازم بالفعل الواقع وغير الواقع، وفي المقابل نجد هناك من استخدم مصطلح الفعل المتعدي والفعـل غيـر المتعدي، كما نجد أن ابن المؤدب قد عبر عن الفعل اللازم مرة بالفعل الموصول، ومرة أخرى بالفعل الممتنع عن المفعول، ثم ظهر غير الواقع مرة أخرى عند الصنعاني عندما عرف الفعل اللازم.

وفي الدراسات المعجمية الحديثة الفعل اللازم: ما يكتفي بفاعلـه ولايحتـاج إلـى مفعول به،[1] أما الفعل المتعدي :فهو الذي ينصب المفعـول بـه بنفـسه دون وسـاطة حرف.[2]

وعند المحدثين الفعل اللازم: هو الفعل الذي يكتفي بفاعلة ليكون معه جملة مفيدة، والفعل المتعدي: هو الذي لا يكتفي بالفاعل لإتمام معنى الجملة، وإنما يتعداه إلى المفعول به،[3] والفعل اللازم: هو الذي يعبر عن حدث يقتصر على الفاعـل، ولا يتجـاوزه إلـى غيره، والفعل المتعدي: هو الذي يعبر به عن حدث يتعدى الفاعل إلى غيره،[4] والـلازم: ما يكتفي بفاعله، والمتعدي ما يتجاوز حدوثه من الفاعل إلى آخر،[5] وجاء في موسـوعة علوم اللغة العربية الفعل اللازم أو الفعل القاصر، أو الفعل غير المجاوز أو الفعل غيـر الواقع أو الفعل غير المتعدي :وهو الذي لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر وإنما ينصبه بمعونـة حرف جر أو غيره مما يؤدي إلـى التعدية،[6] والفعـل المتعـدي أو الفعـل المجاوز أو الفعل الواقـع هو الذي ينصب بنفسـه مفعولاً به أو اثنيـن، أو ثلاثـة، من

1- الباشا، الكافي، 852

2- أنيس، المعجم الوسيط، 589/2، (عدا)،الباشا، الكافي، 680

3- عدس، محمد عبد الرحيم، 1991م، الواضح في قواعد النحو والصرف، دار مجدلاوي – عمان، ط1، 163

4- المخزومي، مهدي، 1985، في النحو العربي، ط3، 99.

5- الباشا، محمد خليل، 1984م، التذكرة في قواعد اللغة العربية، عالم الكتب- بيروت، ط1، 74.

6- يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية،7 / 142، حسن، النحو الوافي، 2 / 150

غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر ، أو غيره مما يؤدي إلى تعدية اللازم،[1] واللازمة وصف للأفعال القاصرة عن التعدي والتي لا تتجاوز فاعلها إلى مفعول به، حيث يتم معناها دون حاجة إليه وتسمى أيضاً غير واقعة وغير مجاوزه،[2] والمتعدي ما تجاوز حدثه الفاعل إلى مفعول به، واللازم ما لا يصل إلى مفعول به إلا بحرف جر.[3]

من خلال دراسات المحدثين للفعل الواقع وغير الواقع نلحظ ظهور مصطلحات جديدة تعبر عن الشيء ذاته مثل : الفعل المجاوز للتعبير عن الفعل المتعدي، والفعل غير المجاوز أو القاصر للتعبير عن الفعل اللازم.

5.2 المصطلحات المعجمية الدلالية:

25- اللسان واللغة : لا أدري إن كنت قد أصبت في وضع هذين المصطلحين في خانة واحدة أم لا، حيث وجدت أن اللسان عند الغالبية العظمى من دارسيه يعني اللغة، فاللغة عند ابن منظور هي اللّسن، وحدها أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ،[4] وهي كذلك عند الفيروزابادي، وجمعها لغات ولغون،[5] وقد أورد ابن جني مصطلح اللغة ويحمل المعنى ذاته عند أصحاب المعاجم، ويرى أن أصل لفظة اللغة هو لغوة،[6] وهي عند ابن سيده كل صوت يعبر به عن المعنى المتصور في النفس،[7] ويرى

1- يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، 7 / 151، حسن، النحو الوافي 2 / 150.

2- اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، 203.

3- المطوع، الموسوعة النحوية الصرفية، 324.

4- ابن منظور، لسان العرب، 15/ 252

5- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 4 /388

6- ابن جني، الخصائص، 1 / 34، الجرجاني، التعريفات، 219

7- ابن سيده، المخصص، 1 / 6

السيوطي أن اللغة من لغى يلغى من باب رضي إذا لهج بالكلام وقيل من لغى يلغـى،[1] أما مصطلح اللسان فهو عند الخليل الكلام،[2] ويقول ابن عباد : "اللـسان الكـلام، وهـو المنطوق به، ويذكّر ويؤنث، وجمعه ألسنة وألسن"،[3] وهو عند ابن سيده من لسن، وهـو اللغة مؤنثة لا غير، وهو كذلك الرسالة واللّسن الكلام واللغة،[4] أما ابن منظور فيرى أن اللسان من لسن وهو جارحه الكلام، واللسان اللغة،[5] وآخر من استخدم هذا المـصطلح من أصحاب المعاجم الفيروزآبادي فيقول :" "اللسان اللغة والرسالة، والمتكلم عن القـوم وجمعها ألسنة، وألسن ولسن ".[6]

لعل من الملاحظ أن مصطلح اللسان كان يعني عند أغلبية أصحاب المعاجم اللغة.

وأما أصحاب المعاجم المحدثين فعلى الرغم من اختلاف الجمـل التعبيريـة التـي استخدموها في تعريف اللغة، إلا أنهم اتفقوا في المقصود، وهو أن اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن حاجاتهم ، [7] اللسان عندهم هو اللغة.[8]

وعند المحدثين يبحث علم اللسان في اللغة والكلام،[9] واللغة مصطلح ذو مفهـومين أحدهما خاص والآخر عام، وقد شاع الأول عند العلماء القدامى، وأريد به ما يعرف اليوم (باللهجة) أي اللغة الفرعية الإقليمية التي تتداولها طائفة المتكلمين المنتسبين إلـى بيئـات صغيرة تعود نطقياً وجغرافياً إلى لغة عامة كبيرة تعرف في المصطلح القديم بـ(اللسان)، كاللسان العربي والسرياني ومـا إلى ذلـك ، أما المفهوم العام فهو الشائع عند المحدثين

1- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 1 / 8
2- الفراهيدي، العين، 7 / 256
3- ابن عباد، المحيط في اللغة، 8/ 322
4- ابن سيده، المحيط والمحكم الأعظم، 8 : 497، ابن سيدة، أبو الحسين علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الاندلـسي، (د.ت)، المخصص، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ط)، 1 / 154
5- ابن منظور، لسان العرب، 13 / 385
6 -الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 4 / 268
7- اللبناني، البستان، 992، الباشا، الكافي، 866، البستاني، محيط المحيط،820، الكرمي، الهادي 124/4،.
8- اللبناني، البستان، 985، رضا، متن اللغة، 176/5.
9- القضماني، رضوان، 1984م، علم اللسان، دار الكتاب الحديث – بيروت،ط1، 6

الذين يقابلون به مفهوم اللسان قديماً في حين يصطلحون علـى مفهـوم القـدامى للغـة (اللهجة)،[1]واللغة عند محيي الدين رمضان أصوات مسموعة سواء أكانت مخاطبة أو ما هو من قبلها أم قراءة من نص مدون.[2]

وهي ظاهرة اجتماعية تميز كل أمة عن غيرهـا من الأمم الأخرى وهـي عمـاد ثقافتهـا وحضارتها، وتآلف أبنائهـا ،[3]وهـي نظام مـن الرموز،[4]وهناك من عرفها "بأنها منظومة تتألف من عناصر ووحدات، ترتبط في ما بينها بعلاقات وقواعد معينة"،[5] ويرى محمد الخولي أنه يمكن تقديم أكثر من تعريف للغة، فيرى أن اللغة نظام اتـصال بين طرفين، ونظام لتبادل المشاعر والأفكار بين الناس، ووسيلة للتعبير عـن الحاجـات والآراء والحقائق بين الناس، ونظام اعتباطي لرموز صوتية تـستخدم لتبـادل الأفكـار والمشاعر بين أعضاء جماعة لغوية متجانسة،[6]وهي نظام من العلامات،[7] ومـرادف اللسان في معنى اللغة هو اللّسن والجمع ألسنة وألسن.[8]

إذاً فاللغة واللسان هما ذات الشيء فنقول اللغة العربية واللسان العربي فهما يحمـلان المعنى نفسه.

1- معن، مشتاق عباس، 2001م المعجم المفصل في فقه اللغة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 146

2- رمضان، في صوتيات العربية، 14

3- اعلاوي، نزيه وآخرين، 1991م، اللغة العربية دراسة نظرية وتطبيقية، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، 15

4- حجازي، محمود فهمي، 1992م، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2،11

5-القضماني، علم اللسان، ص 6

6- الخولي، محمد علي، 1993، مدخل الى علم اللغة، دار الفلاح للنشر والتوزيع – الأردن، ط1، 12

7- فندريس، (د.ت)، اللغة، تعريب : عبد الحميد الدواخلي، (د.ط)، 31، وانظر : الانطاكي، الوجيز في فقه اللغة، 49

8- يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، 7 / 529

26-الحرف : وقد ورد عند الخليل ويعني به ما نعنيه باستعمالنا كلمة صوت في عصرنا الحاضر، فحروف الكلمة يعني بها أصواتها،[1]ثم جاء عند ابن عباد، وقصد به الحـرف من حروف الهجاء، وكذلك كان عند ابن منظور.[2]

من خلال تعريفات أصحاب المعاجم للحرف نلحظ اتفاقهم على تعريف المـصطلح، وهو عندهم لم يخرج عن معنى حروف الهجاء.

أما عند علماء اللغة القدماء فيعد سيبويه أول من أورد هذا المصطلح، فعبر عنـه بقوله : "ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل، نحو : ثم، وسوف، واو القسم" [3]، أما عند ابن السراج فهو ما لا يجوز أن تخبر عنه كما تخبر عن الاسم،[4]ويـرى الزجـاجي أن الحروف على ثلاثة أضرب : حروف المعجم التي هي أصـل مـدار الألـسن عربيهـا وعجميها، وحروف الأسماء والأفعال والحروف التي هي أبعاضها نحو العين في جعفر، والضاد في ضرب، وما أشبه ذلك، ونحو النون في أن، واللام من لم، وحروف المعـاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان نحو : من، وإلى، وثم،[5]ويقول أيضاً "الحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو : من، وإلى، وثم وما أشبه ذلك"،[6]وعند الزمخشري هو ما دلّ على معنى في غيره.[7]وعند ابن جني ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو : هل، وقد. لا نقول : من هل، وقد هـل، ولا نأمر به،[8]والحرف في اصطلاح النحاة ما دلّ على معنى في غيره، والحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظاً أو تقديراً، والحرف الزائد ما سقط في بعـض تـصاريف الكلمة، وحرف الجر ما وضـع لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما

1- سيبويه، الكتاب، 1 /12
2- الفراهيدي، العين، 1 /11
3- ابن عباد، المحيط في اللغة، 3 /82، ابن منظور، لسان العرب، 9 /41
4- ابن السراج، الأصول في النحو، 1 /40
5- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 54
6- الزجاجي، الجمل في النحو، 17
7- الزمخشري، المفصل، 379، الوراق، علل النحو، 194
8- ابن جني، اللمع، 16

يليه نحو : مررت بزيد،[1]وحد الحرف عند العكبري ما دلّ على معنى في غيره فقط،[2] وهو ما دل على معنى في غيره غيرُ مقترن بزمان[3]

لعل من الملاحظ على ما قدمه علماء اللغة القدماء هو اتفاقهم علـى أن الحـرف لا يكون معناه إلاّ في غيره، وهذا ما لم نجده عند أصحاب المعاجم حيث أنهم اكتفوا باعتبار أصوات الكلمة هي الحروف، وقد عدها كذلك بعض علماء اللغة.

أما عند المحدثين فالحرف ما لا يقبل علامات الاسم أو الفعل، وهو ثلاثة أقسام : مـا اختص بالأسماء كحرف الجر، وما اختص بالأفعال كأدوات النصب والجزم، وما اشترك بين الأفعال والأسماء كحروف العطف والاستفهام،[4] وهـو كلمـة لا يـتم معناهـا إلاّ بإضافتها إلى الاسم، أو الفعل ،[5] والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها ولم تقتـرن بزمن،[6] والأصل في الحروف عدم قبولها شيئاً من علامات الاسم والفعل، أما إذا قـصد لفظ الحرف، فيعطى علامة الاسم نحو:

ألام على (لو) ولو كنت عالما   بأذناب (لو) لم تفتني أوائله

حيث جرت (لو)،وأضيف إليها، والحروف ثلاثة أنواع: ما يختص بالأسماء، فيعمل فيهـا نحو: في، وما يختص بالأفعال، فيعمل فيها نحو: لم وما هو مشترك، فلا يعمل شيئاً نحو: هل،[7]وهو ما دلّ على معنى في غيره. مثل: هل وعلى، ومنه حروف الجـر وحـروف العطف وحروف الاستفهام والشرط وغيرهـا،[8]وجاء فـي الوافي في النحو والصرف

1- الجرجاني، التعريفات، 96
2- العكبري، اللباب في علل البناء الإعراب، 50/1
3- الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 61
4-بوخدود، المدخل النحوي، 10
5- نور الدين، الإعراب والبناء، ص 198
6- الأهدل، النحو المستطاب، 9/1
7- منصور، عثمان محمد، 1987م، المقتطف في النحو والصرف، دار عمار – عمان، (د.ط)، 14
8- قبش، أحمد،(د.ت)، الكامل في النحو والصرف والإعراب، دار الجيل – بيروت، ط2، 6

أن الحرف في ذاته رمز مجرد تنحصر دلالته في نفسه، والحرف هو أصغر وحدة في اللغة، لا يتأتى عنه فائدة تذكر إلاّ بانضمامه إلى غيره من الحروف، فباجتماع حرفين أو أكثر تتولد كلمة تحمل معنى ذا دلالة معينة،[1] وهو ما يدل على معنى غير مستقل بالفهم مثل : هل، في، لم. [2]

ربما كان الملاحظ على دراسات القدماء والمحدثين هو اتفاقهم على أن الحرف لا يؤدي معنى بذاته إلاّ إذا دخل على اسم أو فعل.

27 – **الكلام :** جاء هذا المصطلح عند الفيروزابادي وهو عنده القول أو ما كان مكتفياً بنفسه،[3]ويعد سيبويه أول من استخدم هذا المصطلح وقد أطلق عليه اسم :" الكلم"، فيقول: الكلم : اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليست باسم ولا فعل، فنجده يعقد له باباً : "هذا باب علم الكلم من العربية"[4] كما جاء هذا المصطلح عند المبرد فيقول :" هذا باب تسمية الحروف والكلم"،[5] ويرى ابن السراج أن الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف،[6] والكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف، والكلام مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كذلك :زيد أخوك، أو فعل واسم نحو : ضرب زيد ويسمى الجملة،[7] والكلام عند أهل اللغة ما تضمن كلمتين بالإسناد، [8] وجاء في الخصائص "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحاة الجمل، نحو: زيد

1- مغنية، حبيب يوسف، 2001م، الوافي في النحو والصرف، دار مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 19
2- المطوع، الموسوعة النحوية الصرفية، 29
3- الفيروزابادي، محمد الدين بن يعقوب، 1977م، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(د.ط)، 4 /174
4- سيبويه، الكتاب، 1 / 12
5- المبرد، المقتضب، 4 : 40
6-بن السراج، الأصول في النحو، 1 / 36، الزجاجي، الجمل في النحو، 17، ابن جني، اللمع، 15
7- الزمخشري، المفصل، 23
8-الجرجاني، التعريفات، 212

أخوك، وقـام محمد"،[1] والكلام ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف معنى، ولا يعرب مـن جميـع ذلك إلا اثنان، أسم متمكن كرجل وزيـد، وفعـل مضارع كـ يقوم ويـذهب،[2] والكلام هـو المسموع المفيـد ويقسم إلـى : اسـم وفعـل وحرف. [3]

لعل اتفاق علماء اللغة هنا على تقسيم الكلام هو الملاحظ، فقد اكتفى بعضهم بذكر الأقسام الثلاثة للكلام –الاسم والفعل والحرف- دون تعريف الكلام، بينما ذكـر بعـضهم التعريف مع الأقسام.

وفي المعاجم الحديثة الكلمة هي اللفظة التي يتركب منها الكلام، وقد تطلق علـى العبارة والقول ،[4] وهو القول :وهو عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم، [5] وفـي الكافي الكلمة هي اللفظة الواحدة ،[6] والكلمات كل ما ينطق به الإنسان مفـردا كـان أو مركبا.[7]

والكلمة عند النحويين المحدثين لفظ يدل على معنى مفرد وهي ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف،[8]والكلمة لغة: ما أفاد من كتابة وإشارة وعقد ونـصب ولـسان حـال واصطلاحاً: ما جمع قيوداً أربعة وهي: اللفظ، المركب، المفيد، الوضع،[9] والكلمـة لغة تطلق على الجمل المفيدة، واصطلاحاً على قول مفرد، ويقسم إلى اسـم، وفعـل، وحرف جاء لمعنى،[10] والكلام: هـو لفظ يعبر بـه الإنسان عما يظهره من المعاني،

1-ابن جني، الخصائص، 1 : 18

2-المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال، 1985م، شرح عيون الإعراب، تحقيق : حنا جميل حداد، مكتبة المنـار – الأردن، ط1، 41

3- الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 21

4-الكرمي، الهادي، 4 / 58

5- اللبناني، البستان، 958

6- الباشا، الكافي، 680

7- هادية، علي وآخرين،1962م،القاموس الجديد، تقديم : محمود المسعدي، الشركة التونسية للتوزيع – تونس،ط3، 916

8- بوخدود، المدخل النحوي، 9

9- الأهدل، النحو المستطاب، 1 : 6

10-الأهدل، النحو المستطاب، 1/ 7-8

وقد يكون بلفظة واحدة، نحو: "نعم "، و"كلاّ"، أو بجملة نحو: "نعم، حاولـت "، أو بعـدة جمل تدور حول موضوع معين،[1] والكلام :ما تركب من كلمتيـن فأكثر وأفـاد معنـى تاماً يكتفـي به المتلقي،[2] وهو :ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مـستقل، والكلمة تتركب من حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً، والكلم: هو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء أكان لها معنى مفيد أم لم يكن لها معنى مفيد، [3] والكلمة: هي اللفـظ الموضوع لمعنى مفرد، تحقيقاً مثل : محمد، وتقديراً، مثل الضمير المستتر، والكلام هـو المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها وتسمى أيضاً جملة ، والكلم: هو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر مثل : إن اجتهد محمد، [4] والكلام: هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالإفادة، ما يدل على نحو معنى يحسن السكوت عليه، وأقل ما يتألف الكلام من أسـمين نحو : "العلم نور " أو من فعل وأسم، نحو : "ظهر الحق " ومنه استقم [5].

لعل الملاحظ على الدراسات السابقة هو الخلط بين الكلمة والكلام والكلم ، فبعضهم عد الكلام لفظ وبعضهم عده مركباً من كلمتين أو أكثر، وبعضهم عد الكلمة هي اللفظ، كمـا أدرج بعضهم الاسم، والفعل، والحرف، تحت الكلمة، وبعضهم أدرجهـا تحـت الكـلام وبعضهم الآخر تحت الكلم.

28 – المترادف : لم يأت هذا المصطلح عند أحد من أصحاب المعاجم إلا عند الزبيدي في تاجه، فهو ظهور الألفاظ المفردة الدالة على الشيء واحد باعتبار واحد. " كالإنـسان والبشر "،[6] وجاء في كتاب سيبويه في باب اللفظ للمعاني :" إعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظـين واخـتلاف المعنيـن واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق، [7] والذي يفهم من قول

1- الأسمر، راجي، (د.ت)، علم النحو، إشراف : إميل يعقوب، دار الجيل – بيروت، (د.ط)، 5

2- مغنية، الوافي في النحو والصرف، ص 23

3- حسن، عباس، (د.ت)، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط 5، 1 /13-16

4- المطوع، الموسوعة النحوية الصرفية، 1 / 17

5- الرقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، 360

6- الزبيدي، تاج العروس، 1 / 26، السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 1 /402

7- سيبويه، الكتاب، 1/ 24

سيبويه اختلاف اللفظين والمعنى واحد هو الترادف، وإن لم يصرح به ، وكـذلك الحـال عند ابن جني، حيث أنه لم يصرح بالترادف بل قال :" هذا باب تلاقـي المعـاني علـى اختلاف الأصول والمباني"،[1] والمترادف ما كان معنـاه واحـداً وأسـماؤه كثيـرة، [2] فالترادف هو الاتحاد في المفهوم ، [3] وهو توارد لفظين مفردين أو ألفاظ كـذلك علـى الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة ،وتلـك الألفـاظ تـسمى مترادفة ، [4] والترادف: هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات كالإنسان والبـشر، والمترادفان يفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت. [5]

من خلال دراسات القدماء نلحظ وجود إرهاصات لظاهرة الترادف، فلعل سيبويه هـو أول من أوحى لهذه الظاهرة، والترادف كمصطلح نلحظ أنه وجد عند الجرجاني والكفوي والزبيدي.

وفي المعاجم الحديثة ترادف الكلمتين أي أن تكونا بمعنى واحد، [6] وجـاء فـي الهادي "المترادفات جمع المترادفة وهو كلمة ترادف كلمة في المعنى"[7] ،أما في أقـرب الموارد فالمترادف :هو الألفاظ المفردة الدالة على شئ واحد باعتبار واحد.[8]

1- ابن جني، الخصائص، 2 / 115

2- الجرجاني، التعريفات، 226

3- الجرجاني، التعريفات، 64

4- التهانوي، محمد بن علي،1996م، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق : علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – لبنان، ط1، 1 / 406

5- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، 1982م، الكليات، أعده ووضع فهارسه : عدنان درويـش، منـشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق، (د.ط)، 2 / 108

6- أنيس، المعجم الوسيط، 339/1

7- الكرمي، الهادي، 155/2

8- الشرتوني، أقرب الموارد، 13/1

أما عند المحدثين :فهو ما اختلف لفظه واتفق معناه، [(1)] وهو اختلاف اللفظ واتحـاد المعنى في كلمتين فأكثر، [(2)] وهو: دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفـردة علـى المـسمى الواحد، أو المعنى الواحد دلالة واحدة، [(3)] وهو: أن تتماثل كلمتان أو أكثر في المعنى، [(4)] وهو :أن يدل لفظان مفردان فأكثر دلالة حقيقية، أصلية مستقلة على معنى واحد، باعتبار واحد، وفي بيئة لغوية واحدة، [(5)] وهو: أن يدل لفظان أو أكثر على معنى واحد [(6)]، وهو تعدد اللفظ للمعنى الواحد. [(7)]

من خلال استعراض ما قاله المحدثون، نجد أن أغلب ما أتى بـه المحـدثون كـان عبارة عن نقل لما قاله القدماء، فلم يأتوا بجديد في تحديد مصطلح الترادف.

29- النحت: ظهر النحت واضحاً بعد الإسلام، واهتم به القدماء والمعاصرون، وعـدوه من وسائل تنمية اللغة العربية إلى جانـب القيـاس، والاشـتقاق، والقلـب، والإبـدال، والارتجال، والاقتراض، والتوليد، على أساس انه نوع من أنواع الاشتقاق. [(8)]

ويعد مصطلح النحت من مصطلحات الخليل المعجمية ، فيقول: "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتـين مثـل "حي على " كقول الشاعر:

إلا رب طيف بات منك معانقي إلا أن دعا داعي الفلاح فحيعلا

فيرى أن كلمة "حيعل" جمعت من "حي" ومن "على " ، فيقول حيعـل، يحيعـل، حيعلـة ،فيقول :وهذا يشبه قولهم :تعبشم الرجل وتعبقس ، ورجل عبشمي ، إذا كان مـن عبـد شمس، أو من عبد قيس ، فاخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة، واشتقوا فعلا، قال:

1- يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، 4 / 294

2 -عكاشة، محمد، 2004م، الدلالة اللفظية، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ط)، 51

3- الزيادي، حاكم مالك، 1980م، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، (د.ط)، 32

4- الخولي، محمد علي، 2001م، علم الدلالة، دار الفلاح للنشر والتوزيع – الأردن، (د.ط)، 94

5- المنجد، محمد نور الدين، 1997م، الترادف في القران الكريم، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط1، 35

6- الزيدي، فقه اللغة العربية، 168

7- المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، 200

8 - مطلوب ، احمد ، 2002م،النحت في اللغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1، 4.

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم تر قبلي أسيرا يمانيا

نسبها إلى عبد شمس، فاخذ العين والباء من (عبد)، واخذ الشين والميم من (شمس)، واسقط الدال والسين ، فبنى من الكلمتين كلمة ، فهذا من النحت.[1]

فالخليل يعد أول من صرح بمصطلح "النحت" ووضحه بالأمثلة التفصيلية ، والذي يفهم من كلامه انه يعد النحت نوعاً من الاشتقاق.

ومن أصحاب المعاجم الذين ذكروا مصطلح النحت ابن فارس –والذي يعده كثير من الباحثين رائد النحت- فكما بينا سابقا في باب الرباعي والخماسي إلى عملية النحت.[2] وجاء في لسان العرب: هلل الرجل أي قال: لا اله إلا الله. وقد قيل هيلل الرجل إذا قال: لا اله إلا الله. وقد أخذنا في الهيللة إذا أخذنا في التهليل، وهو مثل قولهم حولق الرجل وحوقل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله. وينقل صاحب اللسان قولا للخليل: حيعل الرجل إذا قال حي على الصلاة. قال: والعرب تفعل هذا إذا كثر استعمالهم للكلمتين ضموا بعض حروف إحداهما إلى بعض حروف الأخرى ، منه قولهم لا تبرقل علينا ، والبر قلة : كلام لا يتبعه فعل ،مأخوذ من البرق الذي لا مطر معه.قال أبو العباس : الحولقة والبسملة والسبحلة والهيللة ، قال :هذه الأربعة أحرف جاءت هكذا، قيل له : فالحمدلة ؟ قال : ولا أنكره.[3]

كما نقل رأيا للخليل في (لن)، فيقول : وأصلها عند الخليل لا أن، فكثر استعمالها فحذفت الهمزه تخفيفا، فالتقت ألف لا و نون أن، وهما ساكنان، فحذفت من لا لسكونها وسكون النون بعدها ، فخلطت اللام بالنون. [4] وأن (ليس) أصلها لا أيس فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء.[5]

1-الفراهيدي، العين، 1/60-61.

2- انظر : ابن فارس، مقاييس اللغة ، 1/328-333.

3- ابن منظور، لسان العرب، 11/705.

4- المصدر السابق، 13 / 392.

5- المصدر السابق، 6/ 211.

وفي الكتاب: "وقد يجعلون للنسق في الإضافة اسما بمنزلة جعفر، ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر، ولا يخرجونه من حرفهما ليعرف، كما قالوا سبطر، فجعلوا فيـه حروف السبط إذا كان المعنى واحداً. فمن ذلك عبشمي، وعبدري. وليس هـذا بالقيـاس وإنما قالوا هذا كما قالوا فيه علوي نسبه إلى عالية، وزباني نسبة إلى زبينة.(1)

وقد تحدث الثعالبي عن النحت، فقال : العرب تنحت من كلمتين وثلاث كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار كقولهم : رجل عبشمي منسوب إلى عبد شمس.(2)

وقد ذكر ابن السكيت بعض المنحوتات في كتابه " إصلاح المنطق " : " يقال : قـد أكثرت من البسملة، إذا أكثرت من قوله " بسم الله الرحمن الرحيم "، وقد أكثـرت مـن الهيللة، إذا أكثرت من " لا اله إلا الله"، وقـد أكثرت من الحوقلة، إذا أكثرت مـن قـول "لاحول ولا قوة إلا بالله".(3)

وقد نقل السيوطي قول ابن فارس : " العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة ؛ وهو جنس من الاختصار ؛ وذلك "رجل عبشمي" منسوب إلى اسمين.(4)

وقد كان للنحت في الدراسات الحديثة حظ وافر، حيث اهتم المحدثون بالنحـت، فقـد جاء في كتاب دراسات في فقه اللغة أن هناك صلة وثيقة بين النحت والاشتقاق، ففي كـل منهما توليد شيء من شيء، وفي كل منهما فرع وأصل، ولا يتمثل الفرق بينهما إلا فـي اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر عن طريق النحت، واشتقاق كلمة من كلمة في اشـتقاق التصريف.(5)

1- سيبويه، 3/ 379.

2- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، 1998م، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق : املين نسيب، دار الجيـل – بيـروت، ط1، 462.

3- ابن السكيت، (د.ت)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق : احمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، (د.ط)، 303.

4- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 482/1.

5- الصالح، دراسات في فقه اللغة، 243.

وقد تحدث جرجي زيدان عن النحت بقوله : "النحت ناموس فاعل على الألفاظ وغاية ما يفعله فيها إنما هو الاختصار في نطقها، وهذا الناموس لم تنجُ من فتكه لغة مـن لغـات البشر أدناها وأسماها بل قد جرى فيها على السواء من أول نشأتها، ولم يزل حتى الآن ولن يزال إلى ما شاء الله. ولا يخفى انه مهما كان من عظيم أمره، وكيفما تنوعت طرق عملـه ليس للإنسان في ذلك يد اختياره، فالنحت جار في الألفاظ من غير قصد من الناطقين ".[4]

وفـي تاريخ اداب العرب النحت هـو: جنس من الاختـصار، ينحتـون منـه الكلمتين كلمة واحدة : كعبشمي، وعبقسي، في النسبة إلى عبد شمس وعبد القيس.[5]

وفـي كتاب نشوء اللغـة العربيـة للأب أنستانس الكرملي جـاء النحت فـي أكثر من موضـع: " فأما أوزان العربية، فمن أبدع ما ورد، وهي من الغنى بحيث يجد فيهـا عن النحت والتركيب وتكثير الألفاظ والشروح، حتى انك لا تجد ما يضارعها في سـائر الألسنة ولو كانت سامية الأصل ".[1]

الباحث ما يجزأه وفي غير موضع يقول : أما الكنز الدفين الذي وفقت للعثور عليـه ولم أجده في كتاب، ولم اسمعه من أستاذ أيا كان، فهو أني لاحظت هذا المبدأ وهو : كل كلمة ذات هجاء أو هجاءين في الرومية أو اليونانية، ولم تكن اصل منحوت، بـل مـن وضع أصيل، أو توقيفي فلا بد من أن يكون لها مقابل في لغتنا المضرية، والنحت هو أن تأخذ من كلمتين أو أكثر وتجعلهما كلمة واحدة.[2]

والنحت في اللغة العربية ظاهرة قديمة وهو عبارة عن تكوين كلمة جديدة مركبة مـن كلمتين أو أكثر للدلالة على معنى مركب من معاني الألفاظ المتكونة منهـا. [3] فالنحـت يعني اختزال واختصار في الكلمات والعبارات.[4]

1- زيدان، الفلسفة اللغوية، 76.
2- الرافعي، مصطفى صادق، 1974م، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي- بيروت -لبنان،ط4،187
3- الكرملي، الأب انستان ماري، (د.ت)، نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، مكتبة الثقافة الدينية، (د.ط) ،113.
4- المصدر السابق، 158-159
5- خليل، المولد في العربية، 88.
6- أنيس، من أسرار اللغة، 86.

30- المشترك اللفظي : الاسم المشترك في لسان العرب هو الذي تشترك فيـه معـان كثيرة، كالعين، ونحوها فإنه يجمع معاني كثيرة. [1]

وفي المعاجم الحديثة لفظ مشترك : له أكثر من معنى.[2] والمشترك هو اللفظ الواحد الدال علـى معنيين فأكثر دلالة السواء عند أهل تلك اللغة، والسبب فـي وجـوده تعـدد القبائل.[3] والمشترك: هو ما وضع لمعان شتى، كلفظة العين، فإنها واحدة ولكن معانيها مختلفة.[4] ولفظ مشترك : تشترك فيه معان كثيرة كالعين.[5] وجاء في محيط المحـيط : والمشترك عند المنطقين ما وضع لمعان شتى بالأصالة، كالعين فإنها موضـوعة للعـين الباصرة، وعين الماء، والذهب والذات، وغير ذلك.[6]

إذا فأصحاب المعاجم القدماء والمحدثين قد اتفقوا على المقصود بالمشترك اللفظي، وهو اللفظ الواحد الدال على أكثر من معنى.

وجاء في خصائص ابن جني : " باب اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون " ومن ذلك لفظ "الصدى" فالصدى : الطائر يخرج من رأس المقتول إذا لم يدرك بثأره، و "الصدى" : العطش، و "الصدى" ما يعارض الصوت في الأوعيـة الخالية، و "الصدى" من قولهم : صدى مالٍ ح أي حسن الرعية له، والقيام عليه.[7]

وفي فقه اللغة وسر العربية جاء فصل في وقوع اسم واحد على أشياء مختلفة، ومن ذلك : عين الشمس، وعين الماء، ويقال لكل واحد منهما العين، والعين النقد من الدراهم، والعين الدنانير.[8]

1- انظر : ابن منظور، لسان العرب، 449/10، ابن سيدة، المحيط والمحطم الأعظم، 6/ 684.

2- انيس، المعجم الوسيط، 480/1.

3- الشرتوني، اقرب الموارد، 13/1.

4- الكرمي، الهادي، 459/2.

5- المنجد، 385.

6- البستاني، محيط المحيط، 463.

7- ابن جني، الخصائص، 95/2.

8- الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، 450.

وقد أشار ابن خالويه إلى المشترك بقوله : " والرب في اللغة السيد والمالك، وشددت الباء لأنهما باءان من ربيت. ورب اسم مشترك : يقال : رب الضيعة، ورب الـدار، ولا يقال الرب بالألف واللام إلا لله تعالى. ورب أيضا مصدر من قولك : ربيت الشيء فأنـا أربه رباً ".[1]

وفي المزهر يقول السيوطي : وقد حده أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الـدالّ علـى معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة.[2]

ومما ألف في المشترك كتاب "ما اتفق لفظه واختلف معناه مـن القـرآن المجيـد" للمبرد، وكتاب " ما اتفق لفظه واختلف معناه " لأبي العميثل الإعرابي. ولعل أسماء هـذه الكتب تفسر لنا المقصود بالمشترك اللفظي. وقد أورد أبو العميثل في كتابه مجموعة من الأمثلة التي توضح المشترك اللفظي، مثل لفظ الخليل وتأتي على أربعة أوجه : الخليل : الصديق، والخليل : المحتاج الفقير، والخليل : الأنف، والخليل : القلب.[3]

والمشترك عند المحدثين هو : ما اتحدت صورته واختلف معناه. وقد وجد المشترك في سائر اللغات، إلا أنه وجد بكثرة في لغتنا العربية، وقد كان هناك منكـرون لوجـود المشترك وفي طليعتهم ابن درستويه، فمثلاً يرى أن تعدد المعاني للفظة وجد يعود إلـى العوارض التصريفية التي تعرضت لها هذه اللفظة، فيقال: وجد الشئ وجـدانا إذا عثـر عليه،ووجد عليه موجدة إذا غضب، ووجد به وجداً إذا تفانى بحبه. فهو يـرى أن هـذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شـراً، ولكـن فرقـوا بـين المصادر.[4]

1- ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، 21.

2-السيوطي، المزهر، 369/1.

3 -الإعرابي، أبو العميثل، 1991م، ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق : محمود شاكر سعيد، منشورات نادي جازان الأدبـي، 100.

4-الصالح، دراسات في فقه اللغة، 302 – 303.

وقد أورد أنيس في كتابه دلالة الألفاظ أن الألفاظ التي تعد من المـشترك قليلـة إذا قيست بالألفاظ المترادفة.[1] ويعد المشترك علامة واضحة في لغتنا، وعاملاً من عوامـل تنميتها.[2] فهو دلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى دلالة متساوية كدلالة العين علـى العين الباصرة، والعين التي يجري فيها الماء، والعين النقد والذهب، وغيرها من المعاني التي تحملها لفظة العين.[3]

1- أنيس، إبراهيم، 1963م، دلالة الألفاظ، مكتبة الانجلو المصرية، ط2، 213.
2- شاهين، توفيق محمد، 1980م، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، مطبعة الدعوة الإسلامية – القاهرة، ط1، 15.
3- نهر، هادي، 2002م، الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – عمان – الأردن، ط1، 262.

الفصل الثالث

المصطلحات المعجمية عند المحدثين

1.3 المصطلحات المعجمية الصرفية

1-المجرد والمزيد:- يعد مصطلحا المجرد والمزيد من المصطلحات التي لم ترد عند أصحاب المعاجم القدماء ، مع أنها من المصطلحات التي ساهمت فـي بنـاء المعجـم العربي. إلا أننا نجد هذين المصطلحين في المعاجم الحديثة.

أ-المجرد : جاء في محيط المحيط،المجرد هو خلو الكلمة من الزوائد ، وكذلك جـاء في المنجد.[1] وهو الكلمة التي تكون جميع حروفها الأصلية،مثل كتب،زلزل،دحرج.[2] وفي معجم الطلاب:جرد الفعل أي أزال عنه الحروف الزائدة وتركـه علـى حروفـه الأصلية.[3]

ومع غياب مصطلح المجرد عند علماء اللغة القدامى ، إلا أنهم تحدثوا عنه ،فكان سيبويه أول متحدثٍ عنه، لكن دون أن يذكره بمسماه الحالي ، فيقول :"هذا باب الإضـافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين "، فيقول في هذا الفصل :"وأن شئت حذفت الزوائـد في الاسم ورددته إلى أصله فقلت سمويُ وبنوي..."فالهمزة هنـا زائـدة.[4]وجـاء فـي المقتضب :"هذا باب معرفة بنات الأربعة التي لا زيادة فيها ".[5] وفي الأصول :"باب مـا كان من الأسماء على أربعة أحرف من غير زيادة فيها ".[6]

يتضح مما قاله القدماء من اللغويين أنهم كانوا يتحدثون عن المجرد دون ذكـر المصطلح نفسه ،ولعل ما قاد إلى مثل هذا القول هو استخدام عبارات مثل :لا زيادة فيه

1-البستاني، محيط المحيط، 101، والمنجد في اللغة، 86.

2-عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية،96.

3- صيني، محمد إسماعيل،1991م، معجم الطلاب، مكتبة لبنان –بيروت، (د.ط)، 106

4-سيبويه، الكتاب، 361/3.

5-المبرد، المقتضب، 204/1.

6-ابن السراج، الأصول في النحو، 11/3.

وردته إلى أصله ، من غير زيادة.

ولعل ابن عصفور هو أول من صرح بمصطلح "المجرد" من اللغويين القـدامى ، حيث يقول :"باب أبنية الأسماء "الثلاثي المجرد،الرباعي المجرد،الخماسـي المجـرد".[1] وتبعه في استخدام المصطلح الاسترباذي ، فتحدث فـي كتابـه عـن الفعـل الماضـي المجرد.[2]

وعند علماء اللغة المحدثين :هو الفعل أو الاسم الذي كل حروفه أصـلية، نحـو :"ذهب"،[3] وفي تعبير آخر :هو ما كانت أحرفه كلها أصولاً،لا يمكن إسقاط أي منها لغير علة ، مثل :كتب، وقال، وباع، وأما الحرف الذي يسقط لعلة فلا يعد زائداً، كسقوط الواو في قلتُ"، والياء في :"بعتُ"،[4]وهو الذي حرفه أصلية.[5]

ب- المزيد :- جاء في المعجم الوسيط ،المزيد من الزيادة :وهـو مـا زاد علـى الشيء، وحروف الزيادة في الصرف عشرة حروف تجمع في كلمة :"سألتمونيها "[6] وهو الاسم أو الفعل المشتمل على حروف زائدة علـى حروفـه الأصـلية ، مثـل :ناصـر، منصور،انتصار، واستنصر.[7] وهو كل كلمة دخلتها زيادة على حروفها الأصلية ويسمى متشعباً أيضا لتشعبه من المجرد.[8]

وكما كان هناك غياب لمصطلح المجرد عند عدد من علماء اللغة القدامى وجد هذا الغياب في مصطلح المزيد مع الحديث عنه وعن حروفه.وقد كان سيبويه أول من تحـدث عن المزيد وحروفه، ولكن كما ذكرنا دون أن يذكر مصطلح المزيد، فيقول:"هذا باب علم

1- ابن عصفور، الممتع في التصريف، 1 /60

2- الاسترابازي، شرح شافية ابن الحاجب، 67/1.

3-يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، 165/8.

4-حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، 155.

5-الدجني، عبد الفتاح،1983 م، في الصرف العربي نشأة ودراسة،تقديم : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الفلاح – الـصفاة – الكويت، ط2، 49.

6-أنيس، المعجم الوسيط، 409/1.

7-عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض، 148.

8-البستاني، محيط المحيط، 387.

الزوائد"، وهي عنده عشرة أحرف، وهي الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والنون، والتاء، والسين، والميم، والواو، واللام.[1]

ويعد ابن عصفور أول من ذكر مصطلح المزيد من اللغويين القدامى، فتحدث في كتابه الممتع عن الثلاثي المزيد،[2] ثم تبعه الاستراباذي فتحدث عن أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد.[3]

وعند علماء اللغة المحدثين هو ما اشتمل على بعض أحرف الزيـادة:"سـألتمونيها" نحو:"قاتل"، "استَعلَم"، أو كرر أصلاً من أصولها من دون أن يختص بـأحرف الزيـادة، نحو:"سطّر"، وقد يجتمع نوعا الزيادة (بالتكرير أو بغير التكرير). فـي كلمـة واحـدة، نحو:"تعلّم" فالتاء هنا زائدة، وهي غير مكررة،واللام زائدة،وهي مكررة.[4] وهو ما زادت حروفه عن الأصل نحو:استحسن، وأنكر.[5]

2- **الصرف :** وهو من المصطلحات المعجمية التـي جـاءت عنـد أصـحاب المعـاجم المحدثين، حيث يدرس هذا المصطلح بنية الكلمة وما طرأ عليها من تغيير ، فهـو علـم تعرف أحوال أبنية الكلام أو صيغه. وهو خلاف النحو لأن النحو يختص بـالإعراب، [6] وجاء في المنجد الصرف هو: علم يبحث في صيغ الكلمات وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء. [7] وفي الكافي هو: علم تعرف به أبنية الكلمة واشتقاقها قبـل أن تـدخل فـي التركيب.[8]

1-سيبويه، الكتاب، 4/235-237.

2-ابن عصفور،الممتع في التصريف،1/72.

3-الاستراباذي، شرح شافية بن الحاجب، 1/67.

4-يعقوب، موسوعة علوم اللغة، 8/451.

5-الدجني، في الصرف العربي نشأة ودراسة،49.

6-الكرمي، الهادي، 3 /27.

7- المنجد، 422.

8- الباشا، الكافي، 619.

وفي تفصيل أكثر للمصطلح هو : العلم الذي يتناول دراسة أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء ، كتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء ضروب المعاني كالتصغير والتكسير والتثنية والجمع ، وأخذ المشتقات من المصادر وبناء الفعل للمجهول ، أو تغير الكلمة عن أصل وضعها لغرض آخر غير اختلاف المعاني كالحذف ، والزيادة ، والإبدال ، والقلب. [1]

وقد اكتفى صاحب البستان بقوله : الصرف هو أحد آداب اللغة. [2] فهو لم يفصل بالمقصود به. أما في أقرب الموارد فالصرف على قسمين : القسم الأول يقول فيه : هو مصدر وعلم معروف ، فمن خلال هذا الجزء نستشف أنه يتحدث عن العلم الذي يدرس بنية الكلمة ، وفي القسم الثاني يقول : وهو عند النحاة التنوين ، وقيل التنوين والجر. [3] وهو ما عبر عنه القدماء بقولهم : ما ينصرف وهو ما يقبل التنوين والجر، والذي جعل له سيبويه بابا فيقول : " هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف "، يقول : " اعلم أن أفعل إذا كانت صفة لم تصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذهب وأعلم، قلت فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال : لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال...، نحو : أخضر، وأحمر، وأسود ".[4]

ولا نجد الصرف عند أصحاب المعاجم القدماء بالمعنى الذي جاء به عند أصحاب المعاجم المحدثين، ففي لسان العرب : " الصرف أن يصرف الفعل الثاني على معنى الفعل الأول، قال أو هذا معنى قولنا إن الفعل الثاني يخالف الأول،وأما انتصابه بالصرف فخطأ لأنه لابد له من ناصب مقتضب له لأن المعاني لا تنصب الأفعال وإنما ترفعها،

1- عباده، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض، 180.

2- اللبناني، البستان، 602.

3- الشرتوني، اقرب الموارد، 645/1.

4- سيبويه، الكتاب، 193/3.

قال: والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الاسم، وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى لمضارعة الفعل للاسم، وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين.[2]وفي تاج العروس التصريف في الكلام :اشتقاق بعضه من بعض. [1]

وقد أورد المبرد في المقتضب باباً أسماه :" الظروف من الأمكنةوالأزمنة ، ومعرفة اسمها، وتمكنها ، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف. ويقال من الصرف "[3] والذي يتضح من خلال حديثه في هذا الباب أنه كان يقصد بالصرف : إجراء الكلمة بالتنوين.وفي شافية ابن الحاجب الصرف هو : علم بأصول تعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب. [4]

وقد جاءت المواضيع الصرفية كالتصغير والنسب والاشتقاق متناثرة في كتب اللغويين القدامى دون وضعها تحت مسمى " الصرف " ، فهم لم يتناولوا الصرف مصطلحاً ، بينما تناولوا مواضيعه. وذكر الجرجاني أن الصرف هو : علم يعرف به أنواع الكلم من حيث الإعلال. [5]

وقد كان هناك مصنفات خاصة بالتصريف، ومن هذه المصنفات: " الممتع في التصريف " لابن عصفور، " ودقائق التصريف " لابن المؤدب، و" شرح المراح في التصريف " للعيني، و " المبدع في التصريف " لأبي حيان الأندلسي. ومن المصنفات الحديثة : " المغني في تصريف الأفعال " لمحمد عبد الخالق عضيمة، و" أبنية الصرف في كتاب سيبويه " لخديجة الحديثي، " والمغني في علم الصرف " لعبد الحميد السيد، وغيرها الكثير مما ألف في هذا الموضوع.

1- ابن منظور، لسان العرب، 189/9.

2- الزبيدي، تاج العروس، 20/24.

3- المبرد، المقتضب، 328/4.

4- الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1/1.

5- الجرجاني، التعريفات، 151.

3- الاشتقاق: وهو صوغ كلمة من أخرى حسب قوانين الصرف[1]. وفي الهادي هـو: أخذ شيء من شيء آخر يناسبه من قريب أو من بعيد، كاشتقاق كلمة من كلمة أخرى [2]. وهو أن تنزع كلمة من كلمة أخرى علـى أن يكون ثمـة تناسـب بينهمـا فـي اللفـظ والمعنى [3]. وهو الاسم المأخوذ من غيره مثل : ضارب ومضروب وضـراب ،كلهـا مأخوذة من (ضرب) والمشتق أنواع : اسم فاعل ، وصيغة مبالغة ، واسم مفعول ، اسـم تفضيل ، والصفة المشبهة ، واسما الزمان والمكان ، واسم الدلالة [4].

ويعد سيبويه أول من ذكر مصطلح الاشتقاق ، إلا انه لم يبين ماهيته ، فيقول : " هذا باب ذكر معنى لَبيك وسعديك وما اشتقا منه ".[5]. وفي موضع آخر يقول:"وهـذا بـاب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليس فيها من لفظها "[6]. أما الأصـمعي فقـد صنف فيه كتاباً أسماه : " اشتقاق الأسماء " أورد فيه أمثلة توضح الاشتقاق في الأسماء ، ومما أورده : مصطلح مِرداس : فهي مشتقه من الردس ،والـردس : ضـرب الجبـل بالمعول ، والصخرة العظيمة "[7]

كما جاء هذا المصطلح عنـد المبرد، فيقول:" هـذا باب اشتقاقـك للعـدد اسم فاعل، كقولك هذا باب ثانـي اثنين، وثالث ثلاثـة ورابـع أربعة " [8]وفي موضع آخـر يقول: "هذا باب ما اشتق من الفعل "[9]، وقد ألف ابـن السراج كتاباً بعنوان :"رسالة الاشتقاق "،

1- أنيس، المعجم الوسيط، 1 / 489، (شق)
2- الكرمي، الهادي، 2 / 487.
3- المعجم العربي الأساسي، 15.
4- عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض، 174.
5- سيبويه، الكتاب، 1 / 353.
6- المصدر السابق، 4 / 87.
7- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، 1980م، اشتقاق الأسماء، حققه وقدم له وصنع فهارسه : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر،82.
8- المبرد، المقتضب، 2 / 179.
9- المبرد، المقتضب، 3 /325.

وفي هذا الكتاب يجيب المؤلف عن مجموعة من الأسئلة تختص بالاشـتقاق [1]. أمـا الاشتقاق عند ابن دريد والذي ألف كتاباً يحمل عنوانه هذا المصطلح فهو : أخذ كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى[2]. وعند الجرجاني الاشتقاق هو : نزع لفـظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً ، ومغايرتهما في الصيغة [3].

وجاء مصطلح الاشتقاق عند السيوطي عندما تحدث عـن أنواعـه : الاشـتقاق الأكبر : وهو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد. والأصغر وهو : إنشاء مركب من مادة يدلّ عليها وعلى معناه [4]، كما جاء هذا المصطلح عند الأنباري فـي كتابـه الإنصاف ، حيث تحدث عن أصل اشتقاق الاسم فيقول : " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من (الوسم) – وهو العلامة – وذهب البصريون إلى انه مشتق من الـسمو – وهو العلو – "[5]، كما تحدث عن أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المـصدر : " ذهـب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل فرع عليـه ، نحـو : " ضـرب ضـرباً ، وقـام قيامـاً ، وذهـب البصريون إلـى أن الفعـل مشتق من المـصـدر وفـرع عليه "[6]، والاشتقاق: هـو اقتطـاع فرع مـن أصـل يدور فـي تصاريفـه حروف

1- لمعرفة هذه الأسئلة انظر ابن السراج، أبو بكر محمد الـسري، (د.ت)، رسـالة الاشـتقاق، تحقيـق : محمـد علـي الدرويش،(د.ط).

2- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، 1991م، الاشتقاق،تحقيق : محمد عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، ط1، 26

3- الجرجاني، التعريفات، 37.

4- السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين،1980م، همع الهوامع، تحقيق وشرح : د. عبدا لعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت، 2 / 230.

5- الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبدا لله، 1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان،ط1، 17/1.

6- المصدر السابق، 1/ 217.

ذلك الأصل، وقيل : هو أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع التناسب في المعنى [1].

ويرى حلمي خليل أن الاشتقاق من أهم طرق نمو العربية و إمدادها خـلال تاريخهـا الطويل بالجديد من الألفاظ ، كما يتيح الاشتقاق للمتكلمين بالعربية صـوغ المفـردات حسب القواعد [2].

والاشتقاق في الدراسات اللغوية: هو قدرة اللغة على توليد كلمة أو أكثر من كلمة أخرى تمثل الجذر الأساسي بما يشتق منها ، كاشتقاق : كتب ، كاتب ، مكتوب ، كتاب، كتوب، مِكتاب ، كتَب ، كتّاب من (كتابه) [3] ، وهو عملية استخراج لفظ من لفـظ ، أو صيغة من أخرى [4].

4-المصدر: جاء فـي المعجم الوسيط المصدر: صيغـة اسميـة تـدلّ علـى الحـدث فقط.[5] وفي الهادي هو: صيغة الفعل التي تدل على الحدث مثل الـضرب فإنـه عمـل الضارب. [6] وجاء المصطلح أكثر تفصيلاً في الكافي، فهو : اللفظ الذي يدل على حالـة أو حدث من غير زمان، وقد يعمل عمل فعله، وهو أصل المشتقات فمنه يـشتق الفعـل الماضي، ومن الماضي المضارع، ومن المضارع الأمر، إلاّ أن مصدر الأفعال المزيـدة يشتق من الماضي.[7] وبهذا القول يكون صاحب الكافي متأثرا بالمذهب البصري الـذي يرى أصحابه أن أصل المشتقات المصدر. والمصدر هو : اسم الحدث الجـاري علـى الفعل (أي الذي توافق حروفه فعله)، وليس علماً ولا مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة.[8]

1- الحيادرة، مصطفى طاهر، 2003م، من قضايا اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، اربد – الأردن – (د.ط)،161.

2- خليل، المولّد في العربية، 87.

3- حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، 234.

4- أنيس، من أسرار اللغة، 62 ، الزيدي، فقه اللغة العربية، 296.

5- أنيس، المعجم الوسيط، 510/1،(صدر).

6- الكرمي، الهادي، 17/3.

7- الباشا، الكافي، 937.

8- عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض، 177.

أما في المعاجم القديمة فقد ورد مصطلح المصدر، إلاّ أنه لم يكن موضحاً كمـا هـو عند المحدثين، فقد جاء في التهذيب : قال الليث : المصدر أصل الكلمة التي تصدر عنهـا صوادر الأفعال، فتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذّهاب، والسمع والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذهب ذهاباً، وسمِع سماعاً، وحفِظ حفظاً.[1] والذي يفْهم من قوله أنه يرى أن المصادر هي الأصل في المشتقات.

وكان سيبويه–كما اعتدنا عليه– أول من ذكر مصطلح (المصدر) في كتابـه، حيـث يقول: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حِيناً لسعة الكلام والاختصار"، ويفصل ذلك بقوله: " وذلك قولك: متى سير عليـه ؟ فيقول: مقـدم الحاج، وخفوق الـنجم، وخلافـة فـلان، وصلاة العصر. فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكـلام والاختصار ".[2]

كما ورد هذا المصطلح عند المبرد إذ ورد عنده :"هذا بـاب مـصادر الأفعـال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلها، والاحتجاج لذلك، وذكر أبنيتها"، يقول: " أما ما كان من ذوات الأربعة فإن الفعل منه يكون على (فَعْلَلَ) ماضياً ، ويكون مستقبله علـى (يُفعلِـل). ومصدره على (فَعلَلة) و(فِعلال)؛ نحو (دحرجته دحرجة)، و(هملج الدابة هملجةً) "[3].

وقد جاء مصطلح المصدر عند ابن خالويه عند إعرابه لقولـه تعـالى :"إن إلينـا إيابهم" [4] ، فيقول :" إياب " نصب بأن ، والهاء والميم جـر بالإضـافة أي رجُـوُعهم، والمصدر آب يؤوبُ إياباً فهو آئب "[5]. وقد تحدث الأنباري عن مسألة أصل الاشـتقاق، الفعل هو أو المصدر ؟ فيقول: " ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعـل وفَـرع عليه نحـو: (ضرب ضرباً ، وقام قياماً)، وذهب البصريون إلـى أن الفعل مشتق مـن

1- الأزهري، تهذيب اللغة، 135/12، ابن منظور، لسان العرب، 446/4، (صدر)، الزبيدي، تاج العروس، 300/12، (صدر).

2- سيبويه، الكتاب، 1 / 222.

3-المبرد، المقتضب، 2 / 93.

4-الغاشية : 25.

5-ابن خالويـه، أبـو عبد الله الحسـين بن أحمد، 1985م، إعراب ثلاثين سورة مـن القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال – بيروت – لبنان، (د. ط)، 72.

المصدر وفَرع عليه ". [1]

وفي المزهر: المصدر من تفاعل يتفاعل مضموم العين إلا ما روي في هذا وهـو تفاوت، فإن أبا زيد حكى في مصدره تفاوتاً وتفاوتاً [2]، وجاء في كشاف اصـطلاحات الفنون أن المصدر يطلق على المفعول المطلق، ويسمى حدثاً وحدثاناً وفعلاً، ويطلق أيضاً على اسم الحدث الجاري على الفعل أي اسم يدل على الحـدث مطابقـاً كالـضرب ، أو تضمناً كالجلسة ، والجِلسة. [3]

والمصدر هو: الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه [4]، وهو ما يصدر عن الفعـل نحو : نصر ينصر ، أو شبه الفعل ، نحو ناصر ومنصور. [5]

وفي الدراسات اللغوية الحديثة المصدر هو: اللفظ الدال على معنى مجـرد غيـر مرتبط بزمن ، والمتضمن أحرف فعله لفظاً، نحو: " عَلِم عِلْماً "، أو تقديراً ، نحـو: " قاتل قتالاً " (أصلها قيتالاً والياء موجودة تقديراً) ، أو معوضاً مما حـذف بغيـره ، نحو: " وثق ، ثقة ". ويسمى أيضا : الأحداث، وأحداث الأسماء، واسم الحدث، واسـم الحدثان، اسم الفعل، والاسم الفعل، واسم المعنى، والحدث، والحـدث الجـاري علـى الفعل، والفعل، والمثال، والمصدر الحقيقي، والمـصدر العـام، والاسـم، والمـصدر الصريح، والمصدر الأصلي [6]، والمصدر هو: ما دل على أبنية أو صيغ يستفاد بهـا الدلالة على الحدث أو المعنى المجرد المفهوم من الفعل ؛ نحو: النزول، والوقـوف ،و الفرح ، و السرور ، و الفصاحة [7].

1- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1 /217.

2-السيوطي، المزهر، 2 / 73.

3-التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 2 / 1556.

4-لجرجاني، التعريفات، 245.

5-الشيرازي، حسن،1981م، الاشتقاق، مؤسسة الوفاء – بيروت - لبنان، ط2، 16.

6 يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، 8 / 478.

7- السيد، المغني في علم الصرف، 185.

ويرى تمام حسان أن المصدر حين يدخل في علاقات كالإسناد والتعدية يفيد معنى الزمن بحسب القرينة، وحين يدخل المصدر في هذه العلاقات السياقية ، إما أن يكـون على معنى الإنشاء وإما أن يكون على معنى الإضافة. فيقول : إنه إذا كان على معنـى الإنشاء صار شبيهاً بالأمر من مادته الاشتقاقية فيصير " ضرباً زيداً " ، وان كان على معنى الإضافة فإن المصدر يحتمل الماضي والحال والاستقبال ومثال ذلك أن نقول : " أعجبني ضرب زيد عمراً " فيدل على المضي بقرينة " أعجبني ". [1]

وقد أخذ مصطلح المصدر في الاستقرار عند نحاة القرن الرابع الهجري ، والتغيير الذي يعتريه لا يتعدى حدود الشرح والتفسير [2].

لعل ما تقدم من دراسات حول " المصدر " يقودنا إلى القول بأن المصدر في بدايـة أمره لم يكن واضحاً ، فلم يدرس مصطلحاً وإنما جاء في ثنايا أمور أخرى ، أمـا فـي الدراسات الحديثة فبدأت أموره تتكشف وتتضح من خلال دراسته مـصطلحاً وتوضـيح مفهومه.

2.3 المصطلحات المعجمية النحوية

5- الـصفة : وقد كان هناك خلطٌ بينها وبين مصطلح النعت كما كان هناك خلطٌ بـين كثير من المصطلحات اللغوية، فيرى صاحب الهادي أن الصفة أقل ثبوتاً من النعت لأن الصفة تكون طارئة وتزول، وأما النعت فملازم [3]. وهي ما دل على حالة علقت على ذات وهي خمسة أنواع: اسم فاعل، واسم مفعول، والصفة المشبة، وأفعـل التفـضيل، وأمثلة المبالغة [4].

---

1 - حسان، تمام، 1994م، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، (د. ط)، 254.

2-شحاته، محمد عبد الوهاب، (د. ت)، المصدر الثنائي في العربية دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، (د. ط)، 19

3-الكرمي، الهادي، 4 / 495.

4-المنجد، المقدمة.

جاء في الكتاب لسيبويه :"هذا باب ما ينتصب فيه الصفة، لأنه حال وقـع فيـه الألف واللام"[1]، وفي موضع آخر يقول:"هذا باب ما يكون من الأسماء صـفه مفـرداً وليس بفاعل ولا صفة تشبه الفاعل كالحسن وأشباهه"،فطرح أمثلة على ذلـك قولنـا: مررت بحيةٍ ذراع طولها،مررت بثوب شبح طوله، ومررت برجل مائـة إبلـه فهـذه صفات [2]. وفي أحد أبوابه نجده يفصل بين الاسم والصفة فيقول : " هذا باب ما بنـت العرب من الأسماء والصفات والأفعال " [3]، فهو لم يضع الصفة تحت الأسـماء.كمـا أورده المبرد بقوله: " هذا باب الصفة التي تجعل ما قبلها بمنزلة شيء واحـد فيحـذف التنوين من الموصوف "، ومن ذلك قراءة بعض القراء " قل هو الله أحد الله الصمد "[4]، فقد حذف التنوين هنا [5]. وقد وُجِد مصطلح الصفة عند ابن يعيش ، فالصفة عنـده: " لفظٌ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو فـي شيء من سببه وذلك المعنى عرض للذات لازم له " ، ونجده يؤكـد علـى أن النعـت والصفة شيء واحد بقوله : النعت والصفة واحد [6].

وقد استخدم ابن السراج الصفة والنعت بالمعنى نفسه ، فمن قوله: "النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته ،ونعت النكرة نكرة والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه خفضه، وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفـة، لأن المعرفة كان حقها أن

1- سيبويه، الكتاب، 1 / 397.
2- المصدر السابق، 2 /28.
3- المصدر السابق، 4 / 242.
4- الإخلاص : 1.
5- المبرد ، المقتضب، 2 / 311 – 313.
6- ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 46.

تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى صفة"[1]وعند الجرجاني الصفة هي :الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو:طويل وقـصير ،وعاقـل وأحمق وغيرها. ويعرفها أيضاً بقوله:هي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها.[2]

وفي كشاف اصطلاحات الفنون الصفة هي: بيان المجمل وبيان الأهلية للـشيء وبيان معنى الشيء ،وتطلق على النعت أيضاً.[3] وقد عرف صاحب الكـشاف النعـت بقوله: النعت بالفتح وسكون العين هو لغة الصفة.وقيل النعت لا يستعمل إلا في المـدح والصفة تستعمل فيه في الذم أيضاً.[4]

ولم يفرق ابن هشام بين الصفة والنعت ،فنجده يدمج بينهما في الحديث : "والنعت هو تابع مشتقٌ أو مؤول به يفيد تخصيص متبعه أو توضيحهُ أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه ،ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب، و في التعريـف والتنكيـر، ولا يكون أخص منه، فنحو:"بالرجل صاحِبِك" بدل ،فنحو"بالرجل الفاضل" نعت"ويتابع حديثه عن النعت فيقول:"ويجب عند جماهير النحويين كونُ الموصـوفِ إمـا أعـرف مـن الصفة،أو مساوياً لها،فلا يجوز أن يكون دونها ، فالأول: كقولك:"مررتُ بزيدٍ الفاضـل "فان العلم أعرف من المعرف باللام،والثاني نحو:"مررتُ بالرجـل الفاضـل " فأنهمـا معرفان باللام، والثالث نحو:"مررتُ بالرجل صاحِبِك"فصاحِبِك بدلٌ ". [5]

---

1 - ابن السراج، الأصول في النحو، 2 /23

2-الجرجاني، التعريفات، 151

3-التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1078/2

4-المصدر السابق، 1711/2

5-ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري، 1988م، شرح شذور الذهب في معرفـة كـلام العـرب، تحقيـق : ح.الفاخوري، دار الجيل – بيروت، ط1، 459.

وجاء في المصطلح النحوي لعوض القوزي أن الكوفيين استخدموا مصطلح الصفة والمحل ليعبروا بهما عن المفعول فيه[1]كما يقابل مصطلح الصفة عند الفراء حروف الجر عند البصريين ، بينما كان الكسائي يطلق مصطلح الصفة على ما يسمى ظرفاً،[2]والصفة في النحو هي :النعت.[3] نستطيع أن نقول من خـلال مـا تقـدم أن الـصفة والنعـت مصطلحان مترادفان، بالرغم من الفوارق التي وضعها اللغويون.

3.3 المصطلحات المعجمية الدلالية:

6- السماع والقياس:- وهما من المصطلحات التي أوردها أصحاب المعاجم المحـدثين، ولم نجدها عند سابقيهم من أصحاب المعاجم.

أ- الـسماع :-جاء في المعجم الوسيط السماع هو خلاف القياس ، وهو ما يسمع مـن العرب الخاص مستعجل، ولكن لا قياس عليه.[4] وفي تعبير آخر هو الجـاري علـى ألسنة الناس يُستَمع من العرب، ولا يكون على قياس.[5]

وقد وجد مصطلح "السماع"عند اللغويين القدامى، فقد أورده ابن جني في خصائصه في غير موضع ، فيقول :"هذا باب تقاود السماع وتقارع الانتزاع" [6] ، كما ذكره في باب الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع.[7] وقد أورده الأنباري، إلاّ أنه قد أطلق عليـه مصطلح "النقل" وهو عنده الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حـد القلة إلى حد الكثرة.[8]

1-القوزي، عوض حمد، 1981م، المصطلح النحوي ونشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمـادة شـؤون المكتبـات – الرياض، ط1، 140.

2-المصدر السابق، 177.

3- يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية،150/6

4-أنيس، المعجم الوسيط،449/1، (السّمعُ). وانظر :اللبناني، البستان، 518، (سمع).

5-لكرمي، الهادي، 387/2، (سمع).

6-ابن جني، الخصائص،101/1.

7-ابن جني، الخصائص، 19/2.

8-الأنباري، أبو البركان عبد الرحمن كمال بن محمد، 1971م، الإعراب في جدل الإعراب ولُمعُ الأدلة، قدم لهما وعني بتحقيقهمـا : سـعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت، (د.ط)، 81.

وفي التعريفات للجرجاني ورد مصطلح سماعي :وهو ما نسب إلى السماع ، وفي الاصطلاح مالم يذكر فيه قاعدة على جزئياته.[1] كما ذكره السيوطي في المزهر في قوله :"تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتقي المظنون".[2] وقد عرفه في الاقتراح بقوله :"وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين. نظماً ونثراً عن مُسلم أو كافر، فهذه ثلاثة لا بد في كل منها من الثبوت ".[3]

ب- **القياس :** وهو رد الشيء إلى نظيره،[4] وفي الهادي هو ما يقاس به أو القاعدة التي يبني عليها، ومنه قياس تصريف الفعل وقياس ضبط المجموع أو الصفات في اللغة، وهو مقابل السماع، وجمعه أقيسة.[5]

وقد جاء هذا المصطلح عند اللغويين القدامى ،فكان أول من أورده سيبويه عندما قال:"هذا باب مجرى أي مضافاً على القياس "،فمما قاله :"وذلك قولك : اضرب أيهم هو أفضلُ ، واضرب أيهم كان أفضلَ، وأضرب أيهم أبوه زيد. جرى ذا على القياس لأن "الذي " يحسن هاهنا ".[6] وفي موضع آخر يقول:"هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس"[7] كما ذكره المبرد في قوله :هذا باب ما يُحقر على القياس لا على المستعمل".[8] وجاء في الأصول في النحو: "باب ما غُيرَ في النسب وجاء على غير

1- الجرجاني، التعريفات، 138.

2- السيوطي ،المزهر ،137/1.

3-السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1998م، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1، 81.

4-أنيس، المعجم الوسيط، 770/2.

5-الكرمي، الهادي، 584/3.

6-سيبويه، الكتاب، 403/2.

7-سيبويه، الكتاب، 339/3.

8-المبرد، المقتضب، 255/2.

هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وهو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. [1]

وفي الدراسات الحديثة القياس هو : استنباط مجهول من معلوم.[2] وهـو حمـل مالم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الـذاكرة، وحفظتـه ورعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سمعت.[3]

إذاً فمصطلح القياس لم يكن مصطلحاً حديثاً فقد وجد عند اللغويين القـدامى، إلاّ أن العناية به كانت أكبر عند المحدثين، وقد أفردوا له المؤلفات ومنها : كتاب "القيـاس في النحو العربي نشأته وتطوره " السعيد الزبيدي ، وكتاب "القياس النحـوي " لمفتـاح رجب الخلاّب.

7- المعرب والـدخيل : لم يفرق كثير من اللغويين القدامى والمحدثين بين مـصطلحي المعرب والدخيل، فقد خلطوا بينهما، وهذا ما سوف نبينه في هذه الدراسة.

أ- المعرب : في المعجم الوسيط التعريب هو : صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية. [4] والمعرب هو : لفظ أجنبي نقل إلى العربيـة بلفظه مصوغا في صيغ عربية.[5] وهو : ما استعمله العرب من كلام أهل الأعجميـة كالدرهم. [6]

ويعد سيبويه أول من تحدث عن الألفاظ المنقولة من الأعجمية إلـى العربيـة ، فيقول في باب ما أعرب من الأعجمية : " اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية

1- ابن السراج، الأصول في النحو، 80/3.

2- الجرجاني، التعريفات، 205.

3- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، 1984 م، رسالتان في اللغة "منازل الحروف، الحدود في النحو"، حققها وعلق عليهـا وقدم لها : إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان، (د.ط)، 66.

4-الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمعُ الأدلة، 93.

5-أنيس، إبراهيم، 1975م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 8.

6- المخزومي، مهدي، 1964م، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، ط1، 20.

ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم وربما لم يلحقوه، "[1] والمعـرب عند الجواليقي هو : ما تكلمت به العرب من العـرب الأعجمـي، [2] وفـي كـشاف اصطلاحات الفنون، المعرب هو : لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناء على ذلك الوضع [3].

وفي الدراسات الحديثة نجد أن هناك من المحدثين من أطلق على الألفاظ التـي نقلت من الأعجمية إلى العربية مصطلح (الاقتراض) ، فقد تحدث كاصد الزيدي فـي كتابه (فقه اللغة العربية) عن التعريب أو الاقتراض فيقول : " وقد أدى كثرة استعمال الناس لهذه الألفاظ المقترضـة، وتطاول الزمن عليهـا في كلامهـم، وصوغ أكثرهـا بأساليب العربية و أوزانها، إلى أن تصبح جزءاً من العربية، وربما تنوسـي أصـلها الأجنبي، ويطلق العرب هذا النوع من الألفاظ اسم (المعرب)، وهو: الـذي طوعتـه العرب بألسنتها ، وغيرت فيه بالزيادة أو النقصان و الإبدال فـي الأصـوات ليجـري بحسب أبنيتها ، ويوافق أصواتها، حتى يغدو على صـورة شـبيهة بـصورة الألفـاظ العربية[4]. وهو كل كلمة أدخلت في كلام العرب. والمعرب عند إبراهيم هو : كل كلمة أعجمية شاعت عند العرب القدماء فغيروا فيها بإبدال بعض حروفها، أو الاقتـصاص من أطرافها، وتغير موضع النبر منها حتى تصبح علـى صـورة شـبيهة بالكلمـات العربية[5].

1- سيبويه، الكتاب، 33/4.

2- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن احمد بن محمد بن الخضر، 1998م، المعرب من الكلام الأعجمـي علـى حـروف المعجم، وضح حواشيه وعلق عليه : خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1، 5.

3- التهاونوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1582/2.

4- الزيدي، فقه اللغة العربية، 32.

5- أنيس، من أسرار العربية، 125.

وينقل الكاروري رأياً للشيخ طاهر الجزائري في التعريب والمعرب يقول فيه : " التعريب نقل الكلمة من العجمية إلى العربية، والمعرب هو: الكلمة التي نقلت من العجمية إلى العربية سواء وقع فيها تغيير أم لا، غير أنه لا يأتي التعريب غالباً إلا بعد تغيير ما في الكلمة "[1]، وهو اللفظ الأعجمي الذي دخل اللغة العربية وأصبح من ألفاظها بعد تغييره، غالباً بالزيادة أو القلب [2]. المعرب : لفظ مقترض من اللغات الأجنبية وضع في الصيغة والقوالب العربية [3].

والتعريب هو دخول ألفاظ أجنبية إلى اللغة العربية ثم اعتراها التحريف أو التعديل أو الحذف أو الزيادة ولكن بقي معظمها كما كان في الأجنبية، ومن أقدم هذه الألفاظ لفظ الديوان والذي دخل من الفارسية إلى العربية [4].

ب- الدخيل :- وهو كل كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه،[5] وفي الهادي هو: الكلام الذي دخل لغة العرب وهو غير عربي الأصل، والكلمة منه دخيلة،[6] وجاء في البستان الدخيل : كل كلمة أعجمية أُدخلت في كلام العرب كالديوان والدرهم وغيرهما،[7] وهو: كل كلمة أجنبية أُدخلت في اللغة.[8]

وعند اللغويين القدامى الدخيل هو : ما دخل اللغة العربية من لغات أخرى دون أن يكون فيه قصد التغيير أو الإلحاق بالعربي، أما المعرب ففيه إرادة التعريب إلحاقه بالعربي.[9]

1- الكاروري، عبد المنعم محمد الحسن، 1986 م، التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر، دار جامعة الخرطوم للنشر، (د. ط)، 83.
2- يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، 543/8.
3- خليل، حلمي ، 1985م، المولد في اللغة العربية، دار النهضة العربية – بيروت، ط2، 202.
4- واويل، مصطفى سعيد، 2000م ، الموجز في تطور اللغة العربية، ط1 ، 126.
5- أنيس، المعجم الوسيط، 275/1 ،(دخَلَ).
6- الكرمي، الهادي، 18/2.
7- اللبناني، البستان، 42.
8- المعجم العربي الأساسي، 442.
9- المحبي، الأمين بن فضل الله، 1994م، قصد السبيل فيها في اللغة العربية من الدخيل، تحقيق وشرح : عثمان محمود الصّيني، مكتبة التوبة – الرياض، ط1 53/161.

وعند المحدثين الدخيل لفظ دخل العربية من اللغات الأجنبية بلفظه أو بتحريـف طفيف في نطقه،[1] وعند أنيس الدخيل هو : الكلمات الأجنبية التي بقيت على صورتها الأصلية،[2] وهو: ما دار من الألفاظ في المجتمع العربي ورسخ بشكله ولفظه وحروفه وإن اعتراه بعض الانحراف والتغيير في نطقه وحروفه،[3] وهو: كل لفظ أجنبي انتقل إلى العربية من لغة أخرى، طرأ عليه تغيير في شكله أو معناه، أو لم يطرأ عليه شيء من ذلك،[4] وفي تعبير آخر هو: من الكلام ما لم يخضع للنظام الصوتي، أما المعـرب فهو ما خضع له.[5]

وهو: كل ما دخل في اللغة العربية من اللغات الأعجمية، سواء أكان ذلـك فـي عصر الاستشهاد أم بعد، وسواء خضع عند التعريب للأصوات والأبنية العربية أو لـم يخضع ، وسواء كان نكرةً أو علماً،[6] والدخيل في علم اللغة هو : اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية.[7]

إذاً فقد كان هناك خلطٌ بين مصطلحي(المعرَب والدخيل) عند علمـاء اللغـة القدماء والمحدثين، إلا أننا نستطيع أن نفرق بينهما بأن اللفظ المعرب ما يكون التغييـر فيه واضحاً ، أما الدخيل فلا يكون فيه ذلك التغيير الواضـح، فنـستطيع أن نقـول أن التغيير شرط من شروط المعرب، وهو ليس كذلك في الدخيل.

وقد نقل السيوطي عن الجواليقي قوله :"ويطلق على المعرب دخيلاً، وكثيراً مـا يقع ذلك في كتابي العين والجمهرة".[8]

1- خليل، المولد في العربية،202.
2- أنيس، من أسرار العربية، 125.
3- واويل، الموجز في تطور اللغة العربية، 132
4- الكاروري، التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر، 69.
5- خسارة، ممدوح، 1994، التعريب والتنمية اللغوية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، ط10، 185.
6- بحوث ندوة ظاهرة الضعف اللغوي في المرحلة الجامعية، 1997، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، (د.ط)، 354/3.
7- يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، 406/5.
8- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 269/1.

وجاء في كتاب فقه اللغة لكاصد الزيدي أن هناك من جعل الفارق بين المعـرب والدخيل زمنياً يتعلق بالعصور، فالدخيل ما أخذته العربية من لغة أخرى فـي مرحلـة متأخرة من حياتها عن عصر العرب الخُلَّص الذين يحتج بلسانهم، سواء أكانت الكلمـة الدخيلة قد أخذت كما هي أم بتغيير طفيف فيها، على حين يجعل المعرب اللفظ الـذي استعارته العرب الخُلص في عصر الاحتجاج باللغة، واستعملوه في لسانهم، وقد رفض الزيدي هذا الرأي في التفريق بينهما، فهو يرى أن مدار الأمر في الفرق بينهما يعتمـد على طبيعة اللفظ وصورته، إن كان قد غُيرت أم بقيت على حالها، وليس للزمن دخـل في ذلك.[1]

8- المولّد : وهو كل لفظ كان عربي الأصل ثم تغير في الاستعمال، وهو أيـضا اللفـظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية، [2] وفي أقرب الموارد المولّد هو : ما لم تستعمله العرب في الجاهلية فيما استعمله المحدثون، [3] وهو كل لفظ كان عربي الأصل ثم غيرته العامة بهمز أو تسكين أو تحريك [4].

وجاء في محيط المحيط مصطلح المولّدين : " رجل مولّد أي عربي غير محـض، وكلام مولّد كل لفظ كان عربي الأصل ثم غيرته العامة بهمز أو تسكين أو تحريـك، [5] ويرى صاحب الكافي أن الكلام المولّد هو : العربي غير الخالص، [6] ولعل هذا القـول يتنافى مع ما قاله سابقوه في أن المولّد هو: الكلام العربي الأصل.

1- الزيدي، فقه اللغة العربية، 314.
2- أنيس، المعجم الوسيط، 1056/2.
3- الشرتوني، أقرب الموارد، 14/1.
4- اللبناني، البستان، 1252.
5- البستاني، محيط المحيط، 985.
6- الباشا، الكافي، 989.

وفي لسان العرب : وإنما سمي المولّد مولّداً إذا استحدثه ولم يكن في كلامهم فيما مضى، [1] وكلام مولّد وحديث مولّد أي : ليس من أصل لغتهم.[2]

ويعد ابن رشيق القيراوني من أوائل اللغويين القدامى الذين ذكروا مصطلح المولّد في مصنفاتهم، ففي كتابه العمدة يقول : " كل قديمٍ من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : لقد حسن هذا المولّد حتى لقد هممت أن آمر صِبياننا بروايته يعني شعر جرير والفرزدق، فجعله مُولّداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعد الشعر إلاّ ما كان للمتقدمين". [3]

وفي كشاف اصطلاحات الفنون، المولِد هو : لفظ استخدمه المولّدون من اللغة الأصلية مع شيء من التصرف وليس مستعملاً في كلام العرب.[4] وعند السيوطي هو: ما أحدثه المولّدون الذين لا يحتج بألفاظهم؛ والفرق بينه وبين المصنوع أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح، وهذا بخلافه.[5]

ويرى حلمي خليل أن لفظ المولّد أطلق أولاً على الأشخاص الذين وجدوا بين العرب الخاص ثم اتسع استعماله فأطلق على الكلام المحدث الذي اعتبره اللغويون القدماء غير أصيل في العربية، فبذلك أصبح اللفظ مرتبطاً بطبقة من الناس من ناحية ومن ناحية أخرى بنوع من الكلام، [6] والمولّد هو: لفظ عربي الأصل أعطي مدلولاً جديداً عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو نقل الدلالة ولم يعرفه العرب الفصحاء بهذا المعنى، وقد أضاف بعضهم ما عرب بعد عصر الاحتجاج إلى المولّد.[7]

1- ابن منظور، لسان العرب، 469/3، (ولد).

2- الزبيدي، تاج العروس، 329/9، (ولد).

3-القيراواني، أبو على الحسن بن رشيق، 1988م، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد قزقزان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط1، 197.

4-التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1671/2.

5-السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 304/1.

6-خليل، المولد في اللغة، 156.

7-المصدر السابق، 189.

والمولّد في الاصطلاح اللغوي: ما يعود زمانـه إلى ما بعد منتصف القرن الثاني الهجري، أي إلـى ما بعد عصر الاحتجاج * فهو اللفظ الذي استعملـه المولدون علـى غير استعمال العرب.[1] وهو لفظ عربي الأصل نقلت دلالته إلى معنى لم يعرفه العـرب القدماء، [2] ولم تكن كلمة مولّد من الصفات الحميدة عند القدماء عامة.[3]

ويوضح إبراهيم أنيس العلاقة بين المولّد وتطور الدلالة، فيقول : " إن الإنسان يعمد إلى الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة فيحي بعضها، ويطلقه على مستحدثاته ملتمساً في هذا أدنى ملابسة. وهكذا وجدنا أنفسنا أمام ذلك الفوج الزاخر من الألفـاظ القديمة الصورة الجديدة الدلالة : كالمدفع والقنبلة والدبابة واللغم والطيـارة والطـراد والسيارة والبريد والقاطرة،....، وغير ذلك من آلاف الألفاظ التي أحياهـا النـاس أو اشتقوها، وخلعوا عليها دلالات جديدة تطلبتها حياتهم الجديدة. ويتابع قوله : وقد تكون الدعاية السياسية أو الاقتصادية حافزاً كبيراً لتوليد تلك الألفاظ الجديدة، الدلالة ".[4]

9- الشوارد : وهو من المصطلحات المعجمية الحديثة التي لم نجدها عنـد أصـحاب المعاجم القديمة، وقد كانت الدراسات حول هذا المصطلح ضئيلة.

وقد اتفق أصحاب المعاجم الحديثة على أن شوارد اللغة هي : غرائبها ونوادرها [5].

أما اللغويون القدامى فقد ألف الصغاني كتاباً أسماه : " كتاب الشوارد " ، وكـان يعني بالشارد مـن الكـلام: الصحيـح الوارد عـن ثقة ، وإن لـم يكن فصيـحاً ، لقلة

---

* عصر الاحتجاج : هو العصر الممتد من أول الجاهلية حتى منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار، وحتـى أواخر القرن الرابع الهجري بالنسبة إلى عرب البوادي، وهذا العصر اعتبرت لغته سليمة مـن العجمـة واللحـن والتـأثير الأجنبي، فالشعراء الذين يحتج بشعرهم هم الجاهليون، والإسلاميون، والأمويون، أما المولدون وهم الذين عاشوا بعـد هـذا العصر، وأولهم بشار بن برد فلم يستشهد جمهور اللغويين بكلامهم. (يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، 229/9)

1- يعقوب، موسوعة علم اللغة العربية، 229/9.

2- واويل، الموجز في تطور اللغة العربية، 86.

3- خسارة، التعريب والتنمية اللغوية، 127.

4- أنيس، إبراهيم، 1963، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 146.

5- أنيس، المعجم الوسيط، 1 / 478، (شرد)، البستاني، محيط المحيط، 459، الشرتوني،أ قرب الموارد، 1 /581، (شرد)، اللبناني، البستان، 551.

الاستعمال [1]. ونجد أن السيوطي قد جمع الشوارد مع الغرائب تحت باب : " معرفـة الحوشي، والشوارد، والنوادر " ، فيقول : الغرائب جمع غريبة وهي بمعنى الحوشـي، والشوارد جمع شاردة وهي أيضا بمعناها، وقابل صاحب القاموس بها الفصيح حيـث قال : مشتملاً على الفصيح والشوارد، وأصل التشريد التفريق، فهو من أصـل بـاب الشذوذ [2].

وقد تكون الكلمة شاردة من الناحية الاستعمالية، كونها من الكلمات قليلة الـدوران على الألسنة مما يجعل منها كلمة حوشية غريبة ونافرة، مع أنها جاءت موافقة للمقاييس الصوتية والصرفية التي وضعها وحددها علماء اللغة، وقد تأتي الكلمة متنكبةً لما جـاء به هؤلاء العلماء ومخالفة لهم، ولكنها في الوقت ذاته كثيرة الدوران فـي الاسـتعمال اللغوي، فلا يوجد علاقة أو ارتباط بين الشرود وعدم الصحة، ولا يعد الشرود مقياسـاً للخطأ والصحة [3].

وفي بحث نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني جاء أن الشوارد تنصرف إلى ما يدعى بـ " الشاذ " حيناً، وإلى النادر أو الغريب حيناً آخر، وهي في جملتهـا مـن أوابد العربية [4].

ومن الأمثلة على الشوارد ما جاء في قراءة قوله تعالى" وبالآخرة هم يؤقنون " [5]، حيث قرأ النميري " يؤقنون " بالهمز وهذا من الشوارد. ويعد همز ما لا يهمز في كثير من لغات العرب من الشوارد [6].

1- الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن، 1983م، كتاب الشوارد، تحقيق وتقديم : مصطفى حجازي، الهيئة العامة لـشئون المطابع الأميرية – القاهرة، ط1، 31.

2- السيوطي، المزهر، 1/ 234.

3- الضمور، سائدة، 2004م، معايير الشرود اللغوي دراسة صوتية صرفية في كتاب الشوارد في اللغة للـصاغاني، رسـالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

4- السامرائي، إبراهيم، 1985م ، صفحات من تاريخ العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنـي، شـركة الـشرق الأوسـط للطباعة – عمان – الأردن، عدد 27 – 28، 9.

5- البقرة : 4.

6- السامرائي، صفحات من تاريخ العربية، 11.

ومما ألف في الشوارد معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية، لمحمد شراب، وفي هذا الكتاب لم يتطرق المؤلف للمقصود بمصطلح الشوارد، بل اكتفى بذكر أمثلة علـى شوارد نحوية.[1]

كما لاحظنا إن هناك من عد الشوارد باباً من أبواب الشذوذ ولا نستطيع أن اتفق معهم فيما ذهبوا إليه ، فالشاذ – وكما درسناه في الفصل السابق - هو ما جاء مخالفـاً للقياس [2]، أما الشوارد في الكلمات الغريبة قليلة الدوران علـى ألـسنة النـاس، مـع موافقتها للمقاييس الصوتية والصرفية.

1- انظر البحث نفسه، 89.

2- للتوسع في دراسة هذه الأمثلة انظر : شراب، محمد محمد حسن، 1990م، معجم الشوارد النحويـة والفوائـد اللغويـة، دار المأمون للتراث – دمشق، ط1.

الخاتمة

1- لم يكن هناك مصطلحات معجمية خالصة، إلا القليل منها.

2- أن الدراسات الصوتية ما زالت بحاجة لكثير من المران لتحديد الصوت.

3- أن كثيراً من المصطلحات الحديثة وجدت في متون الكتب اللغوية القديمة إلا أنها لم تدرس مصطلحاً مستقلاً.

4- من المصطلحات المعجمية الخالصة التي جاءتنا بها المعاجم القديمة مصطلح (التقليب)، والذي اتخذه كثير من أصحاب المعاجم منهجاً لبناء معاجمهم.

5- أن الدراسات الحديثة في علم الأصوات استخدمت مصطلحات جديدة للدلالة على مصطلحات جاءت عند القدماء فمثلاً مصطلح الانفجاري عند المحدثين هو الصوت الشديد عند القدماء.

6- أن كثيراً من اللغويين القدامى والمحدثين قد خلطوا بين مصطلحي المعرب والدخيل.

المصادر والمراجع

ابن الجزري ، محمد بن محمد ،(د.ت) **النشر في القراءات العشر** ، اشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة : علي بن محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط).

ابن الجزري، محمد بن محمد، 1985 م، **التمهيد في علم التجويد ،** تحقيق : علي حسين البواب، مكتبة المعارف – الرياض، ط1.

ابن السراج، محمد بن السري 1988م، **الأصول في النحو،** تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3.

ابن السراج، (د.ت)، محمد بن السري، **رسالة في الاشتقاق،** تحقيق: محمد علي الدرويش،(د.ط).

ابن السكيت، (د.ت)، **إصلاح المنطق،** شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، (د.ط).

ابن الطّحان، ألاصبغ السماني،1984م، **مخارج الحروف وصفاتها،** تحقيق : محمد تركستاني ، ط1.

ابن جني، عثمان 1985م ، **سر صناعة الإعراب ،** تحقيق : حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1.

ابن جني ، عثمان 1988 م ، **اللمع في العربية** ، تحقيق : أبو مُغلي ، دار مجدلاوي للنشر- عمان، (د.ط).

ابن جني ، عثمان بن جني، 1987م ، **الخصائص** ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، 1985م، **إعراب ثلاثين سورة من سور القرآن الكريم،** دار ومكتبة الهلال – بيروت – لبنان، (د.ط).

ابن دريد ، محمد بن الحسن، 1991 م ، **الاشتقاق** ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل - بيروت، ط1.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري، (د.ت)، **جمهـرة اللغـة**، دار صادر – بيروت، (د.ط).

ابن زكريا ، أحمد بن فارس، 1991م ، **معجم مقاييس اللغة** ، تحقيق : عبـد الـسلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، ط1.

ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، 2000م، **المحيط والمحكم الأعظ**م، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1.

ابن سيده ، علي بن إسماعيل، (د.ت)، **المخصص** ، تحقيق **:** لجنـة إحيـاء التـراث العربي ،دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ط).

ابن عباد، الصاحب إسماعيل، 1994م، المحيط في اللغة، تحقيق : عبد السلام محمـد هارون، دار القومية العربية للطباعة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، 1993م، **الـصاحبي في فقه اللغة الغربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، حققه وضبط نصوصه وقدم له : عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت، ط1.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، (د.ط).

ابن هشام، أبو عبدالله جمال الدين الأنصاري،1988م، **شرح شذور الذهب في معرفـة كلام العرب**، تحقيق : ح. الفاخوري، دار الجيل – بيروت، ط1.

ابن يعيش ، موفق الدين بن علي، (د.ت)، **شرح المفصل**، عـالم الكتـب - بيـروت، (د.ط).

ابن يعيش، محمد بن علي بن احمد، 1991 م، **التهذيب الوسيط في النحو**، تحقيق:فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، ط1.

أبو شريعة، عبدالقادر ورفقاه (1989م)، **علم الدلالة والمعجم العربي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1.

الاستراباذي، محمد بن الحسن، 1982 م، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية – بيروت، (د.ط).

الأسمر، راجي ،(د.ت)، **علم النحو** ، إشراف : إميل يعقوب ، دار الجيل – بيروت، (د.ط).

الاشبيلي ، ابن عصفور، 1987م، **الممتع في التصريف** ، تحقيق : فخر الدين قبادة ، دار المعرفة – بيروت، ط1.

الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب،1980م، **اشتقاق الأسماء** ،حققه وقدم له ووضع فهارسة : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخافجي – مصر،(د.ط).

الإعرابي، أبو العميثل، 1991م، **ما اتفق لفظه واختلف معناه**، تحقيق : محمود شاكر سعيد، منشورات نادي جازان الأدبي، (د.ط).

اعلاوي ، نزيه وآخرون ، 1999م ، **اللغة العربية ، دراسة نظرية وتطبيقه**، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1.

الأنباري ، عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيدالله، 1998م، **الإنصاف في مسائل في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،** قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد، بإشراف : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1.

الأندلسي، أبو حيان، 1984 م، **المبدع في التصريف**، تحقيق وشرح وتعليق : عبد الحميد السيد طلبة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت، ط1.

الأندلسي، أبو حيان، 1984م،**ارتشاف الضرب من لسان العرب،** تحقيق : مصطفى أحمد النحاس، ط1.

الأنطاكي، محمد،(د.ت)، **الوجيز في فقه اللغة**، منشورات دار الشرق، (د.ط).

أنيس، إبراهيم، 1961م، **الأصوات اللغوية**، دار النهضة – القاهرة،ط3

أنيس، إبراهيم، 1963م، **دلالة الألفاظ**، مكتبة الانجلو المصرية، ط2.

أنيس، إبراهيم، 1975، **من أسرار اللغة**، مكتبة الإنجلو المصرية، (د.ط).

أنيس، إبراهيم،(د.ت)، **المعجم الوسيط**، (د.ط).

الأهدل، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة، (د.ت)، **النحو المستطاب سؤال وجـواب وإعراب**، الرياض، ط5.

أيوب، عبد الرحمن، (د.ت)، **أصوات اللغة**، مكتبة الشباب المثيرة، (د.ط).

الباشا، محمد خليل، 1984 م، **التذكرة في قواعد اللغة العربية**، عالم الكتب –بيروت، ط1

الباشا، محمد خليل، 1992 م، **الكافي**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيـروت، ط2

باي، ماريو، 1970م، **لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورهـا**، ترجمـة : صـلاح العربي، قسم النشر بالجامعة الاميريكية – القاهرة، (د.ط).

بابتي، عزيزة فوال، 1992 م، **المعجم المفصل في النحو العربي**، دار المكتب العلميـة – بيروت، ط1.

بحوث ندوة ظاهرة الضعف اللغوي في المرحلة الجامعيـة، 1997م، جامعـة الإمـام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، (د.ط).

البرازي، مجد محمد الباكر، 1987 م، **فقه اللغة العربية**، دار مجدلاوي للنشر

البركة، بسام،(د.ت)، **علم الأصوات العام أصوات اللغة العربيـة**، مركز الإنماء القومي – لبنان، (د.ط).

البستاني، المعلم بطرس، 1987م، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان – بيروت، (د.ط).

اللبناني، عبد الله، 1927 م، **البستان معجم لغوي**، المطبعة الأميرمكانية - بيـروت،(د.ط).

بشير، كمال (د.ت) **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنـشر - القـاهرة،(د.ط).

بوخدود، علي بهاء الدين، **(د.ت)، المدخل النحوي تطبيق وتدريب فـي النحـو العربي**، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، (د.ط).

التهانوي، محمد بن علي ، 1996 م ، **كشاف اصطلاحات العلوم والفنون** ، تحقيـق : علي دحروج ، لبنان ناشرون – بيروت،ط1.

التونجي، محمد (2003)، **معجم علوم العربية**، دار الجيل، بيروت، د.ط.

التليسي، خليفة محمد (د.ت)، **النفيس من كنوز القواميس**، صفوة المتن اللغوي- مـن تاج العروس، ومراجعة الكبرى، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، د.ط.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، 1998م، **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيـق : املين نسيب، دار الجيل – بيروت، ط1.

الجاحظ، عمرو بن بحر، (د.ت)، **البيان والتبيين**، تحقيق : عبد السلام هارون، المجمع العلمي العربي الإسلامي – بيروت، ط2.

الجبالي ، حمدي محمود حمد ، 1982 م ، **في مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً، واستعمالاً**،رسالة ماجستير مقدمة في جامعة اليرموك.

جبر، يحيى، 1992م، **الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليـده**، مجلـة اللـسان العربي، عدد 36.

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، (د.ت)، التعريفات معجم فلسفي منطقـي صوفي فقهي لغوي نحـوي ، تحقيـق :عبـد المـنعم الحفنـي دار الرشـاد – القاهرة،(د.ط).

الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، 1998م، **المعرب من ألاعجمي على حروف المعجم**، وضع حواشية وعلق عليه : خليل عمران المنصور، دار الكتـب العلمية – بيروت،ط1.

حجازي، محمود فهمي، (د.ت)، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، دار غريب للطباعـة والنشر والتوزيع، (د.ط).

حجازي، محمود فهمي، 1986م، **علم المصطلح**، مجمع اللغة العربية، ج59، القاهرة.
حجازي، محمود فهمي، 1992م، **مدخل إلى علم اللغة**، دار الثقافة للنـشر والتوزيـع، ط2.
حديثي، خديجة، 1965 م، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، مكتبة النهـضة – بغـداد، ط1.
حسان، تمام، 1979م، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، (د.ط).
حسان، تمام، 1994م، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة – الـدار البيـضاء – المغرب، (د.ط).
حسان،ممدوح،1994م، **التعريب والتنمية اللغوية**،الأهالي للطباعة والنشر والتوزيـع، دمشق، ط10.
حسن، عباس، (د.ت)، **النحو الوافي**، دار المعارف – مصر، ط5.
حلواني، محمد خير ، (د.ت)، **المغني الجديد في علم الصرف**، دار الـشرق العربـي، بيروت، (د.ط).
الحمد، علي توفيق، 1990/1989م، **المعجم التاريخي العربي (مفهومـه – وظيفتـه، محتواه)**، مجلة المعجمية، العددان الخامس والسادس
حمد، غانم قدوري، 2002م، **المدخل إلى علم أصوات العربيـة**، منـشورات المجمـع العربي، (د.ط).
الحمزاوي، محمد رشاد، 1990/1989، **تاريخ المعجم التاريخي العربي فـي نطـاق العربية المبادرة الرائدة**، مجلة المعجمية، العددان الخامس والسادس، تونس.
الحيادرة، مصطفى طاهر، 2003م، **من قضايا المصطلح اللغوي العربي**، عالم الكتـب الحديث – اربد - الأردن، (د.ط).
خسارة، ممدوح،1994م، **التعريب والتنمية اللغويـة**،الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط10.
خليل، حلمي،1985م،**المولد في العربية**،دار النهضة العربية – بيروت،ط2.

الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف، 1981م، **مفاتيح العلوم**، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط2.

الخولي، محمد علي، 1993 م، **مدخل إلى علم اللغة**، دار الفلاح للنـشر والتوزيـع – عمان،(د.ط).

الخولي، محمد علي، 2001م، **علم الدلالة**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن.

الخولي، محمد علي،**الأصوات اللغوية**،دار الفلاح للنشر والتوزيع،- عمان،(د.ط).

الدجني، عبد الفتاح، 1983م، **في الصرف العربي نشأة ودراسة،** تقديم : عبد الـسلام محمد هارون، مكتبة الفلاح – الصفاة – الكويت، ط2.

الدومنكي ، الأب مرمرجي ، 1937 م ، **المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألفيـة السامية** ، مطبعة الآباء،الفرنسيين في القدس،(د.ط).

الذنيبات، فايز، 2003م، **المصطلح البلاغي والنقدي عند أسامة بن منقذ**، رسالة قُدمت للحصول على درجة الماجستير في البلاغة والنقد.

الرافعي، مصطفى صادق، 1974م، **تاريخ آداب العرب**، دار الكتاب العربي – بيروت - لبنان، ط4.

رضا ، احمد ، 1958م ، **متن اللغة** ، مكتبة الحياة – بيروت، (د.ط).

رضوان ، محمد مصطفى ، 1976م ، **نظرات في اللغة**،(د.ط).

رقرقر ، عبد الغني ، 1986 م ، **معجم القواعد العربية في النحو والتـصريف** ، دار القلم – دمشق،ط1.

رماني ، أبو الحسن علي بن عيسى، 1984 م ، **رسالتان في اللغة**، دار الفكر للنـشر والتوزيع – عمان،(د.ط).

رمضان، محي الدين،(د.ت)، **في صـوتيات العربيـة**، مكتبـة الرسـالة الحديثـة - عمان،(د.ط).

الزبيدي ، السيد مرتضى السيني، 1965 م، **تاج العروس مـن جـواهر القـاموس**، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت،(د.ط).

الزجاجي ، عبد الرحمن بن اسحق 1988 **كتاب الجمل في النحو** ، تحقيـق : علـي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة،ط4.

الزجاجي ، عبد الرحمن بن اسحق، (د.ت)، **الإيضاح في علل النحو**، شـركة الفجـر العربي – بيروت،(د.ط).

الزمخشري ، محمد بن عمر 1993م، **المفصل في صنعة الإعراب** ، قدم له وبوبـه : علي بو ملحم ، دار مكتبة الهلال – بيروت، (د.ط).

الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر، 1982م، **أساس البلاغة**،تحقيق، عبد الرحيم محمود،عرف به : أمين الخولي، دار المعرفة – بيروت – لبنان،(د.ط).

زيادي ، حاكم مالك ،1980 م ، **الترادف في اللغة** ، منشورات وزارة الثقافة ،الإعلام.

الزيجاني ، أبو الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب عماد الدين بـن إبـراهيم ، 2003 م **شرح العلامة سعد الدين التفتازاني على التصريف العربي**،(د.ط).

زيدان ، جرجي ، 1987 ، **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية** ، دار الحداثـة للطباعـة والنشر والتوزيع – لبنان،ط1.

الزيدي ، كاصد ياسر ، 1987 م ، **فقه اللغة العربية**، (د.ط).

السامرائي، إبراهيم، 1985م، **صفحات من تاريخ العربية،** مجلة مجمع اللغة العربيـة الأردني، شركة الشرق الأوسط للطباعة – عمان – الأردن، عدد27.

السامرائي، إبراهيم، 1999م، **رحلة في المعجم التاريخي**، عالم الكتب – القاهرة، ط1.

سقال، ديزيريه، 1997م، **نشأة المعاجم العربيـة وتطورهـا**، دار الفكـر العربـي – بيروت، ط1.

سماعنة، جواد حسني عبد الرحيم، 1993م، **المصطلحية العربية المعاصـرة**، اللـسان العربي، عدد37.

السويسي، محمد، 1975م، **مشكلة وضع المصطلح،** اللسان العربـي، المجلـد الثـاني عشر، ج1.

السيد ، عبد الحميد مصطفى ،1988م ، **المغني في علم الصرف** ،دار صفاء للنشر – عمان، ط1.

السيوطي ،جلال الدين السيوطي1998 م، **الاقتراح في علم أصول النحو** ،تحقيق:محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي،دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين،1986م،**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شـرح وتعليق : محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية – صـيدا – بيـروت (د.ط).

السيوطي،جلال الدين السيوطي،1985**الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق : عبـدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت،ط1.

شاهين ، توفيق محمد ،1980م، **أصول اللغة العربيـة بـين الثنائيـة والثلاثيـة**، دار التضامن للطباعة،ط1.

شاهين، توفيق محمد، 1980م، **المشترك اللغوي نظريـة وتطبيقـا**، مطبعـة الـدعوة الإسلامية – القاهرة، ط1.

شاهين، عبد الصبور، (د.ت)، **اللغة العربية لغة العلوم والتقنيـة**، دار الاعتـصام – القاهرة، (د.ط).

شحاتة، محمد بن عبد الوهاب، (د.ت)، **المصدر الثنـائي فـي العربيـة**، دار غريـب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، (د.ط).

الشدياق،أحمد بن فارس،(د.ت)، **الجاسوس على القاموس**، دار صادر،(د.ط).

الشرتوني ، سعيد الخوري ،1992م ،**اقرب الموارد في فـصح العربيـة والـشوارد** ،مكتبة لبنان – بيروت،ط2.

الشيرازي ، السيد حسن ،1981م ، **الاشتقاق** ، مؤسسة الو فاء - بيروت - لبنان،ط2.

الصالح ، صبحي ،1982م، **دراسات في فقه اللغة** ، دار العلم للملايين - بيـروت ، ط10

الصغّاني ، الحسن بن محمد بن الحسن، 1983م، **كتاب الـشوارد** ، تحقيـق وتقـديم :مصطفى مجازي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة،ط1.
الصوفي ، عبد اللطيف ،1986 ،**اللغة ومعاجمها في المكتبة العربيـة** ، دار طـلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق،ط1.
صيام ، زكريا ؛ وآخرين ، 1992 م ،**اللغة العربية مهارات أساسيه في اللغة والأدب** ، جمعية عمال المطابع التعاونية – عمان، ط1.
الضمور، سائدة، 2004م، **معايير الشرود اللغوي دراسة صوتية صرفية فـي كتـاب الشوارد في اللغة للصّاغاني**، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا اسـتكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.
ضنّاوي ، محمد أمين ،1999م ، ا**لمعجم الميسّر في القواعـد والبلاغـة والإنـشاء والعروض** ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
عبادة، محمد إبراهيم،(د.ت)، **معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض، والقافيـة**، دار المعارف - القاهرة،(د.ط).
عبد الحليم، عبد الحليم محمد، 1992م، **معجمات العربية النظرية والتطبيق**، دار
عبد اللطيف، عبد الستار، 1999م، **أساسيات علم الصرف** المكتب الجامعي الحـديث، (د.ط).
عبدالمسيح، جورج متري (1990م)، **الخليل معجم مصطلحات النحو العربي**، تـصوير محمد مهدي علام، مكتبة لبنان، بيروت، ط1.
عبدو، أنطوان، 1991م، **مصطلح المعجمية العربية الشركة العالمية للكتاب** - لبنان، (د.ط).
عدسان، محمد عبد الرحيم، 1991م، **الواضح فـي قواعـد النحـو والـصّرف**، دار مجدلاوي – عمان، ط1.
عضيمة، محمد عبد الخالق،(د.ت)، **المغني في تصريف الأفعال**، دار الحدث، (د.ط).

العطية، خليل إبراهيم، 1983 م، **في البحث الصوتي عند العرب**، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد،(د.ط).

عكاشة، محمد،2002م، **الدلالة اللفظية**، مكتبة الانجلو المصرية، (د.ط).

عكبري، عبدالله بن الحسين، 1995م، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط1.

عليان،هشام عامر ؛وآخرين،1985م، **المرجع السهل في قواعد النحو العربي**،ط5.

عمايرة، إسماعيل أحمد، 1993م، **معالم دارسة في الصرف الأقيسة الفعلية المهجورة دراسة لغوية تأصيلية**، دار حنين للنشر والتوزيع – عمان، ط2.

عنتر، الشيخ عبد الحميد، (د.ت)، **تصريف الأفعال ومقدمة الصرف**، ط2.

عيد، يوسف، 1992م، **النشاط المعجمي في الأندلس**، دار الجيل – بيروت، ط1.

العيني، محمود بن أحمد، (د.ت)، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق : عبد الستار جواد، (د.ط).

فاخر، أمين، 1987م، **ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية**، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط1.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، 1975م، **ديوان الأدب**، تحقيق : أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة، (د.ط).

الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد، (د.ت)، **العين**، تحقيق : مهدي المخزومي، (د.ط).

فندريس،(د.ت)، **اللغة**، تعريب : عبد الحميد الدواخلي، (د.ط).

قاسم، رياض زكي، 1987م، **المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق**، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط1.

القاسمي، علي، 1988م، **علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة**، اللسان العربي، عدد 30.

القاسمي، علي، 1989م، **إشكالية المصطلح العربي النظرية والتطبيق**، اللسان العربي، عدد 37.

قبش، أحمد، **الكامل في النحو والصرف والإعراب**، دار الجبل – بيروت، ط2.

القضماني، رضوان، 1984م، **علم اللسان**، مؤسسة دار الكتب الحديث – بيروت، ط1

قنيبي، حامد صادق، 2005م، **المدخل لمصادر الدراسات الأدبية واللغوية والمعجمية القديمة والحديثة**، دار ابن الجوزي – عمان، ط1.

القوزي، عوض أحمد، 1981م، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، عمادة شؤون المكتبات – الرياض، ط1.

القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق، 1988م، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تحقيق : محمد قزقزان، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط1.

القيسي، مكي بن أبي طالب، 1984م، **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، تحقيق : احمد حسن فرحات، دار عمار – الأردن، ط2.

الكاروري، عبد المنعم محمد الحسن، 1986م، **التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر**، دار جامعة الخرطوم للنشر، (د.ط).

الكرملي، الأب انستان ماري، (د.ت)، **نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها**، مكتبة الثقافة الدينية، (د.ط).

الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، 1982م، **الكليات**، أعده ووضع فهارسه : عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق، (د.ط).

الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، 1992م، **الكليات**، قابله واعده للطبع ووضع فهارسه : عدنان درويش، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1.

لاينز، جون، 1987م، **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة : عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1.

اللبيدي، محمد سمير نجيب، 1985م، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1.

المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، **دقائق التصريف**، تحقيق : أحمـد نـاجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط).

المبارك، محمد، (د.ت)، **فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمـة العربيـة**، مطبعـة جامعة.دمشق، (د.ط)

المبرد، محمد بن يزيد، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق : محمـد عبـد الخـالق عـضيمة، القاهرة، (د.ط).

المجاشعي، علي بن فضال، 1985م، **شرح عيون الإعراب**، تحقيق : حنّا جميل حداد، مكتبة المنار – الأردن، ط1.

مجمع اللغة العربية، جمهورية مص العربية، 1980م، **المعجم الوجيز**، دار التحريـر للطبع والنشر، ط1.

المحبي، محمد الأمين بن فضل الله، 1994م، **قصد السبيل فيما في اللغة من الـدخيل**، تحقيق : عثمان محمود العيني، مكتبة التوبة – الرياض، ط1.

محمد، عبد المنعم عبدالله، 1990/1989م، **المعجم العربـي التـاريخي (مفهومـه – وظيفته - محتواه)**، مجلة المعجمية، العددان الخامس والسادس.

محمود، عبد الرحيم، 1987م، **أزمة المصطلح في النقد القصصي**، مجلة فصول، ج7، عدد3-4.

مختار، أحمد عمر، 1976م، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب – القاهرة، ط1

المخزومي : مهدي، 1964م، **في النحو العربي نقد توجيـه**، منشورات المكتبة العربية – صيدا – بيروت، ط1.

مراد، إبراهيم، 1992م، **المصطلحية وعلم المعجم**، مجلة المعجمية، عدد 8.

مرعي،عبد القادر، 1993، **المصطلح الصوتي عند العلماء العربية القدماء في ضـوء علم اللغة المعاصرة**، ط1.

المضوع، يوسف أحمد، (د.ت)، **الموسوعة النحوية الصرفية**، (د.ط).

مطلوب، احمد، 1987م، **بحوث لغوية**،دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان، ط1.

مطلوب، أحمد، 2002م، **النحت في اللغة العربية،** مكتبة لبنان ناشرون، ط1.
المعجم العربي التاريخي،1991م، وقائع الندوة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس، 1999م، المؤسسة الوطنية لترجمة والتحقيق والدراسات – بيت الحكمة
معن، مشتاق عباس، 2001م، **المعجم المفصّل في فقه اللغة،** دار الكتب العلمية -– بيروت، ط1.
مغنية، حبيب يوسف، 2001م، **الوافي في النحو والصرف،** منشورات مكتبة الهلال – بيروت، ط1.
المنجد، محمد نور الدين، 1997م، **الترادف في القرآن الكريم،** دار الفكر المعاصر – بيروت، ط1.
منصور، عثمان محمد، 1987م، **المقتطف في النحو والصرف،** دار عمار – عمان، (د.ط).
نحلة، محمود أحمد، 1994م، **الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية،** دار المعرفة الجامعية – إسكندرية، (د.ط).
نصار، حسين، (د.ت)، **المعجم العربي (الموسوعة المصغرة)،** منشورات دار الجاحظ للنشر – وزارة الثقافة والإعلام – بغداد، (د.ط).
نصار، حسين، 1988م، **العجم العربي نشأته وتطوره،** دار مصر للطباعة، (د.ط)
نهر، هادي، 2002م، **الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها،** دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – عمان – الأردن، ط1.
نور الدين، عصام، 1992م، **علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا،** دار الفكر اللبناني – بيروت، ط1.
نور الدين، عصام،1993م، **الإعراب والبناء،** دار الفكر اللبناني – بيروت، (د.ط).
هيود، جون، 2004م، **المعجمية العربية نشأتها ومكانتها في تاريخ المعجميات العام،** ترجمه وقدم له وعلق عليه : عناد غزوان، منشورات المجمع العلمي، (د.ط).

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، 2002م، **علل النحـو**، تحقيق : محمـود محمـد محمود نصار، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.

ولويل، مصطفى سعيد، 2000م، **الموجز في تطور اللغة العربية**، ط1.

ونستك، وآخرين، 1955م، **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الـستة وعن المسند الدرامي، وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل**، مطبعة بريل – ليدن، (د.ط).

وهبة، مجدي، 1984م، **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**، مكتبة لبنان، ط2.

يعقوب، إميل، 1987م، **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبيـة**، دار العلم للملايـين – بيروت – لبنان، ط1.

يعقوب، إميل بديع، 2006م، **موسوعة علوم اللغة العربيـة**، دار الكتـب العلميـة – بيروت، ط1.